مجلس الشرق الأوسط
للشؤون الدولية

ملف
أبريل 2026

# بين القطيعة والتمثيل:
# الحركة الوطنية الفلسطينية ما بعد السابع من أكتوبر

عمر حسن عبد الرحمن و معين رباني

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2026

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسّسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقرّاً لها. يُعرب مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية عن امتنانه للدعم المالي الذي تمنحه الجهات الداعمة له والتي تولي أهمّية لاستقلالية البحوث فيه. وتعود التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الإصدار وغيره من إصدارات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمؤلّفها (أو مؤلّفيها) ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تعتمدها المؤسسة أو إدارتها أو الجهات المانحة لها أو الباحثين الآخرين فيها والجهات التابعة لها.

صورة الغلاف:

طفل فلسطيني نازح يلوّح بالعلم الوطني الفلسطيني أثناء سيره على أنقاض مبنى مدمر في مخيم البريج للاجئين وسط قطاع غزة، 22 سبتمبر 2025. تصوير: إياد بابا / وكالة الصحافة الفرنسية

# جدول المحتويات

**المقدّمة** ..... **1**
عمر حسن عبد الرحمن ومعين رباني

الفصل الأول
**الحركة الوطنية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر: تقييم وتوصيات** ..... **5**
نور عودة

الفصل الثاني
**السابع من أكتوبر يكشف عُمق أزمة القيادة الفلسطينية** ..... **13**
عمر حسن عبد الرحمن

الفصل الثالث
**الحركة الوطنية الفلسطينية وتحدّي القانون الدولي** ..... **22**
معين رباني

الفصل الرابع
**فلسطين والعالم العربي: انحسار النفوذ الفلسطيني الإقليمي وفرص إحيائه** ..... **30**
خالد الجندي

الفصل الخامس
**كيفيّة إعادة إعمار غزة: الأرض والسيادة والحق في العودة** ..... **38**
عبد الرحمن كتانة

الفصل السادس
**تضامن أم لامبالاة؟ قراءة في استجابات الجنوب العالمي للعدوان على فلسطين** ..... **46**
سارانج شيدور

الفصل السابع
**النشاط الفلسطيني في الغرب بعد السابع من أكتوبر: الفرص والتحديات** ..... **56**
زها حسن

**الخاتمة** ..... **65**
عمر حسن عبد الرحمن ومعين رباني

# المقدّمة

عمر حسن عبد الرحمن ومعين رباني

فلسطينيون يسيرون حاملين الأعلام ومفاتيح رمزية تمثل حق العودة خلال مظاهرة بمناسبة الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة في رام الله، الضفة الغربية، فلسطين، 12 مايو 2026. تصوير: عصام الريماوي / الأناضول / الأناضول عبر وكالة الصحافة الفرنسية.

شكّل الهجوم الذي شنّته حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر والإبادة الجماعية في غزة التي بدأت في اليوم نفسه ولا تزال مستمرّة بعد أكثر من عامَين، منعطفاً تاريخيّاً مفصليّاً للشعب الفلسطيني. ففي حين أنّ حجم الدمار والخسائر في الأرواح والنزوح في غزة قلّ نظيره في التاريخ المعاصر، تتجاوز دلالة هذه اللحظة الكارثة المباشرة. فبالنسبة إلى الفلسطينيين، لم يشكّل أكتوبر 2023 مجرّد فصل آخر من نضالهم الطويل من أجل التحرير، بل كشف النقاب عن التبعات المتراكمة لعقودٍ من التشرذم السياسي والانحلال المؤسّساتي والشلل الإستراتيجي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها.

هناك إجماع واسع على أنّ هذه الأحداث تُشكّل قطيعة تفصل بوضوح بين ما قبلها وما بعدها. فقد ركّز جانب كبير من البحوث والتحليلات والتعليقات المتعلّقة بهذه المرحلة، ولأسباب مفهومة على السلوك العسكري لكلّ من إسرائيل وحماس، والخسائر البشرية والإنسانية، والاستجابات القانونية والدبلوماسية، فضلاً عن الانعكاسات الإقليمية والدولية. غير أنّ ثمة بُعداً واحداً حظي باهتمام أقل نسبياً من حيث الدراسة المتواصلة والمتكاملة، ألا وهو ما كشفته تلك اللحظة عن الوضع الراهن للحركة الوطنية الفلسطينية وعن دور الديناميّات التي أُطلق العنان لها منذ أكتوبر 2023 في إعادة رسم مسارها المستقبلي.

لقد أبرزت الأزمة التي اندلعت في أكتوبر 2023 بشكلٍ صارخ كمّا هائلاً من التحديات التي تواجه هذه الحركة، والتي كانت قد تراكمت على مدى فترة طويلة. في الواقع، لم يكن القرار بشنّ الهجمات نتيجة إستراتيجيّة وطنية موحّدة أو قرار جماعي. والأهم أن ذلك لم يكن ممكناً أصلاً، لأنّ السياسة الفلسطينية شهدت حالة من التشرذم لعقود طويلة لا سيما منذ الانفصال بين حركتَي فتح وحماس وما رافقه من تقسيم جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بدأ في العام 2007.

في هذا السياق، لم تكن أيّ مؤسسة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية المعطّلة وظيفياً، تملك السلطة أو الشرعية أو القدرة على وضع إستراتيجية وطنية متماسكة وعلى تنفيذها في مختلف المجالات الدبلوماسية، والقانونية، والعسكرية والمجتمعية.

في المقابل، ردّت إسرائيل على هجمات السابع من أكتوبر بالقتل الجماعي والتدمير المنهجي للبنى التحتية المدنيّة في غزة، واستهداف مقوّمات الحياة الأساسية، والتهجير القسري لكامل السكان تقريباً، ما شكّل تحدياً وجودياً للوجود الفلسطيني الجماعي وللمشروع الوطني الفلسطيني على نطاقٍ أوسع. وقد تزامن ذلك مع تصعيد حاد في أعمال العنف والقمع والاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية، ومع تكثيف الجهود الآيلة إلى تهميش التمثيل السياسي الفلسطيني، أو تجاوزه أو إعادة تشكيله في أُطر التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب. وقد فرضت هذه التطوّرات مجتمعة ضغوطاً لا تُحتمل على ما تبقّى من المؤسّسات السياسية الفلسطينية، وأثارت تساؤلات جوهرية حول قدرتها على البقاء، ناهيك عن التكيّف.

من هذا المنطلق، يكمن المحور الرئيسي لهذا الملف فيما كشفته عن السياسة الفلسطينية وسرّعت وتيرته، وليس في التداعيات المباشرة للإبادة الجماعية في غزة بحدّ ذاتها. فكيف وصلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى حدّ العجز البنيوي عن الاستجابة لمثل هذه اللحظة؟

فما هي تبعات هذا الوضع على فاعليّة الحضور الفلسطيني في مجالات رئيسية مختلفة، بما فيها القيادة، والقانون الدولي، والدبلوماسية الإقليمية، وإعادة الإعمار المادي، ونشاط الشتات، والتفاعل مع المنظومة الحكومية الدولية؟ وما هي دلالات هذا المنعطف في ما يتعلّق بآفاق التجدّد السياسي أو إعادة التشكيل أو التحوّل. أو على العكس، المزيد من التشرذم والتفكّك وربما الانهيار في المستقبل المنظور؟

لقد شكّلت هذه اللحظات المفصلية المضطربة على مرّ التاريخ نقاط تحوّل وعوامل محفّزة في تطوّر السياسة الفلسطينية. فقد دمّرت نكبة العام 1948 هياكل القيادة والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت إبان فترة الانتداب البريطاني، فولّدت أشكالاً جديدة من التنظيم والتعبئة السياسية في أعقاب فترة طويلة من البلبلة. وتمخّضت عن إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية غداة حرب يونيو 1967 كحركة وطنية تملكها وتديرها التنظيمات الفلسطينية، قادرة على فرض نفسها على الساحة السياسية الإقليمية والدولية، بدلاً من كونها أداة في أيدي الدول العربية التي كانت قد مُنيت بالهزيمة وفقدت مصداقيّتها. في المقابل، جسّدت عملية أوسلو في التسعينات شكلاً مختلفاً من أشكال التحوّل، إذ أعادت توجيه الحركة بعيداً عن مسار التحرير، نحو حكم ذاتي محدود تحت الاحتلال، بما ترتّب عن ذلك من تداعيات واسعة النطاق على التمثيل وصناعة القرار والشرعية.

تُشير التطوّرات التغييرية التي شهدتها السنتان المنصرمتان إلى أنّ مشروعاً وطنياً فلسطينياً جديداً ومختلفاً سينهض من تحت الركام. بيد أنّ شكله النهائي ستُحدّده طبيعة الحركة الوطنية التي ستُبنى في السنوات القادمة. ومع أنّ الحركة ومشروعها متداخلان عضوياً ويعزّز كل منهما الآخر، ما من مشروع يبصر النور في غياب حركة قادرة على توليده وضمان استمراريته.

وعليه، تضع فصول هذا الملف المرحلة المفصلية التي جاءت ما بعد أكتوبر 2023 ضمن هذا السياق التاريخي الأوسع. وتَصف مجتمعةً مشهد حركة وطنية منهكة وعاجزة عن تحويل ما في حوزتها من موارد إلى نفوذ وقوة سياسية.

لكن، في رصيد الفلسطينيين اليوم مجموعة غير مسبوقة من المكتسبات في مجالات متنوّعة، إذ أصدرت الهيئات القانونية الدولية أحكاماً وآراء أكّدت عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي وممارسات الفصل العنصري وأعمال الإبادة الجماعية في غزة. وقد شهد الرأي العام العالمي تحوّلاً ملحوظاً لصالح حقوق الفلسطينيين، لا سيما في المجتمعات الغربية. وتحرّكت شرائح واسعة من دول الجنوب العالمي دبلوماسياً وقانونياً، دفاعاً عن القانون الإنساني الدولي، في حين أثبتت جاليات الشتات الفلسطيني قدرتها التنظيمية وتأثيرها الخطابي بصورةٍ لافتة. بيد أنّ هذه التطوّرات لم تتضافر أو تُوجَّه نحو مشروع سياسي موحّد قادر على التأثير في مجريات الواقع على الأرض، لا سيما وأنّ الأُطر السياسية والقدرات المؤسساتية الضرورية لتحقيق ذلك قد أُفرغت من مضمونها وباتت، من الناحية العملية، بحاجة إلى إعادة بنائها من الأساس.

من هذا المنطلق، تتمحور فصول هذا الملف حول عدد من الميادين المتراطبة التي يتجلّى فيها الحضور الفلسطيني الفاعل، أو يغيب. يتناول كل من نور عودة، وعمر حسن عبد الرحمن على التوالي في الفصلين الأول والثاني، الخلل الوظيفي الداخلي على مستوى القيادة والمؤسسات. وبطرق متكاملة، يتساءل المؤلّفان عن كيفية مساهمة التشرذم وترسيخ السلطوية وإرث أوسلو في تقويض صناعة القرار الجماعي، والتسبّب بفراغ سياسي قبيل هجوم السابع من أكتوبر وغداته، ما ترك الشعب الفلسطيني من دون قيادة في أعقابه.

ثم تحلّل مجموعة من الفصول كيفية تأثير هذه الأزمة الداخلية على انخراط الفلسطينيين في ساحات خارجية حاسمة. ففي الفصل الثالث، يستكشف معين رباني الجوانب الإيجابية والسلبية للقانون الدولي ومؤسساته والمنظمات التي تروّج لمعاييرها وقيمها المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ويقدّم رباني تقييماً نقدياً لفعالية النظام القانوني الدولي بحدّ ذاته، محذّراً من مغبة تجاهله باعتباره ساحة محورية من ساحات الصراع السياسي حيث يمكن للفلسطينيين أن يتموضعوا في صلب المعركة الدائرة حول مستقبلهم.

يركّز خالد الجندي وعبد الرحمن كتانة في الفصلين الرابع والخامس على فلسطين والعالم العربي، وإعادة إعمار غزة على التوالي. يبحث الجندي في مدى تمركز القضية الفلسطينية في السياسة العربية مؤخراً، مستكشفًا التحولات البنيوية داخل العالم العربي، وديناميكيات العلاقات البينية العربية، وكذلك العلاقات العربية-الإسرائيلية، التي تسهم في تفسير أحد أهم التحديات التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية.

بدوره يبحث كتانة في عملية إعادة الإعمار في غزة بعد الحرب بوصفها صراعًا سياسيًا على الأرض والسيادة والعدالة. ويؤكد أن إعادة الإعمار ليست مشروعًا عقاريًا تجاريًا يُصمَّم من قبل المانحين وفق أجندات تُعتمد في عواصم خارجية، بل هي رؤية ستحدد مستقبل مجتمع بأكمله، وينبغي إعادة بناء الحقوق والمؤسسات والشبكات المرتبطة بهذه الرؤية والحفاظ عليها.

بينما ينطلق سارانج شيدور، في الفصل السادس، من منظور دول الجنوب العالمي وليس من منظور الحركة الوطنية الفلسطينية، لبحث كيفية استجابة الدول لمآلات الإبادة الجماعية في غزة، لا سيما ضمن إطار مُتعدد الأطراف.
أخيراً وليس آخراً، تتناول زها حسن في الفصل السابع نشاط الشتات والتضامن في المجتمعات الغربية، مع تركيز خاص على الولايات المتحدة، وتقيّم تأثيره المتنامي بالإضافة إلى القوى الرجعية الساعية إلى قمعه. وتلفت حسن مجدداً إلى الترابط أو الانفصال بين الإنجازات المحقّقة في أحد الميادين وعدم قدرة القيادة السياسية الحالية على توظيفها لإحداث أيّ تغيير.

تقيّم فصول هذا الملف مجتمعة مختلف جوانب الحركة الوطنية الفلسطينية والساحات التي تتحرّك فيها. ومن خلال إدراج هذه الأبعاد ضمن إطار تحليلي واحد، يسلّط الملف الضوء على نمط متكرّر، وهو أنّ الفلسطينيين يمتلكون الموارد والالتزام والحلفاء الضروريين لإعادة تمكينهم من تقرير مستقبلهم، ولكنّهم يفتقرون إلى القدرة المؤسساتية والسياسية على صياغة إستراتيجية فعالة كفيلة بتحويل هذه المكاسب إلى قوة ونفوذ دائمَين.

يصل كل مؤلّف، بأسلوبه الخاص، إلى الخلاصة نفسها: ما لم يحقّق الفلسطينيون الانسجام الوطني ويعيدوا بناء حركتهم الوطنية ومؤسساتها كعاملٍ فعال واستباقي من عوامل التغيير، سيبقى زمام المبادرة في أيدي الآخرين، وغالباً على حساب الفلسطينيين.

ومن باب التوضيح، لا يقدّم هذا الملف خريطة طريق للتجدّد السياسي الفلسطيني، كما لا يخلص إلى أنّ هذا التجدّد وشيك أو يتنبأ به، بل يسعى إلى دراسة طبيعة الأزمة التي اندلعت منذ أكتوبر 2023، وإلى تحديد الظروف البنيوية التي يمكن أن تَتحقّق عملية إعادة التشكيل السياسي في ظلّها، أو لا تتحقّق.

في نهاية المطاف، يهدف هذا الملف إلى فتح مساحة تحليلية للتفكير الجاد في مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية في الوقت الذي تتعرّض فيه مكوّناتها لضغوط لم يسبق لها مثيل. ويبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كانت القطيعة الحالية ستؤدي إلى تجدّد التنظيم السياسي أو إلى استمرار التشرذم أو إلى نشوء صيغ جديدة من النضال. لكنّ المؤكّد هو أنّ السابع من أكتوبر جعل الوضع الراهن غير قابل للاستمرار، وقضى في الوقت نفسه على الشروط التي كانت تسمح بعودته. تعالج الفصول التالية هذا الواقع من زوايا مختلفة، وتُبرز مجتمعةً الفرص والقيود التي سترسم معالم السياسة الفلسطينية في السنوات القادمة.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المشروع انطلق وأُنجز في سياق متغيّر بوتيرة متسارعة، ما انعكس على عمليتَي الكتابة والتحرير وجعل من استخلاص النتائج مَهمّة صعبة. بالفعل، ما زال الوضع الميداني في فلسطين-إسرائيل يتطوّر على نحو جذري ويتّخذ مسارات تحويلية، إلا أنّ هذه الفصول كافة صُمّمت بحيث تبقى صالحة وذات صلة إلى أقصى حدّ ممكن.

## حول المؤلفين

**عمر حسن عبد الرحمن**

**معين رباني**

عمر حسن عبد الرحمن هو زميل في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، حيث يركّز على فلسطين وجيوسياسيات الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. وهو محرّر أفكار، المدونة الالكترونية الصادرة عن المجلس لمعالجة التطورات الإقليمية وأهم القضايا التي تهمّ المنطقة. كان زميلاً غير مقيم في معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس في هيوستن. وكان أيضًا زميلاً زائراً في مركز بروكنجز الدوحة حيث أجرى بحوثاً، وكتب مقالات وأوراقاً حول الشأن الفلسطيني الإسرائيلي ومنطقة الخليج العربي، والتداخل المتزايد بينهما. وقبل ذلك، عمل عبد الرحمن كمحلّل بحوث في معهد دول الخليج العربي حيث ركّز على الاقتصاد السياسي في الدول الخليجية.

معين رباني هو زميل أوّل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. وهو أيضاً باحث ومحلّل ومعلّق متخصّص في الشؤون الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى قضايا الشرق الأوسط المعاصر. ومن بين المناصب التي شغلها ربّاني، كان المسؤول الرئيسي للشؤون السياسية في مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، ورئيس قسم الشرق الأوسط في "مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام". وكان أيضاً كبير المحلّلين في شؤون الشرق الأوسط والمستشار الخاص لشؤون إسرائيل وفلسطين في "مجموعة الأزمات الدولية". وعمل كذلك باحثاً في مؤسّسة "الحق" التي تُعدّ فرع لـ"لجنة الحقوقيين الدولية "في الضفة الغربية، و هو المحرّر المشارك في مجلة "جدليّة".

الفصل الأول

# الحركة الوطنية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر: تقييم وتوصيات

نور عودة

أشخاص يعبرون من الجزء المتضرر للسياج الحدودي بين غزة وإسرائيل، 7 أكتوبر 2023. تصوير: هاني الشاعر / الأناضول عبر وكالة الصحافة الفرنسية.

## المقدّمة

تعود الأزمة التي تتخبّط فيها الحركة الوطنية الفلسطينية والتي تتّسم بالتشرذم والتفكّك المؤسّساتي وغياب برنامج إستراتيجي موثوق، إلى ما قبل هجوم السابع من أكتوبر 2023 الذي شنّته حماس على جنوب إسرائيل بوقتٍ طويل. بيد أنّ هذه الحالة المزمنة تفاقمت كنتيجة مباشرة للتطوّرات التي وقعت في ذلك اليوم وما تلاه، لتتحوّل إلى كارثة خطيرة، وربما وجودية.

وما كان تآكلاً مزمناً في التماسك السياسي بات الآن حالة من الفوضى العارمة، فاضحاً عجز الحركة عن صياغة استجابة موحّدة للتحديات غير المسبوقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وعوضاً عن وضع استراتيجيّة مشتركة والسعي إلى تنفيذها دفاعاً عن الحقوق والمصالح الوطنية، أعطت مكوّنات الحركة الرئيسيّة الأولوية للمحافظة على دورها وموقعها إلى حدّ كبير.

بينما تواصل السلطة الفلسطينية وحركة حماس السيطرة على الساحة السياسية الفلسطينية، فإنّ هذا الواقع يعكس غياب بدائل قابلة للاستمرار. وفي حال أراد الفلسطينيون تحقيق أهدافهم بتقرير المصير والسيادة على وطنهم، فلا بدّ أن تنهض حركةٌ أكثر تماسكاً وتمثيلاً وفعاليّة من تحت ركام المنظومة الراهنة.

لفهم المأزق الفلسطيني الراهن والآفاق المستقبلية للحركة الوطنية على نحو أفضل، ينظر هذا الفصل في مظاهر الأزمة قبل أكتوبر 2023 وما بعده، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه هذه التطوّرات من دلالات على المستقبل في هذا المنعطف التاريخي المفصلي.

## أزمةٌ تسبق الكارثة

باءت محاولة حركة حماس الاندماج في النظام السياسي الفلسطيني الرسمي، والتي تجسّدت في قرارها المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني للعام 2006 بفشل ذريع في العام 2007. ففي خضمّ تصعيد التوتر وأعمال العنف مع حركة فتح، خصمها السياسي، استولت حماس على الحكم في قطاع غزة في يونيو من العام نفسه، ما أدى إلى شرخ سياسي وجغرافي مستمر بين قطاع غزة الخاضع لهيمنة حماس والضفة الغربية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.

في أعقاب ذلك، حكمت حماس غزة داخلياً كقوةٍ مُهيمنة ففرضت سيطرة كاملة على الحكم والقطاع الأمني وبشكلٍ مطرد على الاقتصاد. في غياب أيّ مصالحة وطنية أو انتخابات جديدة، لم تخضع عملياً للمساءلة إلا أمام نفسها. وفي الوقت عينه، حكمت حماس تحت حصار عقابي طويل فرضته إسرائيل وتحت وطأة هجماتها العسكرية المتكرّرة، وفي ظلّ عزلةٍ إقليمية ودولية مُحكمة. وإذ أصرّت حماس على العمل كقوة حاكمة وكحركة مقاومة مسلّحة في آن، لا عجب أنّها فشلت في التعامل مع التناقضات الكامنة وفي أداء أيّ من الدورَين بصورة مُقنعة، ما أدّى إلى تعميق خيبة أمل السكان الخاضعين لنفوذها.

بحلول العام 2018، خلص مايكل لينك، المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، إلى أنّ «غزة أصبحت غير صالحة للعيش»،[1] في ظلّ تردّي الوضع الاقتصادي، وبلوغ معدّل البطالة لدى الشباب 70 في المئة، وتلوّث مياه الشرب على نطاق واسع، وانهيار نظام الرعاية الصحية. وكان اقتصاد غزة يعتمد على مزيج من المساعدات الدولية، ومداخيل العمال المسموح لهم بالعمل في إسرائيل، وتحويلات رواتب موظّفي السلطة الفلسطينية القادمة من رام الله. وبحلول العام 2022، كان أكثر من ثلث السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي،[2] فيما كانت الأراضي تشهد هجرة للأدمغة بين الشباب الأكثر كفاءة.[3]

وقد لفتت دراسة صادرة في العام 2020 إلى أنّ 47 في المئة من الفلسطينيين في غزة يشعرون بأنهم عرضة للإقصاء لدرجة أنّهم لا يرون «أيّ مجال أو هامش للحرية».[4] وعشية السابع من أكتوبر 2023، وفيما كانت حماس تحكم قبضتها على قطاع غزة، كان الضغط يتصاعد على الحركة لدفعها إلى تحقيق اختراق ملموس للسكان المحاصرين ضمن مساحة لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً.[5]

لم تكن الظروف في الضفة الغربية أفضل بكثير، إذ كان محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس اللجنة المركزية لحركة فتح، يناهز التسعين عاماً ويحكم بموجب تفويض انتهت صلاحيّته في العام 2009. وفيما شهدت شعبيته تراجعاً متزايداً، أظهرت استطلاعات الرأي في يونيو 2023 أنّ غالبية الفلسطينيين ترغب في استقالته وفي إجراء انتخابات جديدة.[6]

في أعقاب الانقسام مع حماس عام 2007، علّق عباس عمل المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية وبدأ الحكم بالمراسيم.[7] واستمرّ في ترسيخ سلطته من خلال إفراغ المؤسّسات الفلسطينية من مضمونها، بما فيها حركة فتح، ما قوّض فعاليّتها إلى حدّ كبير. كما أُعيدت هيكلة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لضمان هيمنة عباس المطلقة على أعضائها وقراراتها، فيما دفعت إجراءات مماثلة داخل اللجنة المركزية لحركة فتح أعضاء بارزين إلى تقديم استقالتهم احتجاجاً على تهميشهم.[8]

ومع إحكام عباس قبضته على السلطة، قُلّص دور النقابات والاتحادات التي كانت تتمتّع بنفوذ كبير داخل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ليقتصر على مصادقة القرارات التنفيذية، فيما أُخضع القضاء في السلطة الفلسطينية إلى هيمنة الرئاسة كذلك.[9] وإذا كانت غزة تخضع داخلياً لحكم حزب واحد، فإنّ الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية كانت تخضع لحكم رجل واحد. ومع ذلك، فإنّ الجهود التي بذلها عباس لإثبات موثوقيّته كشريكٍ تفاوضي لم تلقَ استجابة تُذكر من إسرائيل التي لم تتوانَ عن تجاهل مبادراته ولم توفّر أيّ فرصة لإضعاف السلطة الفلسطينية والمسّ بمكانتها.

في غضون ذلك، اختُزل دور الحركات اليسارية الفلسطينية بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني، إلى حضور رمزي على الساحة السياسية الفلسطينية. فبعدما كانت تتمتّع بنفوذ في السابق، باتت تعتمد على حسن نيّة السلطة الفلسطينية وحماس، وتعمل أساساً كواجهة شكلية، ما مكّن السلطة الفلسطينية وحركة حماس من الادّعاء بأنّ قراراتهما تحظى بتوافق وطني.

بحلول أكتوبر 2023، لم يفتقر الفلسطينيون إلى حركة وطنية موثوقة فحسب، بل أيضاً إلى مسار واقعي للخروج من مأزقهم. ولمّا كانوا يعانون من التشرذم السياسي والجغرافي والاقتصادي بشكلٍ مطرد، أتت الأزمة اللاحقة لتفرض ضغوطاً غير مسبوقة على ما تبقّى من نظامهم السياسي.

## التفكّك ما بعد السابع من أكتوبر

وقع هجوم أكتوبر 2023 في سياق خيّم عليه جمود سياسي مزمن، ولكنه كشف كذلك عن مناخ إقليمي ودولي واسع النطاق غير مؤات لحقوق الفلسطينيين على الإطلاق، إن لم يكن معادياً صراحةً.

وقد فضحت الحملة العسكرية الإبادية التي شنّتها إسرائيل تواطؤ الغرب ونفاقه.[10] كما سلّطت الضوء على عجز الحكومات الإقليمية عن مواجهة إسرائيل أو ردعها عن استخدام قوة عسكرية لم يسبق لها مثيل في فلسطين وفي مختلف أنحاء المنطقة، أو توظيف الدبلوماسية للغاية نفسها.

وعلى الرغم من الدعم غير المسبوق الذي حظي به الشعب الفلسطيني لدى الرأي العام الدولي ومن عدد كبير من حكومات الجنوب العالمي، فإنّه لم يؤثّر في مجريات الأحداث تأثيراً مباشراً ملموساً.

أمام هذا الواقع، كان الفلسطينيون بحاجة ملحّة إلى موقف سياسي موحّد، غير أنّ الإبادة الجماعية كشفت بصورة مأساوية عن مدى اضمحلال الحركة الوطنية الفلسطينية وضعفها العميق.

## منظمة التحرير الفلسطينية-السلطة الفلسطينية

غداة السابع من أكتوبر، فشلت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي المؤسّسة التنفيذية العليا في النظام السياسي الفلسطيني، في أخذ زمام المبادرة واتّخاذ موقف واضح، بل على العكس وفي ما يُعدّ تخليّاً عن مسؤوليّاتها، أصدرت سلسلة من البيانات المائعة التي عكست عدم إدراكها للتهديد الوجودي المُحدق بالشعب الفلسطيني، بمن فيهم سكان الضفة الغربية، وبالنظام السياسي الفلسطيني بحدّ ذاته في نهاية المطاف.

من جهتها، اكتفت حركة فتح وسائر الفصائل المكوّنة لمنظمة التحرير الفلسطينية بإلقاء خطابات والإدلاء بتصريحات للإعراب عن استيائها من القيادة التي تشكّل نظرياً جزءاً منها. وعندما دعا محمود عباس المجلس المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية في أبريل 2025 إلى تعيين حسين الشيخ، أحد أكثر قيادات حركة فتح إثارةً للجدل وأقلّها شعبية، نائباً له وخلفه المتوقَّع، أقرّت الفصائل هذه الخطوة من دون اعتراض، فأثبتت أنّها أصبحت هامشية وأنّ دورها بات يقتصر على أداء شكلي.

استغلالاً لهذا الضعف، طالبت الحكومات الغربية السلطة الفلسطينية بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات التي أسهمت في إضعاف النظام السياسي الفلسطيني وأخضعت سياساته لأولويات الولايات المتحدة وأوروبا.[11] وشملت هذه الإصلاحات تعزيز التعاون الأمني مع إسرائيل بغية قمع المجموعات الفلسطينية المسلّحة في الضفة الغربية. لبّت السلطة الفلسطينية هذه المطالب، ما أدى إلى مقتل عدد من الفلسطينيين في هذه العملية وإلى تقويض ما تبقّى لها من مصداقيّة شعبية.

وفي استجابة إضافية للمطالب الغربية، شكّل عباس حكومة جديدة في خضمّ الإبادة الجماعية. وشملت الإصلاحات المعتمدة إلغاء شبكة الأمان الاجتماعي لعائلات الأسرى الفلسطينيين، ما ترك آلاف الأُسر الهشّة من دون حماية.[12]

غير أنّ هذه الجهود لم تقابَل بالمثل، ولم تسفر عن تعزيز دور السلطة الفلسطينية أو عن ممارسة الغرب أي ضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها المصمّمة لإضعافها بشكلٍ صريح. وفي نهاية المطاف، لم تكتفِ خطة السلام التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر العام 2025، باستبعاد أيّ دور للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة إلى حين استكمال برنامج إصلاحي شامل وإنما غير محدّد، بل حصرت حقوق الفلسطينيين عمداً في تطلّعات قد تُدرج أو لا على جدول الأعمال في وقت غير محدّد في المستقبل.

في الوقت الراهن، لا تزال السلطة الفلسطينية تعتمد على أجهزة الإنعاش السياسي والمالي، وغير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها بدفع الرواتب أو على خدمة شعبها وفقاً لرؤيتها التأسيسية للعام 1994. لقد حافظت على تعاونها الأمني مع إسرائيل، وفشلت في مواجهة التصعيد غير المسبوق في هجمات المستوطنين والضربات العسكرية، ما أدّى إلى التهجير القسري لعشرات الآلاف من الفلسطينيين وإلى محو مجتمعات بأكملها.

باختصار، يتحكّم بتصرّفات السلطة الفلسطينية الخوف سواء من فقدان ما تبقّى من الانخراط الغربي الشكلي، أو من إثارة ردّ إسرائيلي من شأنه أن يعرّض وجودها للخطر.

على الرغم من أنّ الحكومات الغربية تبقى حريصة على تجنّب انهيار السلطة الفلسطينية، فإنّ سياساتها تخفق في تعزيز شرعيتها وسلطتها. بالفعل، في الوقت الذي تُعتبر فيه الوحدة الفلسطينية من أكثر الضرورات الوطنية إلحاحاً، ربطت حكومات متعدّدة سبق أن اعترفت بدولة فلسطين رسمياً في العام 2025 إعلانها بشرط تعهّد عباس بإقصاء حماس عن النظام السياسي الفلسطيني ومنعها من المشاركة في الانتخابات المقبلة. وترسّخت هذه المقاربة في نوفمبر 2025 حين فرضت السلطة الفلسطينية قانوناً جديداً للانتخابات البلدية يحظّر أيّ لائحة حزبية لم توافق رسمياً على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى التزاماتها الدولية، أي فعلياً على اتفاقاتها مع إسرائيل.[13]

لقد أصبح الاختناق السياسي للضفة الغربية شبه مكتمل، في ظلّ نجاح عملية إخضاع عامة الشعب الفلسطيني والفصائل السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما في الوقت الذي تشتدّ فيه الحاجة إلى مساهماتهم في إعادة الإعمار السياسي والتنظيمي. وبعدما تعرّض الفلسطينيون لسياسات الاحتلال الوحشية وتخلّت عنهم حكومتهم، يستنزفهم نضالهم من أجل البقاء. ونتيجة لذلك، جاء ردّهم على الإبادة الجماعية في قطاع غزة ضعيفاً بشكلٍ لافت.

## حماس

تبيّن أنّ القرار الأحادي الذي اتّخذته حماس بشنّ هجوم غير مسبوق على إسرائيل في خضمّ الأزمة العميقة التي تتخبّط فيها الحركة الوطنية الفلسطينية كان كارثياً ليس للحركة فحسب، بل للشعب الفلسطيني على نطاق واسع. وعلى النقيض من التخطيط الذي سبق الهجوم، أثبتت حماس وحلفاؤها في الحركة الوطنية الفلسطينية عدم فهمهم لعمق ومدى التداعيات السياسية والإنسانية لأفعالهم. وقد تجلّى ذلك بأقصى درجاته في قطاع غزة حيث تُرك السكان فعلياً لمصيرهم في وجه حملة القتل الجماعي والدمار التي أطلقتها إسرائيل والتي تخطّت بأشواط كل ما شنّته في السابق.

وعلى الرغم من تعرّض حماس لإضعاف شديد، فإنّها لا تزال القوة الفلسطينية المهيمنة في قطاع غزة. فقد صمدت أمام القصف والاجتياح البرّي على مدى أكثر من عامين، وعلى الرغم من اغتيال معظم كبار قادتها وكوادرها، تمكّنت من المحافظة على هياكلها العسكرية والأمنية والمدنية الأساسية. وفي المناطق التي أخلتها القوات الإسرائيلية، أثبتت هذه الهياكل قدرتها على مواصلة عمليّاتها، في حين قُمع أيّ مظهر من مظاهر الامتعاض الشعبي والمعارضة حيثما برز.

من الناحية السياسية، حاولت حماس توظيف دورها المركزي في الأزمة للحصول على الاعتراف الدولي الذي لطالما سعت إليه. بيد أنّ هذه الجهود افتقرت إلى رؤية سياسية أعمق ترقى إلى مصاف تطلّعات الفلسطينيين إلى تقرير مصيرهم. فمن جهة، نجحت حماس في إزاحة منظمة التحرير الفلسطينية من مقعد المحاور الفلسطيني الرئيسي في المفاوضات الرامية إلى وضع حد للحرب، وفي مطلع العام 2025، بدأت الولايات المتحدة محادثات مباشرة مع قيادتها.[14] ومن جهة أخرى، تحوّل نزع سلاح حماس وإبعادها الدائم عن الحكم -أيّ تفكيكها فعلياً- نقطة توافق بين الحكومات الغربية.

في نوفمبر 2025، أضفى القرار رقم 2803 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة طابعاً رسمياً على هذه المطالب على المستوى الدولي. بالفعل، فقد أُلزمت حماس بالتفاوض على إنهاء وجودها كشرطٍ لوضع حدّ للإبادة الجماعية.

في حين أيّدت حماس بشكلٍ مشروط هياكل حكم ستُستبعَد منها، رفضت حتى الآن نزع سلاحها بشكلٍ كامل، وإن ألمحت إلى احتمال انفتاحها على إخراج أسلحتها الثقيلة من الخدمة. وقد يترك ذلك الحركة عملياً في موقع السلطة حتى مع تخلّيها عن الحكم الرسمي. لهذه الأسباب وغيرها، قد تستغلّ إسرائيل موقف الحركة لاستئناف حملتها العسكرية بدعم أمريكي وأوروبي.

## المضي قدماً

يجد الفلسطينيون أنفسهم اليوم عالقين بين حركتَي فتح وحماس اللتين لم تقدّما أيّ دعم ملموس لهم في الوقت الذي يحاولون فيه البقاء على قيد الحياة في وجه حملة الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل لإلغائهم ككيان وطني وسياسي. كما لم تطرحا أيّ رؤية موثوقة لمستقبلٍ يمكنهم المشاركة في صنعه.

وعلى الرغم من أنّ كلتا الحركتين لا تزالان تحتفظان بدعمٍ شعبي نسبي، بفعل اللامبالاة المجتمعية العامة والإرهاق وغياب البدائل، فإنّ شعوراً عميقاً بالاستياء تجاه فتح وحماس لا يزال قائماً. غير أنّ قدراتهما المستمرّة على القمع تتمكّن من احتواء ردود الفعل حتى الآن.

قصارى القول، لم تعد الحركة الوطنية الفلسطينية قابلة للاستمرار في وضعها الحالي. ففيما يواجه الشعب الفلسطيني أخطر تهديد لوجوده، يبدو أنّ لا فتح ولا حماس قد أدركتا تداعيات إخفاقاتهما في العقود الماضية أو خلال السنتين المنصرمتين. ولم تُبدِ أيّ منهما قدرة أو استعداداً أو حتى اهتماماً جاداً بدفع التغييرات السياسية الضرورية قدماً.

من المستحيل معرفة كيف ستتبلور مشاعر الحزن والغضب والإحباط التي تتنامى اليوم داخل المجتمع الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة. في نهاية المطاف، قد تنشأ حركة وطنية جديدة بقيادة قادرة على تجسيد حقوق الشعب وتطلّعاته وعلى دفعها قدماً بشكلٍ مقنع، وعلى توحيده جغرافياً وسياسياً، والإقرار بالصدمات التحوّلية التي لا يزال يمرّ بها.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين التي تكتنف شكلها النهائي، تُطرح مجموعة من الاحتمالات. إذا كان الهدف هو المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية بما يتيح للفلسطينيين صون الإنجازات التي تحقّقت بشق الأنفس والحؤول دون البدء من جديد على الصعيدين السياسي والمؤسساتي، مع ما يترتّب عن ذلك من تراجع لسنوات، فلا بدّ من تأمين قيادة تمثيلية جديدة تقدّم برنامجاً وطنياً ذات مصداقية. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعادة تشكيل حماس والجهاد الإسلامي وإدماجهما، كما يجب بلورة توافق إستراتيجي بين مختلف مكوّناتهما.

يتمثّل احتمال آخر بتفكّك حركتي فتح وحماس واختفاؤهما عن الساحة في نهاية المطاف، بفعل مزيج من القيادة المتحجّرة والتنافس الشديد أو النزاع الداخلي. ومن الصعب تصوّر بقاء منظمة التحرير الفلسطينية في حال انهارت حركة فتح قبل إصلاحها. ومن الصعب أيضاً تصوّر قدرة حماس أو الجهاد الإسلامي على الاستمرار بصيغتهما الحالية، نظراً للنتائج الكارثية الناجمة عن حرب الإبادة الجماعية والتوافق الدولي ضد استمرار وجودهما.

تماماً كما أنهت النكبةُ الحركةَ الوطنية التي كانت مهيمنة خلال فترة الانتداب البريطاني، فإنّ حالة التشريد الناجمة عن الإبادة الجماعية في غزة، مقرونة بالسياسات الإسرائيلية المزعزعة للاستقرار في الضفة الغربية، قد تولّد فراغاً جديداً، ومن الصعب معرفة ما الذي قد يملؤه في نهاية المطاف.

وما يفاقم حالة الاضطراب هو أنّ التخبّط الفلسطيني يتزامن مع فترة من التحوّل الإقليمي والدولي الجذري. فقد تأثّر الشرق الأوسط إلى حدّ كبير بتداعيات السابع من أكتوبر، لا سيما نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتمادية في شتى أنحاء المنطقة وتبدّل موازين القوى. في المقابل، قد تسعى الدول الإقليمية إلى تقييد نشاط الفلسطينيين تفادياً لانعكاساته على أراضيها. وفي الوقت نفسه، أدّت سياسات دونالد ترامب الاقتصادية والسياسية والعسكرية إلى زعزعة النظام الدولي السائد إلى حد كبير، واضعة قدرته على البقاء وصون دوره على المحك.

في هذا السياق، يتعيّن على الفلسطينيين التعامل مع ديناميّات سياسية مضطربة واصطفافات متغيّرة، بينما يعيدون بناء نظامهم السياسي من تحت ركام الإبادة الجماعية والانحلال السياسي.

## الخاتمة

من غير المرجّح أن يستسلم المجتمع الفلسطيني، الذي بات اليوم أكثر حيوية وتعلّماً مما كان عليه في أربعينات وخمسينات القرن الماضي، سواء داخل فلسطين أو في المنفى، للشلل وللتدهور السياسي. ومن المرجّح أن تُقنع التعبئة العالمية غير المسبوقة دعماً لحقوق الفلسطينيين منذ العام 2023، الناشطين بأنّ هناك أرضاً خصبة يمكن العمل عليها.

لا شكّ في أنّ التغيير المنشود ليس وشيكاً، ولعلّ ذلك النتيجة الأكثر تأثيراً لمسار التدهور السياسي الطويل. بيد أنّ نهضةً فلسطينية تلبّي احتياجات الفلسطينيين تكاد تكون مؤكّدة، نظراً لما يتمتّعون به من مواطن قوة فطرية وتوقهم الدائم إلى الحرية.

## الهوامش


1. Ali Barada, "UN Special Rapporteur: Gaza Has Become 'Unlivable,'" Asharq Al-Awsat, October 26, 2018, https://english.aawsat.com/home/article/1438636/un-special-rapporteur-gaza-has-become-'unliveable'.

2. "Food Insecurity in Palestine – 2022," *Food Security Cluster*, https://fscluster.org/sites/default/files/documents/food_insecurity_0.pdf.

3. Yara M. Asi, "We Are Doomed: Young People in Palestine Are Losing Hope", The New Arab, November 21, 2022, https://www.newarab.com/opinion/we-are-doomed-young-people-palestine-are-losing-hope.

4. Ayman Abdul Majeed, *Palestinian Youth: Identity, Participation and Space* (American Friends Service Committee, Birzeit University, and the Center for Development Studies, 2020), 10. https://afsc.org/sites/default/files/documents/EN_Palestinian_Youth_Identity_Participation_and_Space_2020_E_version.pdf.

5. Patrick Kingsley and Iyad Abuheweila, "Gaza Protests Struggle to Gain Traction as Police Crack Down," The New York Times, August 7, 2023, https://www.nytimes.com/2023/08/07/world/middleeast/gaza-strip-protests-hamas.html.

6. "Public Opinion Poll No. 88," *People's Company for Polls and Survey Research*, June 2023, https://pcpsr.org/en/node/944.

7. Sanaa Alsarghali, "The Dissolution of the Palestinian Legislative Council by the Palestinian Constitutional Court: A Missed Opportunity", IACL-AIDC Blog, July 1, 2021, https://blog-iacl-aidc.org/menaregion/1-7-21the-dissolution-of-the-palestinian-legislative-council-c9bna.

8. "Nasser al-Qudwa Resigns from Fatah Central Committee," *Asharq Al-Awsat,* May 7, 2018, https://english.aawsat.com/home/article/1260586/nasser-al-qudwa-resigns-fatah-central-committee.

9. Dana Farraj, "Dismantling Abbas's Rule over the Palestinian Judiciary," Al-Shabaka, April 19, 2023, https://al-shabaka.org/briefs/dismantling-abbass-rule-over-the-palestinian-judiciary/.

10. Francesca Albanese, "Gaza Genocide: A Collective Crime: Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Territories Occupied Since 1967," United Nations, October 20, 2025, https://www.un.org/unispal/document/special-rapporteur-report-gaza-genocide-a-collective-crime-20oct25/.

11. "EU Pushes Palestinian Authority Reform with Millions of Euros Donated at Forum," *The New Arab*, November 20, 2025, https://www.newarab.com/news/eu-pushes-pa-reform-million-euro-donations-belgium-forum.

12. Aseel Mafarjeh, "Financial Hardship Mounts for Families of Palestinian Prisoners and Martyrs as PA Slashes Support," *The New Arab,* March 5, 2025, https://www.newarab.com/features/palestinian-authority-payment-cuts-leave-families-crisis.

13. "Press Statement Issued by Civil and Human Rights Organizations on the Decree-Law Regarding Local Elections," *AMAN*, November 24, 2025, https://www.aman-palestine.org/en/activities/29498.html.

14. "US-Hamas direct talks: What's happening and what comes next," *Al-Jazeera English,* March 6, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/3/6/us-hamas-direct-talks-whats-happening-and-what-comes-next.

## حول المؤلفة

### نور عودة

نور عودة هي صحفية فلسطينية حائزة على عدّة جوائز ومحللة سياسية. شاركت في عام 2021 بتأسيس «التجمع الوطني الديمقراطي» لخوض الانتخابات التشريعية التي تم إلغاؤها لاحقاً. وفي عام 2012، شغلت منصب المتحدثة باسم الحكومة الفلسطينية.

الفصل الثاني

# السابع من أكتوبر يكشف عُمق أزمة القيادة الفلسطينية

عمر حسن عبد الرحمن

متظاهر يلوّح بالعلم الفلسطيني أثناء وقوفه على نافورة نبتون خلال احتجاج انطلق دعماً للفلسطينيين تحت شعار "فلسطين حرة" في برلين، ألمانيا، 4 نوفمبر 2023. تصوير: أود أندرسن / وكالة الصحافة الفرنسية.

عقب السابع من أكتوبر 2023 بعامين، انكشف مدى عمق الأزمة السياسية التي كانت تتفاقم منذ سنوات، وأدركها الشعب الفلسطيني. فقد واجه الفلسطينيون طوال هذه الفترة أخطر تهديد لوجودهم الوطني منذ نكبة 1948، حيث غابت قيادتهم المؤسّساتية عملياً، وعجزت عن الارتقاء إلى مستوى الحدث، فلم تتجاوز تشرذمها، وأخفقت في وضع إستراتيجية موحّدة لمواجهة التحديات الجسيمة التي تعترض سبيلهم.

تعكس أزمة القيادة هذه، في جوهرها، حالة التآكل التدريجي الذي استنزف حيوية النظام السياسي الفلسطيني المؤسساتية، وديناميكيته السياسية على مدى عقود، ما أضعف قدرته على إنتاج قيادات جديدة وإستراتيجيات بديلة.

في نهاية المطاف، أدّت حالة الإخفاق التي أصابت مشاريعه الوطنية المتعاقبة، بدءًا من التحرير الكامل للوطن عبر النضال المسلّح وصولاً إلى التسوية المناطقية وبناء الدولة على أساس حلّ تفاوضي، إلى تراجع الشمولية السياسية. إذ أفرغت القيادة الحاكمة المؤسّسات من مضمونها ورسخت سلطتها، بالتوافق مع الأطراف الخارجية التي أعطت الأولوية لتحييد المقاومة الفلسطينية في وجه طموحات التوسّع الإسرائيلي المناطقية.

بالتالي، رزح الفلسطينيون تحت وطأة القيادة الضعيفة، شديدة القمع، المدعومة من الخارج، والمتشبّثة هيكلياً ببرنامج سياسي فاشل، لا تستجيب لقاعدتها الشعبية ولا تواجه أيّ منازع من الفصائل السياسية المتكلّسة والمشرذمة، وهي قيادة غير مستعدّة لتسهيل التجدّد السياسي خوفاً من فقدان قبضتها على السلطة.

ينظر هذا الفصل في أزمة القيادة الفلسطينية قبل فترة السابع من أكتوبر وخلالها.

## ما قبل السابع من أكتوبر

قبل فترة طويلة من أحداث السابع من أكتوبر 2023، التي أغرقت حياة الفلسطينيين في حالة غير مسبوقة من الاضطراب، تخبّطت الحركة الوطنية الفلسطينية في أزمة قيادة عميقة ومُزمنة. وكانت مؤسّستها التمثيلية الأساسية، أي منظمة التحرير الفلسطينية، في حالة من التعطّل والجمود منذ زمن طويل. وعلى الرغم من أنّ جذور هذه العملية قد تعود إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وما تلاه من هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية ونفي كوادرها، واغتيال عدد من قادتها في المنفى، وتداعيات القمع الإسرائيلي الشديد خلال الانتفاضة الأولى، فإنّ هذه الورقة تركّز على التحوّل الذي طرأ نتيجة عملية أوسلو للسلام ومشروع بناء الدولة.

وسعياً وراء أهداف منظمة التحرير الفلسطينية المتعلّقة بإقامة الدولة، عملت القيادة تدريجياً على تجريد الهيئة المركزية للحركة الوطنية من أيّ دور فعلي في صناعة القرار يتجاوز إعادة التأكيد على التزامها باتفاق أوسلو والمحافظة على إنجازها الأبرز، أي السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

بيد أنّ السلطة الفلسطينية لم تُصمّم أصلاً للقيادة الوطنية. فقد أُنشئت، بصفتها منبثقة عن اتفاق أوسلو، ككيانٍ انتقالي يقتصر دوره على إدارة أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة الواقعَين تحت الاحتلال، وذلك تحت إشراف إسرائيل وبرعاية خارجية، ما جعلها خاضعة لقيود زمنية ومناطقية واختصاصية صارمة[2]. من هذا المنطلق، أدّى انتقال السلطة التدريجي من منظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية طوال حقبة أوسلو إلى تقييد عملية صناعة القرار الفلسطيني بطرق منهكة وكارثية متعدّدة.

بالإضافة إلى ذلك، سعت القيادة التنفيذية، بدءاً بياسر عرفات ثم محمود عباس، إلى تسلّم مقاليد المؤسّستين معاً، ما أدّى إلى دمج تفويضَي بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وإلى إضفاء قدر من الضبابية على الديناميّة الخاصة بالعلاقة بينهما.

علاوة على ذلك، وعلى خلفيّة إعادة تموضع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، أصبحت صناعة القرار الفلسطيني معرّضة بشدّة للإكراه الإسرائيلي ونفوذ الجهات المانحة الغربية. وقد تسبّب التداخل بين أدوار القيادة، وبين إدارة مسؤوليات الحكم ومتطلّبات التحرير الوطني في آن واحد، بإرباك التمييز بين الإدارة البيروقراطية والكفاح

الثوري. بالإضافة إلى ذلك، أخضع هذا التداخل مشروعَ التحرير (وهو تفويض منظمة التحرير الفلسطينية) لقيود الحكم شبه الذاتي الإدارية (وهو تفويض السلطة الفلسطينية)، فيما سمح للدول المانحة بربط تمويل السلطة الفلسطينية بشروط غالباً ما تراعي المصالح الإسرائيلية[3].

لم يكن ذلك مجرد سوء تقدير سياسي، بل إعادة هندسة بُنيوية للسياسة الفلسطينية. فقد حوّلت عملية أوسلو الحركة الوطنية إلى جهاز حوكمة متواطئ، بحيث لم يعتمد بقاؤه المؤسساتي على دفع مشروع التحرير قدماً فحسب، بل في المحافظة على النظام في ظلّ الاحتلال. من هذا المنطلق، كان فشل القيادة ملازماً، أي بعبارة أخرى نتيجة إطار سياسي مصمّم لعرقلة صناعة قرار مستقل.
بالإضافة إلى ذلك، أدّت إعادة الترتيب البُنيوي والجغرافي هذه، إلى قطع الصلة بين صنّاع القرار تحت الاحتلال، والمجتمعات الفلسطينية في المنفى، من اللاجئين والشتات الذين كانوا يشكّلون في ما مضى العمود الفقري للحركة الوطنية، بمن فيهم القادة الذين اعترضوا على اتفاق أوسلو وبقوا خارج الأراضي المحتلة.

في أواخر الثمانينات، شكّل صعود حركة حماس، التي عملت خارج هياكل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، تحدياً إضافياً لسلطة هاتين المؤسستين وبرنامجهما السياسي طوال فترة التسعينات وفي العقد الأول من الألفية الثانية. وفيما انهارت عملية أوسلو، حذت شرعية السلطة الفلسطينية حذوها، ما عمّق أزمة القيادة. كذلك، قاد قرار حماس خوض انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 وفوزها بأغلبية المقاعد، إلى اندلاع صراعٍ عنيف على السلطة مع رئاسة محمود عباس وحركة فتح، بلغ ذروته في الانقسام السياسي والجغرافي عام 2007 بين قطاع غزة الخاضع لسيطرة حماس والضفة الغربية التي تديرها السلطة الفلسطينية بقيادة فتح[4].

كذلك، تبيّن أنّ الانقسام شكّل كارثة سياسية، لا سيما بالنسبة إلى أُسس القيادة الفلسطينية نفسها. فبينما أفرغ عباس ما تبقّى من المؤسسات الواقعة ضمن نطاق سيطرته من مضمونها وأحكم قبضته عليها، تراجعت العمليات الديمقراطية الناشئة لتحلّ محلّها سلطويّةٌ مكشوفة، ما أسهم في تقويض شرعيّته كقائد للحركة الوطنية[5]. كما انحدرت "القيادة التحويلية"، بحسب مفهوم جيمس ماكغريغور بيرنز وبرنارد باس، التي تُحفّزها شخصيات مُلهمة ورسالة جماعية، إلى نظام حكم شخصي قائم على المحسوبية والقمع[6].

كما أدّى أسلوب القيادة داخل حركة فتح نفسها، الذي انتهجتها القيادة الحالية التي تتمحور حول المركزية والإقصاء، إلى تهميش شخصيات عدّة وإبعادها، ومن بينهم قادة أصغر سناً مثل: مروان البرغوثي ومحمد دحلان وجبريل الرجوب، الذين سعوا في مطلع العقد الأول من الألفية الثانية إلى الاضطلاع بدورٍ أكبر في صناعة القرار، ولكن جرى صدّهم. وقاد ذلك إلى تفكّك حركة فتح وانقاسمها إلى فصائل متعدّدة، كما تجلّى في تكاثر اللوائح المتنافسة التابعة لفتح قبل الانتخابات النيابية لعام 2006 وانتخابات عام 2021 التي أُلغيت [7].

في غضون ذلك، أُضعفت قدرة المجتمع الفلسطيني على التعبئة بشكلٍ متعمّد.[8] فقد تعرّض النشطاء والمنتقدون، لا سيما في صفوف الشباب، للمضايقة والاحتواء والمراقبة من الأجهزة الأمنية لكلّ من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأصبحت القوى الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، التي تلقّت التدريب والتمويل والغطاء السياسي من جهات خارجية، الذراع التنفيذية لهذا النظام. لم يكن التنسيق الأمني مع إسرائيل خياراً سياسياً فحسب، بل الآليّة الرئيسية التي مكّنت منظومة أوسلو من الاستمرار، عبر تجريم المقاومة وقمع المعارضة وتحويل تَبَعيّة القيادة إلى سمة دائمة من سمات الحياة السياسية الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، قضى التخلّي عن الانتخابات على أيّ مسار فعلي للمنافسة السياسية أو لصعود قيادة جديدة. فقد استنزف احتكارُ عباس ودائرته الضيّقة للسلطة ديناميّةَ الحياة السياسية الفلسطينية، فيما حصر النقاشَ السياسي في مسألة الخلافة بدلاً من التجدّد.

وعلى الرغم من عمل حماس خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، فقد حقّقت هذه الحركة أداء أفضل على الصعيد المؤسساتي، إذ إنّ إجراءاتها البيروقراطية الداخلية وقدرتها على التجدّد مكّنت بُنيتها القيادية من تحمّل سنوات من الاغتيالات والاعتقالات والنفيّ القسري. وعلى الرغم من أنّ الحركة لم تعانِ من الانحدار السياسي الشديد الذي شهدتهُ

حركة فتح، فإنّ الحصار الخانق الذي فرضته إسرائيل على غزة، وعجز حماس عن تحقيق التحرير أو الإغاثة أو الإدارة الفعالة، فضلاً عن ممارساتها القمعية، أدى إلى تراجع شعبيّتها إلى حدّ كبير في صفوف السكان الذين تتولى إدارة شؤونهم في الحكم.

وفي ظلّ الحصار والعزلة والإقصاء عن هياكل صناعة القرار الوطني، وجدت حماس نفسها من دون شرعية التجديد الانتخابي أو ضمن قيود الإطار القيادي الجماعي. وبالتالي، لم تكن قدرتها على التحرّك بشكلٍ أحادي، ولا سيما في قرارها بشنّ عملية «طوفان الأقصى»، انحرافاً عن المسار، بل نتيجة بنيوية لحركة وطنية مفكّكة وبلا قيادة.

خارج هذه الهياكل السياسية الرسمية، ينبض الشتات الفلسطيني بحيوية لافتة، إذ يواصل الناشطون ومنظمات المجتمع المدني والشبكات العابرة للحدود انخراطهم العميق في النضال الوطني. ومع ذلك، فإنّهم مستبعدون من آليات العمل السياسي المؤسساتي وعاجزون عن تنسيق جهودهم ضمن إستراتيجية موحّدة. وتُجسّد المبادرات القائمة على الحقوق، على غرار «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS)، هذه الطاقة ولكنها تكشف أيضاً حدود المناصرة حين تنفصل عن جهة سياسية فاعلة معترف بها وتملك برنامجاً سياسياً متماسكاً.

في غياب سلطة معترف بها وموارد مالية وأدوات ضغط قسرية، تبقى مبادرات الشتات عاجزة من الناحية البنيوية عن الحلول محلّ قيادة مؤسساتية، مهما بلغت قوتها الإقناعية على الصعيدين الأخلاقي والخطابي. وبالفعل، غالباً ما تعمد القيادة الفلسطينية المعترف بها دولياً نفسها إلى تعطيل جهوده، لا سيما وأنّ اعتماد هذه القيادة على قيود سياسية ومالية وأمنية خارجية يدفعها إلى عرقلة المبادرات التي تقع خارج نطاق تفويضها الضيّق، أو إلى إضعافها.

عشية السابع من أكتوبر، كان الفلسطينيون يفتقرون إلى قيادة موحّدة وتمثيلية. وإذ كانت الحركة الوطنية مشرذمة جغرافياً وسياسياً، عملت كل جهة من بقاياها بمعزل عن الأخرى سعياً وراء أجندات متباينة، بل متعارضة في أغلب الأحيان. وفي المحصلة، كانت النتيجة حركة وطنية منهكة إلى حدّ كبير وغير مهيأة إطلاقاً لتداعيات القرار الأحادي الذي اتّخذته حركة حماس بشنّ عملية عسكرية غير مسبوقة ضد إسرائيل.

## قبل السابع من أكتوبر وما بعده

عمل كل فصيل من الفصائل الفلسطينية تاريخياً بمعزل عن الآخر وبأساليب رسمت ملامح الحركة على نطاقٍ أوسع، وتجلّى ذلك في عمليات اختطاف الطائرات التي نفّذتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في السبعينات والتي أشعلت حرب «أيلول الأسود» مع المملكة الأردنية الهاشمية، أو«حرب المخيمات» المدعومة من سوريا في لبنان في الثمانينات في أعقاب طرد منظمة التحرير الفلسطينية، أو المفاوضات السرية التي خاضتها حركة فتح مع إسرائيل والتي أفضت إلى اتفاق أوسلو، فإنّ قلّة من هذه القرارات ولّدت تداعيات بحجم هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر.

على مدى العامَين التاليين، تعرّض الفلسطينيون للهجوم الأشد فتكاً وتدميراً على وجودهم الجماعي منذ نكبة عام 1948، بحيث شكّلت الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة إبادة جماعية من حيث النطاق والنيّة. فقد قُتل ما لا يقلّ عن 70 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال.

ويُقدّر الخبراء بأنّ الخسائر المباشرة وغير المباشرة في الأرواح الناتجة عن الجوع والأمراض والنقص في الرعاية الطبية قد تَرفع الحصيلة إلى مئات الآلاف[9]. علاوة على ذلك، هُجّر أكثر من مليوني شخص، فيما انتشرت المجاعة بعدما منعت إسرائيل عمداً وصول الغذاء والماء والدواء.[10]

ودُمّرت معالم غزة الحضرية، وسُوّيت بنيتها التحتية بالأرض، ومُحي إرثها الثقافي. باختصار، لقد حُوّل القطاع بشكلٍ متعمّد إلى منطقة غير صالحة للسكن.

أما في الضفة الغربية، فقد تصاعد العنف والقمع إلى أعلى مستويات منذ عقود، إذ تكثّفت اعتداءات المستوطنين والمداهمات العسكرية والاعتقالات الجماعية، فيما بلغت عمليات مصادرة الأراضي مستويات لم يسبق لها مثيل منذ التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993. كما هُجرت عشرات المجتمعات قسراً. وفي المدن الشمالية مثل جنين ونابلس وطولكرم، سعى الجيش الإسرائيلي إلى سحق المقاومة المسلّحة عبر العقاب الجماعي وخنق الاقتصاد، فَزَرع بيئة خيّم عليها الخوف والشلل[11].

## الفراغ في القيادة والغياب السياسي

برز غياب القيادة الفلسطينية على نحو لافت طوال هذه الكارثة، فلم يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يُعد أعلى هيئة تمثيلية في منظمة التحرير الفلسطينية، ولو لمرة واحدة. ظلّ محمود عباس، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بعيداً عن المشهد العام، ولم يظهر إلا نادراً في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، عبر تقنية الفيديو من دون إطلاق أيّ حملة دبلوماسية جادة لحماية شعبه، ناهيك عن القيام بأي زيارة إلى قطاع غزة.

لا يعكس هذا الشلل سلوك سياسي في أواخر الثمانينات من عمره فحسب، بل عقوداً من الاهتراء المؤسّساتي. فقد أصبحت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية متلقّيتين سلبيتين لأجندات تُحرّكها جهات خارجية، بدلاً من أن تكونا جهتين مبادرتين ومنفذتين لإستراتيجية تحرر متماسكة. ونتيجة لذلك، ظّلت المكتسبات السياسية التي تحققت مثل الاعتراف القانوني، والتواصل الدبلوماسي، والتضامن الدولي بمعظمها غير مستغلة.

من هذا المنطلق، ليست أزمة القيادة الفلسطينية مجرد مسألة غياب، بل حالة عرقلة، إذ حتى في ظلّ وجود اعتراف قانوني وقنوات دبلوماسية، فإنّ غياب جهة سياسية فاعلة موحّدة ورسمية يُعطّل هذه الأدوات. فالقانون الدولي وآليات التضامن بحاجة إلى تفعيل. وفي غياب قيادة شرعية قادرة على توظيفها، تتراكم الانتصارات القانونية، ويتصاعد الدعم الشعبي ثم ينحسر، من دون ممارسة أي تأثير سياسي فعلي.

يبدو أنّ الأهمية الوحيدة التي اكتسبتها السلطة الفلسطينية على مدار عامين من هذه المجزرة الجماعية تَمثّلت في حاجة الدول العربية إلى مُحاور فلسطيني صُوري في مفاوضتهم للتوصل إلى وقف لإطلاق النار بهدف تأمين مخرج من احتمال تورّطها في مرحلة ما بعد الحرب في غزة. بعبارة أخرى، حرصاً على تجنّب الانزلاق في دور دائم في مجالَي الأمن والحوكمة، لا سيما في ظلّ العرقلة الإسرائيلية لتسويةٍ سياسية أشمل للصراع، كانت الدول العربية بحاجة إلى تأمين كيان فلسطيني يُمكنها تسليمه المسؤولية في نهاية المطاف.

لا تزال «دولة فلسطين» عنواناً معترفاً به في الدبلوماسية الدولية، لكنّها تتحدّث من دون سلطة سياسية واضحة أو وحدة في الهدف، نظراً لافتقارها إلى السيادة، ولضبابية التداخل المؤسّساتي، وغياب الشرعية الشعبية لقيادتها.

من جهتها، أُنهكت حركة حماس إلى حدّ كبير بفعل الردّ العسكري الإسرائيلي على هجوم السابع من أكتوبر وتعمّق عزلتها الدبلوماسية في أعقاب الهجوم. فقد صُفّيت قيادة الحركة في غزة، فيما تعرّض مكتبها السياسي في المنفى لعمليّات اغتيال في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، أو انشغل مكتبها بمفاوضات وقف إطلاق النار واحتواء التداعيات خلال العامَين اللذين أعقبا عملية السابع من أكتوبر.

ولا شكّ أن حركة حماس كانت منبوذة من قِبَل الحكومات الغربية وعدد من الدول العربية، ما حرمها من النفوذ الدبلوماسي اللازم للتأثير في نظام ما بعد الحرب. وحيثما أُتيح لها مقعد على طاولة المفاوضات، اضطرت إلى التفاوض تحت وطأة ضغوط شديدة، وغالباً ما فُرضت عليها إنذارات نهائية، كان ثمنُ رفضها يُلقى على كاهل السكان المدنيين. وفي ظلّ التراجع المطّرد لأهمية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، أدى هذا الوضع إلى تجريد الفلسطينيين من أيّ دور في المداولات الدولية الآيلة إلى رسم ملامح مستقبلهم.

لقد برز التهميش السياسي الذي تعرّضت له القيادة الفلسطينية في صياغة «خطة السلام» للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المؤلّفة من عشرين نقطة، والتوقيع عليها في أكتوبر 2025. ولم تكن حماس غائبة عن المفاوضات التي أفضت إلى صياغة الخطة فحسب -باستثناء موافقتها على إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين ومناقشة بنود تفكيك نفسها- بل رُفضت دعوة عباس لحضور مراسم التوقيع في مصر في البداية، قبل أن يُكتفى بمنحه دوراً مراقباً لا غير[12].

وعلى الرغم من ورود اسم السلطة الفلسطينية في خطة ترامب للسلام لعام 2025، نتيجة إصرارٍ عربي على الأرجح، فإنّ مشاركتها المستقبلية في حكم غزة مشروطة ببرنامج إصلاحي خاضع لإشراف إسرائيلي. وفي الوقت الراهن، تُختزل المشاركة الفلسطينية بشكلٍ عام في لجنةٍ تنفيذية أقرّ تشكيلها مجلسٌ دولي بقيادة دونالد ترامب، وتخضع لتعليماته.

## أمة بلا قائد

كانت تداعيات هذا الفراغ كارثية، إذ يفتقر الفلسطينيون إلى صوت موحّد يُعبّر عن قضيتهم على الساحة الدولية، ما يجعلهم عرضة للأجندات الخارجية، ويمنعهم أيضاً من اقتناص الفرص الناشئة من تحت الركام. ولا يمكن للتضامن العالمي والوضوح القانوني والاستنكار الأخلاقي، وإن بلغت مستويات غير مسبوقة، أن تحلّ محلّ السلطة المؤسساتية والقيادة الفاعلة. بدورها، استغلّت إسرائيل التشرذم السياسي الفلسطيني لاحتواء الضغوط الدولية بتكلفة محدودة، واثقةً من غياب قيادة موحّدة قادرة على تحويل الإدانة إلى نتائج ملموسة.

من ناحية أخرى، باءت المحاولات الرامية إلى رأب الصدع في النظام السياسي المجزأ أو استعادة التمثيل الشرعي عبر إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، بالفشل أيضاً. ففي العام 2024، اجتمع 14 فصيلاً فلسطينياً في موسكو وبكين لمناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. بيد أنّ ما تسرّب من وراء الكواليس يُشير إلى أنّ محمود عباس رفض اتفاق بكين، ما أدى إلى تعثّر تنفيذه وتكرار نتيجة 17 عاماً من محاولات المصالحة الفاشلة. [13]

على نحو مماثل، واجهت المبادرات التي أطلقتها الجاليات الفلسطينية في الشتات بهدف إحياء منظمة التحرير الفلسطينية صعوبات في اكتساب الزخم، لا سيما بسبب عرقلة عباس. وخير مثال على ذلك «المؤتمر الوطني الفلسطيني» الذي انعقد في الدوحة في فبراير 2025 واستقطب مئات المشاركين، بمن فيهم عدد من الشخصيات البارزة. وفيما اكتسبت هذه المبادرة زخماً متزايداً، سارع عباس إلى شجبها باعتبارها مؤامرة خارجية، وعرقلت السلطةُ الفلسطينية سفر عشرات المشاركين من الضفة الغربية لحضور المؤتمر.[14]

وانهارت مبادرات شعبية أخرى كذلك أمام المعضلة المتمثّلة بإصلاح البنى القائمة أو بناء هياكل جديدة، وحتى اليوم لم تبرز أي قيادة بديلة. في الوقت نفسه، استمرّ عباس في الدفع باتجاه تنصيب حسين الشيخ، ذراعه اليمنى، خلفاً له، على الرغم من أنّه لا يتمتّع بأي دعم شعبي.[15] اضطلع الشيخ لفترة طويلة بدور الوسيط بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلية العسكرية، وقد وصفه مسؤولون أمنيون إسرائيليون بأنه «رجلهم في رام الله»، ما نسف مصداقيته بنظر الفلسطينيين. .[16]

ومع ذلك، عيّن عباس الشيخ عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في يناير 2022، ثم رقّاه إلى منصب أمينها العام في مايو من العام نفسه.[17] وفي أبريل 2025، استحدث عباس منصبَين جديدين - نائب رئيس دولة فلسطين ونائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية- وعيّن الشيخ فيهما.[18] وفي أكتوبر 2025، أصدر عباس مرسوماً نصّ على تعيين الشيخ رئيساً بالنيابة في حال وفاة عباس أو عجزه لمدة تصل إلى 90 يوماً إلى حين إجراء انتخابات، في خطوةٍ لا تستند إلى أيّ أساس قانوني بموجب القانون الأساسي الفلسطيني.[19]

في المقابل، يبقى مروان البرغوثي، الذي يُعتبر الشخصية التوافقية الأبرز، قابعاً في السجون الإسرائيلية، على الرغم من تجدّد الضغوط الآيلة إلى إطلاق سراحه في أعقاب وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025 ومحاولة حماس تحريره عبر صفقة لتبادل الرهائن. [20]

وفي حال تعثّر ذلك، فإنّ عرقلة المسارات الديمقراطية لتجديد التمثيل الشرعي الفلسطيني تُمهّد لاندلاع حرب أهلية. ولكن حتى إذا جرى تجنّب هذا السيناريو من خلال إبرام اتفاق لتقاسم السلطة، فإنّ الإرادة الشعبية الفلسطينية ستظلّ مهمّشة.

## في المستقبل

لم يعد غياب قيادة فعّالة مجرّد خلل سياسي، بل أضحى حالة طوارئ وطنية. فمن دون هيئة تمثيلية موحّدة وشرعية، لا يمكن للفلسطينيين مواجهة التهديدات الوجودية المحدقة بهم أو الاستفادة من الفرص الدبلوماسية الناشئة عن تصاعد عزلة إسرائيل على الساحة الدولية[21]. يجد الفلسطينيون أنفسهم اليوم في وضع شبيه بفترة ما بعد العام 1948، أي بلا قيادة، ومشرّدين ومنقسمين. لكن خلافاً للماضي، باتوا يملكون اليوم مكتسبات ملموسة يمكن توظيفها. فالهوية والقومية الفلسطينيتان أقوى من أيّ وقت مضى، وقد بلغ التضامن الدولي مع الفلسطينيين مستويات غير مسبوقة، بما في ذلك في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. واعتباراً من أكتوبر 2025، أصبح عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين 157دولة.

كذلك، قضت الأحكام الصادرة مؤخراً عن محكمة العدل الدولية ووكالات الأمم المتحدة بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري، وباحتمال انتهاكه "لـ"اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها"[22]. كما تَعتبر المحكمة الجنائية الدولية عدداً من القادة الإسرائيليين فارين من العدالة. بعبارة أخرى، أثبتت أبرز المؤسسات الدولية الإجرام الإسرائيلي، ما يُشكّل أساساً متيناً للسعي إلى المساءلة.

لكن على الأرض، تستمرّ إسرائيل في استخدام قوة قسرية طاغية، ليس من خلال الاحتلال العسكري فحسب، بل عبر هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني والنخبة السياسية. ولا تتحلّى القيادة الحالية، المقيّدة بالامتيازات والتبعية، بالإرادة الصلبة لتحدّي هذه البنية.

لكي تتعافى الحركة الوطنية الفلسطينية، لا بدّ من أن تُعطي الأولوية لإعادة تشكيل قيادة شرعية ومستقلة، من خلال مَهمّتَين أساسيتين: أولاً، إنشاء مؤسسات تعكس التنوّع الجغرافي والسياسي الكامل للشعب الفلسطيني، على امتداد فلسطين التاريخية ومخيمات اللاجئين والشتات حول العالم؛ وثانياً، استعادة استقلالية صناعة القرار إلى أقصى حدّ ممكن، بعيداً كل البعد عن الإكراه الذي يمارسه الاحتلال والوصاية الخارجية، حتى لو استدعى ذلك نقل مراكز صناعة القرار إلى خارج الأراضي المحتلة.

تحمل اللحظة الراهنة في طيّاتها مخاطر وفرصاً على حدّ سواء، إذ يواجه الفلسطينيون حالة غير مسبوقة من الدمار والتهجير، بينما يحظون في المقابل بمستويات تاريخية من التعاطف الدولي والاعتراف القانوني. وبغية تحويل هذا الرصيد المعنوي والدبلوماسي إلى تقدّم سياسي ملموس، ينبغي عليهم إعادة بناء قيادة جماعية قادرة على توحيد النضال من أجل الحقوق والحكم والتحرير. وفي غياب مثل هذه القيادة، ستظلّ الحركة الوطنية الفلسطينية بلا دفّة، تتأرجح بين الكارثة والفرصة، وعاجزة عن رسم مسار يقود إلى تقرير المصير الحقيقي.

## الهوامش

1. Rashid Khalidi, "The Crisis of the Palestinian Political System," *Politique étrangère*, Autumn Issue (3), 2009, 651-662. https://doi.org/10.3917/pe.093.0651.

2. "Explainer: The Palestinian Authority," *Institute for Middle East Understanding,* July 2, 2021, https://imeu.org/resources/palestine-101/explainer-the-palestinian-authority/153#:~:text=The%20PA%20has%20no%20sovereignty,in%20the%20West%20Bank%20live; Omar Rahman, *From confusion to clarity: Three pillars for revitalizing the Palestinian national movement*, (Doha: Qatar, Brookings Doha Center, December 12, 2019), https://www.brookings.edu/articles/from-confusion-to-clarity/.

3. Ayat Hamdan, *Foreign Aid and the Molding of the Palestinian Space,* (Ramallah, Palestine: Palestine, Bisan Center for Research and Development, October 2011), https://www.campusincamps.ps/wp-content/uploads/2012/07/Forgin-Aid-final-with-cover.pdf.

4. Bruce Riedel, *Battle for Gaza: Hamas Jumped, Provoked and Pushed.* Op-Ed. (Washington, DC: The Brookings Institution, August 16, 2007), https://www.brookings.edu/articles/battle-for-gaza-hamas-jumped-provoked-and-pushed/.

5. Tareq Baconi,"Leadership Without a Vision for Liberation," *Al-Shabaka*, Roundtable – The Legacy of Mahmoud Abbas, January 9, 2023, https://al-shabaka.org/roundtables/the-legacy-of-mahmoud-abbas/.

6. Roger J. Givens, "Transformational Leadership: The Impact on Organizational and Personal Outcomes," *Emerging Leadership Journeys* 1, no. 1 (2008), https://www.regent.edu/journal/emerging-leadership-journeys/transformational-leadership-the-impact-on-organizational-and-personal-outcomes/.

7. Robert Booth and Conal Urguhart, "Election revolt against Fatah's 'old guard' splits party in two," *The Guardian*, December 14, 2005, https://www.theguardian.com/world/2005/dec/15/israel2.; Omar Rahman, *How the Cancelation of Elections Leaves Palestinians with Nowhere to Turn,* (Washington, DC, New Lines Institute, May 28, 2021), https://newlinesinstitute.org/middle-east-center/how-the-cancelation-of-elections-leaves-palestinians-with-nowhere-to-turn/.

8. Dana El Kurd, "The Effect of the Palestinian Authority on Political Engagement," *Siyasat Arabiya*, Issue 35, Article 4, (November 2018), https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/en/issue035/Pages/art04.aspx.

9. Israel -Gaza war death toll: Live Tracker, *Al Jazeera,* December 12,2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/3/18/gaza-tracker.

10. "Nowhere safe in Gaza," *Al Jazeera*, accessed April 13, 2026, https://interactive.aljazeera.com/aje/2024/displacement-israel-war-on-gaza-no-safe-place/.

11. Luc Bronner, "Israel's reign of terror over the West Bank," *Le Monde*, December 10, 2025, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2025/12/10/israel-imposes-reign-of-terror-on-the-west-bank_6748359_4.html.

12. "Exclusive: Sharm el-Sheikh summit on Gaza to convene without Palestinian Authority participation," *The New Arab*, October 12, 2025, https://www.newarab.com/news/exclusive-sharm-el-sheikh-summit-gaza-convene-without-pa; Nurit Yohanan, "Report: After initially being refused, Palestinian Authority leader to attend Egypt summit tomorrow," *The Times of Israel*, October 12, 2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/report-after-initially-being-refused-palestinian-authority-leader-to-attend-egypt-summit-tomorrow/#:~:text=Report:%20After%20initially%20being%20refused,tomorrow%20%7C%20The%20Times%20of%20Israel.

13. Khaled Elgindy, "The Fall and Fall of Mahmoud Abbas," *Foreign Affairs*, August 30, 2024, https://www.foreignaffairs.com/palestinian-territories/fall-and-fall-mahmoud-abbas. ;

Tamer Qarmout, "Predictable in Their Failure: An Analysis of Mediation Efforts to End the Palestinian Split," *International Peacekeeping31*no. 3 (April 2024): 283–308. https://doi.org/10.1080/13533312.2024.2338410

14. "Palestinian national conference calls for rebuilding the PLO," *The New Arab*, February 19, 2025, https://www.newarab.com/news/palestinian-national-conference-calls-rebuilding-plo.

15. Palestinian Center for Policy and Survey Research, "Press Release: Palestinian Public Opinion Poll (92)," press release, June 12, 2024,https://pcpsr.org/en/node/980 ; Jack Khoury, "Can Abbas' Chosen Heir Lead the Palestinian Authority Without Any Public Support?" *Haaretz*, November 13, 2025, https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/2025-11-13/ty-article-magazine/.premium/can-abbass-designated-heir-lead-the-palestinian-authority-without-any-public-support/0000019a-7c8b-d326-a3ff-fc9b4c980000. In this article, Palestinian pollster Khalil Shikaki says that al-Sheikh no longer receives even 2% of public support and his name "doesn't exist in the public consciousness" as a viable leader.

16. Adam Ragson and Aaron Boxerman, "The Palestinian Leader Who Survived the Death of Palestine," *Foreign Policy Magazine,* July 31, 2023, https://foreignpolicy.com/2023/07/31/palestine-hussein-al-sheikh-nationalism-fatah-west-bank-palestinian-authority-israel/.

17. Kifah Zboun, "Al Sheikh's Appointment as PLO Secretary-General Brings Him Closer to Succeeding Abbas," *Al Sharq Al-Awsat*, May 27, 2022, https://english.aawsat.com/home/article/3668891/al-sheikh%E2%80%99s-appointment-plo-secretary-general-brings-him-closer-succeeding?_wrapper_format=html&page=7.

18. Nurit Yohanan, "Top Abbas aide Hussein al-Sheikh tapped as first ever PLO vice president," *The Times of Israel,* April 29, 2025, https://www.timesofisrael.com/top-abbas-aide-hussein-al-sheikh-tapped-as-first-ever-plo-vice-president/.

19. Nathan J. Brown, "Abbas Names a Successor (Again)," *Diwan,* October 30, 2025, https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/10/abbas-names-a-successor-again.

20. Rushdi Abualouf, "Hamas presses Israel to release prominent prisoners as part of Gaza deal," *BBC*, October 11, 2025, https://www.bbc.com/news/articles/cd727d2ne42o.

21. Marium Ali, "Which are the 150+ countries that have recognized Palestine as of 2025?" *Al Jazeera,* September 23, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/9/23/which-are-the-150-countries-that-have-recognised-palestine-as-of-2025.

22. "ICJ says Israel's presence in Palestinian territory is unlawful," *Al Jazeera English*, July 19, 2024, https://www.aljazeera.com/news/2024/7/19/world-court-says-israels-settlement-policies-breach-international-law. ; "Gaza: World Court Orders Israel to Prevent Genocide," *Human Rights Watch*, January 26, 2024, https://www.hrw.org/news/2024/01/26/gaza-world-court-orders-israel-prevent-genocide; David Gritten and Imogen Foulkes, "Israel has committed genocide in Gaza, UN commission of inquiry says," *BBC*, September 16, 2025, https://www.bbc.com/news/articles/c8641wv0n4go.

## حول المؤلف

### عمر حسن عبد الرحمن

عمر حسن عبد الرحمن هو زميل في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، حيث يركّز على فلسطين وجيوسياسيات الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. وهو محرّر أفكار، المدونة الالكترونية الصادرة عن المجلس لمعالجة التطورات الإقليمية وأهم القضايا التي تهمّ المنطقة. كان زميلاً غير مقيم في معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس في هيوستن. وكان أيضًا زميلاً زائراً في مركز بروكنجز الدوحة حيث أجرى بحوثاً، وكتب مقالات وأوراقاً حول الشأن الفلسطيني الإسرائيلي ومنطقة الخليج العربي، والتداخل المتزايد بينهما. وقبل ذلك، عمل عبد الرحمن كمحلّل بحوث في معهد دول الخليج العربي حيث ركّز على الاقتصاد السياسي في الدول الخليجية.

الفصل الثالث

# الحركة الوطنية الفلسطينية وتحدّي القانون الدولي

معين رباني

مشهد من جلسة الاستماع في محكمة العدل الدولية حول التزامات إسرائيل الإنسانية تجاه الفلسطينيين في لاهاي، هولندا، 29 أبريل 2025. تصوير: منيب تيم / الأناضول / الأناضول عبر وكالة الصحافة الفرنسية

برَز القانون الدولي والمؤسّسات القانونية الدولية كساحةٍ محورية في النضال من أجل حقوق الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023. خلال هذه الفترة، حقّق الفلسطينيون إنجازات غير مسبوقة في محافل مثل محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وعلى نطاق أوسع، تخلّى مجتمع حقوق الإنسان، بما في ذلك أبرز منّماته، بشكلٍ حاسم عن تردّده السابق في تقييم سلوك إسرائيل وفقاً للمعايير القانونية نفسها التي تُطبّق عادة في سياقات أخرى.

وفي الوقت نفسه، أطلق معارضو حقوق الفلسطينيين حملةً منسّقة آيلة إلى إفراغ هذه الإنجازات من مضمونها وتقويض المؤسّسات التي حقّقتها. وفي هذا السياق، باتت المعايير والقيم المكرّسة في مجموعة القوانين الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تتعرّض لضغوط حتى قبل أكتوبر 2023، على المحك.

ويُجسّد القرار رقم 2803 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 17 نوفمبر 2025، إلى جانب «مجلس السلام» الذي أنشأه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير 2026، محاولة لإلغاء قابلية تطبيق القانون الدولي على تسوية القضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه لتحدي سلطة الأمم المتحدة بحدّ ذاتها من خلال تقديم مجموعة منتقاة من الأفراد، كبديلٍ واقعي عن مجلس الأمن الدولي في المسائل المتعلّقة بالحرب والسلم.[1]

نتيجة لذلك، لا يخوض الفلسطينيون اليوم نضالاً طويل الأمد من أجل ترجمة النتائج القانونية وآراء الخبراء إلى تغيير ملموس فحسب، بل يواجهون أيضاً مَهمّة إضافية تتمثّل بالمحافظة على المبادئ، وفي بعض الحالات، المُحافظة على المؤسّسات التي مكّنتهم من تحقيق تقدّم في المجال القانوني. وفيما يشكّل هذا التحدّي المزدوج خطراً وجودياً على حقوق الفلسطينيين، فإنّه يفتح الباب أيضاً أمام فرص حقيقية لتشكيل ائتلافات تهدف إلى صون هذه الحقوق في إطار الدفاع عن أجندة عالمية.

غالباً ما يتمّ تجاهل الأحكام القضائية والتقارير بشأن حقوق الإنسان لتأثيرها المحدود على تحصيل حقوق الشعوب التي تعاني من مصادرة الأملاك، والتمييز البنيوي، والعنف الجماعي منذ فترة طويلة. وغالباً ما يفلت المسؤولون عن مثل هذه الجرائم من المساءلة الفعلية على أساس هياكل السلطة القائمة. لذا فإنّ توقّع الفلسطينيين أن تتمكّن الإجراءات القانونية وحدها من التغلّب على هذه الوقائع يُعدّ في غير محلّه.

بيد أنّ الاعتراف بهذه القيود يجب ألا يغفل حقيقة أنّ نضال الفلسطينيين سياسي في جوهره، وأنه سينتصر أو يُهزم على الساحة السياسية أكثر منه في المجال القانوني أو ميدان حقوق الإنسان. من هذا المنظور، فإنّ تنامي التوافق الدولي على أنّ إسرائيل تُعدّ نظام فصل عنصري، وترتكب إبادة جماعية بقيادة مجرمين متّهمين، يفتح الباب أمام فرص سياسية مهمّة يمكّنها المساهمة بشكل مباشر في تعزيز نضال الفلسطينيين من أجل التحرّر، من خلال تغيير شروط النقاش والجدل حول القضية الفلسطينية وسُبل حلّها.

## الخلفيّة والسياق

منذ انطلاق النضال الوطني، انخرط الفلسطينيون في القانون الدولي ومؤسساته، على شوائبها، دفاعاً عن حقوقهم وسعياً لاستعادتها. وخلافاً للمواجهة المسلّحة، يشكّل المجال القانوني ساحة أكثر تكافؤاً، إذ لطالما تمتّعت إسرائيل بتفوّق ساحق في الميدان. في المقابل، تتمتع حقوق الفلسطينيين، بما فيهم الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي بدعم بموجب قوانين الحرب الراسخة في القانون الدولي. وقد كرّس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 للعام 1948 حقّ الفلسطينيين في العودة، كما اعتبر قرار الجمعية العامة رقم 3236 للعام 1974 حقّ الفلسطينيين في «تقرير المصير وفي السيادة والاستقلال الوطني غير قابل للتصرّف».[2] وقد ضمنت الدبلوماسية الفلسطينية إعادة تأكيد هذين القرارين التاريخيين على مدى العقود اللاحقة.

والأمر سيّان بالنسبة إلى تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي التي احتلّتها عام 1967، إذ أُعيد تأكيدها مراراً، بما في ذلك من قِبل مجلس الأمن الدولي الذي دان في قراره رقم 478 للعام 1980 ضمّ إسرائيل للقدس الشرقية، واعتبره «لاغياً وباطلاً». ومن جهتها، قضت محكمة العدل الدولية عام 2004 بعدم قانونية الأجزاء من الجدار في الضفة الغربية التي تمتدّ إلى ما وراء الخط الأخضر، ما وُصف بقرار تاريخي صادر عن أعلى هيئة قضائية في العالم. وبالتالي، أعادت المحكمة تأكيد المواقف الفلسطينية كافة بشأن وضع الأراضي المحتلة وعدم قانونية السياسات والممارسات الإسرائيلية داخلها.[3]

في موازاة ذلك، أصدرت وكالات الأمم المتحدة المعنيّة بحقوق الإنسان، والمقرّرون الخاصون، وبعثات تقصّي الحقائق مجموعة متزايدة من التقارير التي تتّهم إسرائيل بشكل مباشر بارتكاب سلسلة واسعة من الانتهاكات والجرائم المحدّدة بحق الشعب الفلسطيني. وبين عامَي 2021 و2022، أكّد عدد من المنظمات الإسرائيلية والدولية الرائدة المعنيّة بحقوق الإنسان الاستنتاجات التي توصّلت إليها نظيراتها الفلسطينية، والقائلة بأنّ إسرائيل دولة تمارس سياسة الفصل العنصري، وهو تقييم لا يقتصر، بنظر معظم هذه المنظمات، على الأراضي المحتلة عام 1967 فحسب، بل يشمل إسرائيل نفسها.[4]

حتى أكتوبر 2023، كانت إسرائيل تبدو واثقة من قدرتها على احتواء هذه النتائج من خلال الدعم الدبلوماسي الذي يوفّره حلفاؤها ونفوذها الدولي. ويُجسّد تقرير «غولدستون» الصادر عام 2009 بشأن «عملية الرصاص المصبوب» الإسرائيلية، هذا النمط: فرغم ما خلص إليه من نتائج مفصّلة تتعلّق بارتكاب جرائم حرب، أسفرت الضغوط السياسية المستمرّة عن تراجع معلن على مستوى رفيع، ما أدّى إلى الحدّ من تأثير التقرير.[5] ولا يقلّ أهمية في مثل هذه الحالات أنّ القيادة الفلسطينية لم تعمل على حشد الدعم لهذه الأحكام والتقارير، ما يعكس مخاوف تتعلّق بالتداعيات الدبلوماسية واعتبارات مرتبطة بالعلاقات مع إسرائيل والشركاء الغربيين.

## أبرز التطوّرات ما بعد أكتوبر 2023

منذ أكتوبر 2023، ازدادت هشاشة الموقف الإسرائيلي بشكلٍ ملحوظ. فقد أسهمت مجموعة من الأحكام والمبادرات القانونية في تغيير النظرة إلى إسرائيل وقيادتها العليا إلى حدّ كبير، على نحو كان يصعب تصوّره في السابق. وأدّت الإجراءات القانونية على وجه الخصوص إلى تطبيع الخطاب العام حول السياسات والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة على نطاق واسع.

فيما شرعت إسرائيل في حملتها العسكرية على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023، لجأت سرديّتها الرسمية إلى أنماط خطابية تحدّثت عن التزام استثنائي بالمعايير الإنسانية، وعزت الخسائر في صفوف المدنيين إلى سلوك خصومها الفلسطينيين. وقد أسهمت هذه الحجج، التي عزّزتها إحدى حملات العلاقات العامة الإسرائيلية المنظّمة جيداً، في إشاعة جوّ من الالتباس بشأن المسؤولية عن الأذى اللاحق بالمدنيين وسط عدد من شرائح الرأي العام الدولي، على الرغم من أنّ حجم الدمار وسفك الدماء أثار موجة عارمة من الغضب.

وفي ديسمبر 2023، تقدّمت جنوب أفريقيا بطلب إلى محكمة العدل الدولية تتّهم فيه إسرائيل بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في غزة، بيد أنّ بعض المراقبين رأوا أن هناك دوافع سياسية تقف وراء هذه الخطوة. إلا أنّ الوضع تغيّر برمته عندما أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها الأوّلي في 26 يناير 2024، حيث قضت المحكمة، بأغلبية الساحقة، بأنّ جنوب أفريقيا تقدّمت بدعوى معقولة، وبأنّ الوضع على الأرض طارئ بما فيه الكفاية، بما يستدعي اتخاذ تدابير تحفّظية لمنع وقوع أذى يتعذّر إصلاحه إلى حين صدور الحكم النهائي.[6]

غالباً ما يُصوَّر قيامُ دولة إسرائيل في المخيّلة العامة كخطوة اتّخذها المجتمع الدولي للتكفير عن المحرقة، وإذ بإسرائيل تواجه اليوم اتهاماً موثوقاً بارتكاب «جريمة الجرائم». وبذلك، غيّر حكمُ المحكمة الأطُرَ الخطابية السائدة من خلال وضع إسرائيل تحت المجهر القانوني الرسمي في ما يتعلّق بالتزاماتها المرتبطة بالإبادة الجماعية، وإعادة إدراج الفلسطينيين ضمن إطار السردية القانونية الدولية كمجموعة مَحمية بموجب الاتفاقية وكضحايا. ومن الصعب المبالغة بالأهمية السياسية التي يكتسبها حكم محكمة العدل الدولية، لا سيما أنّه شرّع النقاش حول إسرائيل وسلوكها بعبارات لطالما تمّ تجنّبها بشكل عام واعتبارها من المحرّمات في محافل رسمية وعامة متعدّدة.

في فبراير ومارس ومايو 2024، أصدرت المحكمة تدابير تحفّظية إضافية بشأن مسؤولية إسرائيل عن تفاقم الأزمة الإنسانية الطارئة في قطاع غزة. وفي الأمر الصادر في شهر مايو، طالبت المحكمة إسرائيل بالامتناع عن شنّ عمليات عسكرية في رفح، وربطت بشكلٍ مباشر بين العمليات العسكرية الإسرائيلية والموجبات المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويُقال إنّ الإجراءات القانونية المتّخذة في لاهاي أعطت منظمات حقوق الإنسان العالمية الرائدة زخماً، ما شجّعها على إصدار تقارير تخلص بشكلٍ لا لُبس فيه، إلى أنّ إسرائيل ترتكب إبادة جماعية. وقد لاقت هذه التقييمات صدى لدى منظمات إسرائيلية لحقوق الإنسان في العام 2025.

وقد طرأ تطوّر بارز آخر، يحمل تداعيات سياسية مباشرة، على المحكمة الجنائية الدولية التي تركّز على المسؤولية الجنائية الفردية أكثر منه على سلوك الدول. ففي نوفمبر 2024، أصدرت المحكمة مذكرتي توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبالتالي، أصبح اثنان من كبار القادة الإسرائيليين فارين من العدالة الدولية. ومن اللافت أنه بموجب مبدأ التكامل، لا تصدر مذكرات التوقيف إلا إذا قرّرت المحكمة أنّ القضاء الإسرائيلي لم يحقّق في هذه الجرائم أو يقاضِ مرتكبيها.

وفي السنة نفسها، في يوليو 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً تاريخياً بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتبرت فيه أنّ الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلّة غير قانوني وأنّ بعض ممارسات هذا النظام تصل إلى الفصل العنصري.[7] وابتداءً من العام 2004، أكّدت محكمة العدل الدولية مجموعة من مواقف الفلسطينيين بشأن حقوقهم والسلوك الإسرائيلي، باعتبارها التفسير الصحيح للقانون الدولي.[8] وبُعيد ذلك، اعترفت حكومات غربية متعدّدة بدولة فلسطين رسمياً، ما يُشير إلى رابط محتمل بين النتائج القانونية والمواقف الدبلوماسية.

وفي رأي استشاري آخر تناول التزامات إسرائيل تجاه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الأجنبية العاملة في الأراضي المحتلة في أكتوبر 2025 أكّدت المحكمة الدور المركزي، الذي لا غنى عنه، الذي تؤديه «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى» (الأونروا)، ودحضت المزاعم الإسرائيلية بأنّ الأونروا انتهكت التزاماتها بالحياد، معتبرةً أنّ لا أساس لها، وطالبت إسرائيل برفع القيود المفروضة على عمل الوكالة.[9] وفي يناير 2026، هدّد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بإحالة إسرائيل مجدداً إلى المحكمة في حال لم تلغِ القوانين التي تستهدف الأونروا ولم تعِد الممتلكات والأصول التي صادرتها من الوكالة في انتهاكٍ للحكم الصادر في أكتوبر.[10]

وضمن منظومة الأمم المتحدة كذلك، أصدرت المقرّرة الخاصة المعنيّة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيزي، مجموعة من التقارير حول السياسات والممارسات الإسرائيلية، بما فيها تقرير أشار إلى تواطؤ شركات دولية في الإبادة الجماعية في غزة. وفي سياق منفصل، اتّهمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية، ونشرت عدداً من التقارير التي وثّقت فيها الممارسات ذات الصلة.

رسّخت تقييمات عدد كبير من العلماء المتخصّصين في الأبحاث المتعلّقة بالإبادة الجماعية والمحرقة، هذه النتائج المؤسساتية. ولعلّ أهمها القرار الذي اعتمدته «الجمعية الدولية لعلماء الإبادة الجماعية» (IAGS) في أغسطس 2025 والذي أعلنت فيه أنّ «سياسات إسرائيل وأفعالها في غزة تفي بالتعريف القانوني للإبادة الجماعية» المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.[11]

لقد سلّطت هذه الأحكام والتقارير الضوء مراراً على أنّ موجبات الدول لا تقتصر على معاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية بل تشمل أيضاً منع وقوع الجريمة. وقد أدى هذا المبدأ تحديداً، الذي يقرّ بمسؤولية جماعية عالمية باحترام القانون الدولي وضمان تطبيقه على الجميع، إلى إنشاء «مجموعة لاهاي» في مطلع العام 2025. وشكّل هذا الائتلاف من الدول تحدياً مباشراً للحكومات الغربية التي وفّرت غطاء لإفلات إسرائيل من العقاب، على الرغم من ادعائها الدفاع عن نهج أسمته «النظام الدولي القائم على القواعد»، والذي بدا أنّه يستثني إسرائيل بوضوح.

في الواقع، منذ اندلاع الحرب، بُذلت جهود هائلة بهدف منع المؤسسات الدولية من أداء ولاياتها. وخير مثال على ذلك تلويح المملكة المتحدة بالانسحاب من «نظام روما الأساسي» ووقف تمويلها للمحكمة الجنائية الدولية في حال مضت قدماً في إصدار مذكرات التوقيف بحق القادة الإسرائيليين، ما عزّز الانطباع السائد بأنّ حلفاء إسرائيل الغربيين أكثر تمسّكاً بضمان إفلاتها من العقاب منه بالدفاع عن النظام الدولي الذي يتعرّض للتقويض نتيجة لذلك.[12]

وفي أعقاب عودة ترامب إلى الرئاسة في يناير 2025، فرضت الولايات المتحدة تدابير عقابية على مسؤولين في الأمم المتحدة وموظّفي المحكمة الجنائية الدولية المرتبطين بهذه التحقيقات، في الوقت الذي هدّدت فيه آخرين. وقد أسهمت هذه التدابير، المخصّصة عادةً للإرهابيين المصنّفين وعناصر الجرائم المنظّمة، في تعقيد حياة المهنيين المكلّفين بتنفيذ القانون إلى حد كبير. وقد أثارت الاستقالة اللاحقة للأعضاء الثلاثة في لجنة التحقيق الدولية في يوليو 2025 مخاوف بشأن التأثير التراكمي لمثل هذه الضغوط، على الرغم من عدم ثبوت أيّ علاقة سببية مباشرة بشكلٍ رسمي. ومن اللافت أنّ جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية لم تُبدِ أيّ معارضة تُذكر، في حين واصلت الدول الأوروبية السماح لنتنياهو بالعبور عبر مجالها الجوي خلال زياراته إلى الولايات المتحدة.

## الآفاق والعقبات

يشهد واقع الفلسطينيين اليوم إحراز تقدّم غير مسبوق في الإطار القانوني الدولي. ولكن من السخرية أنّه كلما حقّق الفلسطينيون نجاحاً في هذا المجال، كلما تعرّض النظام القانوني للتقويض وجُرّد من سلطته التنفيذية. أمّا إذا اعتُبرت هذه الإنجازات القانونية أدوات في خدمة نضال سياسي طويل الأمد عوضاً عن آليات للتغيير والتنفيذ بوتيرة متسارعة، فإنّه يمكن، لا بل يجب، تقييم أهميّتها على نحو مختلف.

كان لهذه التقارير والأحكام مجتمعة، الصادرة خلال الإبادة الجماعية في غزة، تأثيرٌ حقيقي وتغييري ولا عودة عنه على الأرجح، في التصوّرات الدولية بشأن إسرائيل والفلسطينيين. وبينما سعت إسرائيل وأنصارها، بلا كلل، إلى إثارة الالتباس حول الجهة التي تتحمّل مسؤولية الفظائع الجلية التي يشهدها الجميع في غزة، أدّت تقييمات الهيئات القانونية وخبراء حقوق الإنسان الذين يُعدّون بصورة عامة حكاماً حياديين وموضوعيين، دوراً حاسماً في تبديد هذا الغموض.

ومقارنةً بالمراحل السابقة، أسهم هذا العمل المهني في تطبيع الجدل والنقاش المفتوح حول إسرائيل وممارساتها. وعلى الرغم من صعوبة قياس هذا التحوّل عملياً، من المنطقي اعتبار هذه التطوّرات، على غرار أحكام محكمة العدل الدولية المتعلقة بالإبادة الجماعية ومذكّرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، محطات مهمة على درب هذا التحوّل.

سيستغرق تبلور الأثر السياسي لهذه التغيرات في الأمد الطويل بعض الوقت، والأهم من ذلك أنّ هذا التأثير ليس حتمياً. لذا فإنّ التحدي بالنسبة إلى الفلسطينيين يكمن في بقاء قضيتهم مطروحة على الطاولة. وفي هذا الصدد، فإنّهم يتمتّعون بمزايا متعدّدة.

أولاً، من المستغرب إلى حدّ ما أنّ القيادة الفلسطينية الحالية، التي أذعنت لإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في معظم المسائل، ما زالت منخرطة على الساحة القانونية الدولية، ولو بشكلٍ محدود، على الرغم من الضغوط الهائلة لدفعها إلى التوقّف والتراجع. ويعكس ذلك، على ما يبدو، مزيجاً من الضغوط الّذي يمارسها الرأي العام وتقديراً مفاده أنّ الإجراءات القانونية تشكّل جزءاً من حفنة أدوات النفوذ المتبقية في غياب مفاوضات سياسية فعالة. ولم تجمع القيادة المتمركزة في رام الله فرقاً قانونية كفؤة فحسب، بل سمحت لدبلوماسييها، لا سيما في الأمم المتحدة في نيويورك، الذين يعدّون من بين الأكثر مهنيةً، بتعزيز هذه المبادرات عوضاً عن عرقلتها.

ثانياً، وفي حالة شبه فريدة، بقيت المناصرة القانونية الدولية بمنأى عن التنافس الفصائلي، إذ لم تكتفِ حركة حماس وغيرها من القوى المعارضة للقيادة الفلسطينية بالامتناع عن انتقاد لجوئها إلى المسار القانوني، بل دعمته. على سبيل المثال، رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تقديم طلب الفلسطينيين للتصديق على «نظام روما الأساسي» والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية في العام 2015 قبل أن ينال تأييد حماس العلني والرسمي، الذي حصل عليه بالفعل.

ثالثاً، لا تعتمد معظم الإجراءات القانونية السارية على المشاركة الفلسطينية. على سبيل المثال، رفُعت الدعوى المتعلّقة بالإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية من قِبل جنوب أفريقيا، وبالتالي لن تتأثّر بأيّ عريضة فلسطينية تطلب من المحكمة وقف الإجراءات. وكذلك، لا يخضع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في ما تُسمّيه «الوضع في فلسطين» لسلطة الفلسطينيين التقديرية.

رابعاً، لا يعمل الفلسطينيون في عزلة ولا يسيرون عكس التيار، إذ تُشير عمليات التصويت المتعدّدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة على طلب آراء استشارية من محكمة العدل الدولية ومبادرات على غرار «مجموعة لاهاي»، إلى أنّ الدعم الدولي لإستراتيجية قانونية فلسطينية ناشطة يشهد تصاعداً لا انحساراً.

على الرغم مما ذُكر أعلاه، فإنّ الجمود الفلسطيني ليس خياراً. في ظلّ الوضع الراهن الذي يشهد هجوماً أمريكياً مباشراً، قد تتراجع حماسة الحلفاء والشركاء للانخراط في مبادرات مماثلة في حال خلصوا إلى أنّ المؤسسات الفلسطينية أقل التزاماً منهم. وخير دليل على ذلك تأييد منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من الدول العربية والإسلامية الرئيسية لمشروع النص الذي تحوّل لاحقاً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803، بحيث أسهم هذا التأييد في تمريره داخل مجلس الأمن. وفي المستقبل، من شأن تعزيز المشاركة العربية، لا سيّما لدول رئيسية مثل مصر والمملكة العربية السعودية، أن يشكّل مقاربة مهمة.

يشهد العالم لأسباب تتجاوز فلسطين بأشواط، وإن لم تكن بمعزل عنها، صراعاً حول طبيعة النظام العالمي، ما يضع الفلسطينيين أمام مخاطر وفرص في آن معاً. وفيما تُشكّل الاتجاهات الراهنة تحدياً لبقاء القانون الدولي والمؤسسات الدولية، فإنّها قد ترغم الدول المتردّدة عادةً في مواجهة الانتهاكات على الاضطلاع بأدوار أكثر حسماً ونشاطاً في الدفاع عنها.

تتمثّل أولوية الحركة الوطنية الفلسطينية في أن تبقى فلسطين، وفقاً لما اقترحته «مجموعة لاهاي»، في صلب هذا الصراع، بحيث تكون محفّزاً لهذه التغييرات وتستفيد منها. وعلى هذا الأساس، من الممكن تسخير الإنجازات القانونية التي قد لا تحدث تغييراً ملموساً على الأرض لتحويلها إلى إنجازات سياسية مهمة، لا تقتصر على التعويض عن الاختلالات الهائلة في موازين القوى، بل تُحسن توظيفها بحيث تسهم مساهمةً فعّالة في تحرير الفلسطينيين.

## الهوامش

1. Bel Trew, "Is Trump Trying to Replace the United Nations with His Own 'Board of Peace'?" *The Independent*, January 19, 2026, https://www.independent.co.uk/news/world/americas/trump-board-of-peace-un-blair-gaza-peace-plan-b2903210.html.

2. United Nations, *The Right of Self-Determination of the Palestinian People*, Report No. ST/SG/SER.F/3 (New York: United Nations, 1979), https://unispal.un.org/pdfs/stsgserf3.pdf

3. "The International Court of Justice Advisory Opinion on the Barrier," OCHA, accessed April 19, 2026, https://www.ochaopt.org/content/barrier-portal#:~:text=The%20International%20Court%20of%20Justice,the%20Barrier%20on%20Palestinian%20communities.

4. See, for example, "A Regime of Jewish Supremacy From the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is Apartheid," *B'Tselem*, January 12, 2021, https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid. ; "A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution," *Human Rights Watch,* April 27, 2021, https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution ; "Israel's Apartheid Against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime Against Humanity," *Amnesty International,* February 1, 2022, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/.

5. See further Norman G. Finkelstein, *Goldstone Recants: Richard Goldstone Renews Israel's License to Kill* (New York: OR Books, 2011). It was only commission chair Richard Goldstone who recanted, unilaterally and without consulting his colleagues, and although the report was never withdrawn the political damage of his actions was enormous.

6. See further the rulings and documents under "Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)", reproduced on the website of the Court, https://www.icj-cij.org/case/192.

7. International Court of Justice*, Legal Consequences from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem,* (The Hague, International Court of Justice, July 19, 2024), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-sum-01-00-en.pdf.

8. See further the rulings and documents under "Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem" reproduced on the website of the Court, https://www.icj-cij.org/case/186.

9. See further, International Court of Justice, *Advisory Opinion: Obligations of Israel in Relation to the Presence and Activities of the United Nations, Other International Organizations and Third Parties in Relation to the Occupied Palestinian Territory*, available at https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/196/196-20251022-adv-01-00-en.pdf.

10. Michelle Nichols, "UN Chief Warns He Could Refer Israel to World Court Over Action Against Palestinian Refugee Agency", *Reuters*, January 13, 2026, https://www.reuters.com/world/middle-east/un-chief-warns-he-could-refer-israel-world-court-over-action-against-un-2026-01-13/.

11. International Association of Genocide Scholars, "IAGS Resolution on the Situation in Gaza", 31 August 2025 available at https://genocidescholars.org/wp-content/uploads/2025/08/IAGS-Resolution-on-Gaza-FINAL.pdf.

12. Sondos Ashem and Namir Shabibi, "Exclusive: UK Confirms Phone Call Between Cameron and ICC's Karim Khan", *Middle East Eye*, January 22, 2026, https://www.middleeasteye.net/news/exclusive-uk-confirms-threatening-call-between-cameron-and-iccs-karim-khan.

## حول المؤلف

### معين رباني

معين رباني هو زميل أوّل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. وهو أيضاً باحث ومحلّل ومعلّق متخصّص في الشؤون الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى قضايا الشرق الأوسط المعاصر. ومن بين المناصب التي شغلها ربّاني، كان المسؤول الرئيسي للشؤون السياسية في مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، ورئيس قسم الشرق الأوسط في «مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام». وكان أيضاً كبير المحلّلين في شؤون الشرق الأوسط والمستشار الخاص لشؤون إسرائيل وفلسطين في «مجموعة الأزمات الدولية». وعمل كذلك باحثاً في مؤسّسة «الحق» التي تُعدّ فرع لـ«لجنة الحقوقيين الدولية «في الضفة الغربية، و هو المحرّر المشارك في مجلة «جدليّة».

الفصل الرابع

# فلسطين والعالم العربي:
# انحسار النفوذ الفلسطيني الإقليمي وفرص إحيائه

خالد الجندي

صورة موزعة مقدمة من وكالة الأنباء السعودية (واس) تُظهر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان (في المنتصف) خلال التقاط صورة جماعية مع قادة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية خلال القمة الاستثنائية المشتركة في الرياض، 11 نوفمبر 2024. تصوير: واس / وكالة الصحافة الفرنسية.

خلال العامَين الأوّلين من الإبادة الجماعية في غزة، بذل الفلسطينيون جهوداً حثيثة لحشد دعم أو تدخّل عربي ملموس دفاعاً عنهم، لكنّها لم تتكلّل إلا بنجاح محدود. وبعيداً عن التباين في حسابات الحكومات العربية المتعلّقة بمصالحها وهواجسها إزاء التحرّك بحزمٍ أكبر، يمكن فهم هذه النتيجة بصورةٍ أفضل في سياق انحسار النفوذ السياسي الفلسطيني لدى الدول العربية، بفعل الضعف المتنامي للقيادة السياسية الفلسطينية، وتفاقم حالة التشرذم داخل الحركة الوطنية الفلسطينية على مدى العقود القليلة الماضية. لذا، من الضروري فَهم تاريخ النفوذ الفلسطيني الإقليمي وأُسسه وتراجعه من أجل فَهم الوضع الراهن.

## مصادر النفوذ الفلسطيني

لطالما كانت العلاقة تكافلية بين القضيةَ الفلسطينية والدول العربية والعروبة، على الرغم مما شابها من توتّر شديد وعدم اتساق. فبالنسبة إلى الشعب الفلسطيني المحروم من الدولة، جسّدت الدول العربية عمقاً إستراتيجياً وقاعدة جماهيرية سياسية طبيعية، ومصدراً أساسياً للدعم المعنوي والسياسي والمالي، وأحياناً العسكري، في مسألة النضال ضد الصهيونية وإسرائيل. وقد انطبق ذلك تاريخياً على الجمهوريات العربية «الثورية»، كما على الأنظمة الملكية المحافظة والموالية للغرب، إذ ضخّ العديد منها أموالاً طائلة في خزائن منظمة التحرير الفلسطينية طوال السبعينات والثمانينات.[1]

وفي الوقت نفسه، تَلْقى قضيّتا فلسطين والقدس صدى عميقاً لدى الجماهير العربية، بحيث تتجاوزان الاختلافات الوطنية والطائفية والأيديولوجية، وتشكّلان ركناً أساسياً من أركان الهويّة العربية الحديثة. من هذا المنطلق، لطالما حظي القادة الفلسطينيون بنفوذٍ يفوق حجمهم لدى الدول العربية، بيد أنّه شهد تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة بفعل مسارَين متوازيين ومتعاضدين: الضعف المتواصل الذي أصاب القيادة السياسية والمؤسسات الفلسطينية، وتراجع أولوية القضية الفلسطينية لدى الحكومات العربية.

حتى العام 1967، بقيت القضية الفلسطينية إلى حدّ كبير ضمن دائرة نفوذ الدول العربية، التي غالباً ما تنافست في ما بينها على الدفاع عنها. بيد أنّ الهزيمة التي مُني بها العرب في حرب 1967 سرعان ما بدّدت آمال الفلسطينيين بتحقيق التحرير على يد الدول العربية بمفردها، وأرغمتهم على الاضطلاع بدورٍ أكبر في تقرير مصيرهم. وبحلول العام 1969، كانت الفصائل الفلسطينية المسلّحة قد أحكمت سيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية، التي أنشأتها جامعة الدول العربية في العام 1964، وحوّلتها إلى هيئة مستقلّة فعلياً لصناعة القرار الفلسطيني.

وعلى الرغم من القيود الجيوسياسية البديهية، تمكّنت منظمة التحرير الفلسطينية من فرض نفسها على الساحة السياسية والدبلوماسية الدولية، وبلغ نفوذها ذروته خلال العقد والنصف اللذين أعقبا حرب 1967. بحلول العام 1974، وفي ظلّ القيادة الكاريزماتية لياسر عرفات وحركة فتح، كانت المنظمة قد ضمنت الاعتراف بها كـ«الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» أولاً من جامعة الدول العربية – وهو ما اضطرت حتى المملكة الأردنية الهاشمية إلى القبول به، علماً أنّها تُعدّ خصم المنظمة اللدود في مسألة التمثيل- ثم بُعيد ذلك من الأمم المتحدة.[2]

استمدّت منظمة التحرير الفلسطينية نفوذها لدى الدول العربية من ثلاثة مصادر رئيسية. تَمثّل المصدر الأول في الحضور الفعلي للجاليات الفلسطينية الكبيرة في الشتات ولتجمّعات اللاجئين الفلسطينيين في بعض الدول العربية، لا سيما في الأردن ولبنان، حيث عملت منظمة التحرير الفلسطينية فعلياً كـ«دولة ضمن الدولة»، وكان لها حضور عسكري وسياسي وديمغرافي وازن. وحتى بعد طرد المنظمة من الأردن عام 1970 ومن لبنان عام 1982، ظلّ وجود الفلسطينيين الديموغرافي في الدولتين مصدر نفوذ، على الرغم من تراجعه.

تجلّى المصدر الثاني للنفوذ في الكفاح المسلّح، الذي كانت الريادة فيه للحركات الفدائية التي أصبحت لاحقاً الفصائل المكوّنة لمنظمة التحرير الفلسطينية، قبل أن تسير على نهجه حركة حماس وغيرها من فصائل المقاومة الإسلامية. وقد أسهمت العمليات المسلّحة ضد إسرائيل، انطلاقاً من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو من الدول العربية المجاورة، في تعبئة الرأي العام العربي، ودفعت في بعض الأحيان الأنظمة العربية إلى الردّ، سواء عسكرياً أو سياسياً. في الواقع، لم يكن الدعم العربي الرسمي للفلسطينيين إيثارياً بحتاً، بل ساعد أيضاً في تعزيز شرعية هذه الأنظمة داخلياً بنظر مواطنيها الذين كانوا يرون في فلسطين قضية عربية جوهرية على نطاق واسع.

أخيراً، غالباً ما كان القادة الفلسطينيون يناشدون الرأي العام العربي مباشرةً، إذ كان ولا يزال مؤيّداً بشدة للنضال الفلسطيني. وقد أتقن ياسر عرفات فنّ استثمار هذا التعاطف الشعبي مع الفلسطينيين وتوظيفه في علاقاته مع القادة العرب. كما أسهمت قدرته على التعامل مع التنافس الداخلي بين الدول العربية في حماية القيادة الفلسطينية من التدخّل الخارجي المفرط، وفي المحافظة على قدر من الاستقلالية في صناعة القرار. وبحلول أواخر السبعينات، لم تبرز منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات كمجرّد حركة تحرير وطنية جادة، بل غدت جهة فاعلة إقليمية تمارس نفوذاً واسعاً بحدّ ذاتها.

## النفوذ المفقود

شهدت مصادر النفوذ الثلاثة الآنفة الذكر تآكلاً مع مرور الزمن بفعل مسارَين متوازيين ومتعاضدين، يتمثّل أوّلهما وأهمّهما في الخلل والضعف السياسي المطّرد في المؤسسات والقيادة السياسية الفلسطينية، وهو ضعف ذو طابع بنيوي وناجم عن عوامل داخلية.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت مسار تراجعها المتواصل بعد طردها من لبنان عام 1982 على يد إسرائيل، ما قطع صلة المنظمة بآخر قاعدة جغرافية مستقلّة متبقية لها على حدود الوطن الفلسطيني.[3] تسارعت عملية إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب القرارات التي اتّخذها عرفات خلال أزمة العراق والكويت عام 1990، والتي أدخلت المنظمة في ضائقة مالية وعزلة سياسية. غداة ذلك، تخلّت المنظمة رسمياً عن النضال المسلّح ثمناً لانخراطها في عملية السلام بقيادة الولايات المتحدة، متنازلةً بذلك عن أحد أبرز مصادر نفوذها (الذي سارعت حركة حماس وغيرها من الفصائل إلى تبنّيه). وقد أعطى التوقيع على اتفاق أوسلو في مطلع التسعينات دفعاً مؤقّتاً لقيادة منظمة التحرير، لكنّه أسهم في نهاية المطاف في تعميق الضعف الفلسطيني ومأسسته، فضلاً عن تقليص هامش المبادرة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، أسهم تقسيم الدبلوماسية العربية إلى مسارات تفاوضية منفصلة في عملية السلام برعاية الولايات المتحدة في تقويض النفوذ الفلسطيني.

لم تكن أوسلو مجرّد عملية سلام. فبالإضافة إلى إعادة تشكيل العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل، وبالتالي مع الولايات المتحدة، أعادت تنظيم السياسة الفلسطينية الداخلية وصناعة القرار والعلاقات الخارجية بصورة جذرية. واستلزم اتفاق أوسلو، بصفته مشروعاً لصناعة السلام وبناء الدولة، من القيادة الفلسطينية التخلّي عن جزء من استقلاليّتها الداخلية، مقابل الانخراط في المفاوضات والتعويل، على أن تتمكّن واشنطن في نهاية المطاف من تأمين موافقة إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية. وللمرة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، بات للولايات المتحدة وإسرائيل رأي مباشر، وفي غالب الأحيان حقّ نقض فعلي في السياسة الفلسطينية الداخلية. وقد تجلّت هذه الديناميّة في تهميش عرفات بعد عام 2001 ورفض نتائج انتخابات عام 2006، ما سرّع وتيرة الانقسام بين حركتي فتح وحماس.

علاوة على ذلك، أصبحت الصلات العضوية والوجودية، التي كانت تربط منظمة التحرير الفلسطينية بالدول العربية، ثانوية. فبينما كانت المنظمة تعتمد إلى حدّ كبير على الدول العربية وتستجيب لها، باتت السلطة الفلسطينية الناشئة تعتمد على رُعاة جُدد، لا سيما الولايات المتحدة وإسرائيل والجهات المانحة الغربية، الذين كانوا أقلّ تعاطفاً مع معاناة الفلسطينيين وأقل تأثّراً بالضغط الفلسطيني. وفي ظلّ انهيار مسار أوسلو تحت وطأة التوسّع الاستيطاني والقمع وفشل المفاوضات واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، سعى عرفات إلى التحرّر من قيوده وإعادة التأكيد على استقلاليّة القرار الفلسطيني بشكلٍ ضمني من خلال الكفاح المسلّح، لكن سُرعان ما تمّ احتواؤه وتهميشه.

## في أعقاب الانتفاضة الثانية

تعمّق الضعف السياسي الفلسطيني في ظلّ قيادة محمود عباس الذي ترأس سلطةً منقسمة تعاني من الجمود والخلل وكان من السهل تجاهلها بسهولة. وقد تركت القطيعةُ مع حركة حماس في العام 2007 السلطةَ الفلسطينية من دون برلمان فاعل لأكثر من 12 عاماً، قبل أن يقدم عباس على حلّه في العام 2018،[4] ما أدى إلى تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى وإلى تكريس حالة عدم الاستقرار في غزة.

كما أسهم الفساد المستشري وتنامي النزعة السلطوية في إضعاف الشرعية الداخلية للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من تعدّد اتفاقات المصالحة، استمرّ عباس في تفضيل استمرار الانقسام الوطني على احتمال التعرّض لعقوبات إسرائيلية أو أمريكية. لذا، لم يكن مستغرباً أن تتدهور مكانته الداخلية. فقبل السابع من أكتوبر 2023، كان 78 في المئة من الفلسطينيين يطالبون باستقالته، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 88 في المئة في أواخر العام 2023 في ظلّ حرب الإبادة التي شنّتها إسرائيل على غزة، واتّساع حملة القمع في الضفة الغربية، وعجز عباس عن مواجهة الأزمتين.[5] على هذه الخلفيّة، قد يتساءل البعض: لماذا ينبغي على الدول العربية إعطاء الأولوية لمصالح الفلسطينيين على حساب مصالحها الوطنية، لا سيما وأنّ القيادات الفلسطينية نفسها عجزت عن تجاوز التنافس بين الفصائل وعن تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها؟

بعد استيعاب الدروس المستقاة من تهميش عرفات، تمسّك عباس بالمقايضة الأصلية لاتفاق أوسلو، معزّزاً اعتماده على الولايات المتحدة وإسرائيل كمسألة بقاء.[6] وحالَ اعتماد القيادة المفرط على «المُنقذ» الأمريكي دون تطوير إستراتيجية دبلوماسية أكثر مرونة، بما في ذلك على الساحة العربية والإسلامية، ما جعلها عاجزة عن تحديد التحديات الدبلوماسية أو اقتناص الفرص كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تفعل في السابق. وعلى الرغم من أنّ ذلك لا يُعد عاملاً حاسماً، فإنّ إهمال الفلسطينيين للملف العربي فشل في منع تطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل عام 2020.

في ظلّ تقلّص النفوذ الفلسطيني، تراجعت أولوية فلسطين لدى الدول العربية، لا سيما في أعقاب الثورات العربية التي اندلعت عامَي 2010 و2011. وإلى جانب انحسار صداها، كشفت هذه الثورات عن تقاطع أيديولوجي بين التحرير الفلسطيني والحركات الشعبية العربية،[7] ما دفع القوى الثورية المضادة إلى التصدّي لهما معاً.[8] وأعاد تجدّد السلطوية، لا سيما في مصر بعد انقلاب العام 2013، تعريف التضامن مع فلسطين في السياسة العربية المحلية والإقليمية كتهديدٍ لاستقرار الأنظمة بدلاً من صمّام أمان لتنفيس الاحتقان الشعبي. فأدى ذلك إلى تسريع فكّ الارتباط العربي بالقضية الفلسطينية، إذ تراجعت المساهمات العربية المقدَّمة للسلطة الفلسطينية بنسبة 95 في المئة بين عامَي 2013 و2020، واستمرّ هذا التراجع بعد التوقيع على اتفاقيات أبراهام.[9] وقد شكّل ذلك دليلاً قاطعاً على أنّ الدول العربية لم تعد مستعدّة لإخضاع مصالحها الثنائية أو الإقليمية لسراب الدولة الفلسطينية.

## في خضمّ الإبادة الجماعية

لم يكن الهجوم الإسرائيلي المروّع وغير المسبوق على غزّة بعد السابع من أكتوبر كافياً لكسر حالة اللامبالاة الرسمية العربية، لا بل العداء في بعض الأحيان، تجاه الفلسطينيين، على الرغم من بروز مؤشّرات واضحة إلى الغضب في صفوف الشعوب العربية. كما أنّ قمع أنشطة التضامن مع الفلسطينيين، منذ شنّ إسرائيل حرب الإبادة الجماعية، يُسلّط الضوء على شعور الأنظمة العربية بعدم الأمان. وقد تجلّى ذلك بوضوح في إقدام حكومة السيسي على فضّ «قافلة الصمود» بعنف ضمن «المسيرة العالمية إلى غزة»، حين توافد نشطاء عرب ودوليون إلى مصر سعياً لكسر الحصار الإسرائيلي شبه الكامل على سكان غزة المحرومين من الغذاء.[10]

يبدو أنّ المشهد العام قد شهد تغيّراً جذرياً منذ ذروة منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات، مقارنةً مع مصادر النفوذ التقليدية لدى الفلسطينيين. فعلى الرغم من أنّ الهجمات المسلّحة ضد إسرائيل لا تزال تحظى بشعبية نسبية في مختلف أرجاء العالم العربي،[11] ولا تزال قادرة على حشد انخراط عربي (كما تجلّى في الدور الجوهري الذي اضطلعت به الوساطة القطرية والمصرية في الحرب الحالية)، فإنّ تكلفتها ارتفعت بشكلٍ ملحوظ مقابل تراجع مكاسبها. وقد أدّى تدمير غزة، وضعف ردود الفعل العربية، وانتشار الصراعات الإقليمية العنيفة على مدى العقد والنصف المنصرمين، إلى إضعاف الكفاح المسلّح بصفته مصدراً فعّالاً للنفوذ الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، تراجع التأثير الديمغرافي -باستثناء محتمل للأردن- بسبب غياب حركة سياسية منظّمة وعضوية داخل التجمعات الفلسطينية. بالتالي، لا يزال مصدر النفوذ الرئيسي للفلسطينيين إزاء الدول العربية يكمن في القوة الراسخة والمستدامة لقضيتهم في الوعي العام العربي.

كذلك، يساعد الخلل الوظيفي الذي يشوب القيادة الفلسطينية، والمقرون بتراجع أولوية القضية الفلسطينية لدى الأنظمة العربية الرسمية، على فهم فتور الردود العربية على حرب الإبادة التي شنّتها إسرائيل، سواء بالمقارنة مع حكومات أخرى في العالم أو مع مواقفها الخاصة خلال الأزمات السابقة في فلسطين.

فمنذ أكتوبر 2023، اقتصر التحرّك العربي على الدعوات إلى وقف إطلاق النار والدعم الخطابي للفلسطينيين وانتقاد إسرائيل، بالإضافة إلى بعض البوادر الرمزية المتقطّعة، من دون ممارسة أيّ ضغط حقيقي على إسرائيل أو على راعيها الأساسي، أي الولايات المتحدة. ففي غضون عام واحد بعد السابع من أكتوبر، بادرت كولومبيا وبوليفيا ونيكاراغوا إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل على خلفيّة أفعالها في غزة، في خطوةٍ لم تتّخذها أيّ دولة عربية، إذ اكتفت كلّ من الأردن والبحرين بسحب سفيرها من إسرائيل.

كما امتنعت الدول العربية عن فرض أي عقوبات أو قيود على الأسلحة، وعن تقليص العلاقات الاقتصادية، متخلّفةً عن بعض الدول في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وحتى على المستوى الخطابي، لا تزال الدول العربية متأخّرة عن بلدان مثل جنوب أفريقيا وكولومبيا في الدفاع عن الفلسطينيين. وباستثناء فلسطين نفسها، وحدها ليبيا انضمت إلى الدعوى بتهمة ارتكاب إبادة جماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا لدى محكمة العدل الدولية.

باستثناء الوساطة المصرية القطرية، جاءت التدخّلات العربية الجادة متقطّعة ومتفرّقة. وعلى الرغم من أن المبادرة السعودية الفرنسية الرامية إلى تنفيذ إطار حلّ الدولتين، التي جاءت في أعقاب تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2024 على اعتماد قرار محكمة العدل الدولية المتعلّق بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي- كانت لافتة، إلاّ أنها بدت بعيدة كل البعد عن واقع الكارثة الآنية في غزة. وفي الوقت نفسه، لم تتبلور الخطة المصرية لإعمار غزة في مرحلة ما بعد الحرب إلا بعد دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المثيرة للقلق لإفراغ القطاع من سكانه بغية بناء «ريفييرا» على أنقاضه. وتجلّى تردّد الدول العربية مجدداً في استخدام نفوذها خلال زيارة ترامب إلى الخليج في مايو 2025. وعلى الرغم من تصاعد السخط الدولي إزاء الحصار الإسرائيلي على غزة وسياسة التجويع، رفضت الدول الخليجية ربط تعهداتها الاستثمارية الضخمة تجاه الولايات المتحدة بشرط تغيير سياسة واشنطن حيال غزة، في حين دفعت باتجاه تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا.

## استعادة النفوذ الفلسطيني

ينبغي عكس الاتجاهات السلبية المذكورة أعلاه بغية استعادة النفوذ الفلسطيني لدى الدول العربية، وهذا يعني تعزيز القيادة الوطنية الفلسطينية، وإعادة إدراج القضية الفلسطينية ضمن السياسة العربية الأوسع. غير أنّ ذلك لن يتحقّق على الأرجح من دون سدّ الفجوة المتّسعة بين الشعوب العربية وحكوماتها، وإتاحة مساحة أكبر للديمقراطية في شتى أرجاء المنطقة؛ ولا يلوح أيّ من هذين الأمرين في الأفق المنظور. في الوقت نفسه، تكمن الخطوة الأكثر فعالية التي يمكن أن يتّخذها الفلسطينيون وحلفاؤهم في التركيز على إعادة بناء حركتهم الوطنية ومؤسّساتهم السياسية. وهذا يشمل تشكيل قيادة وطنية موحّدة تحظى بتمثيل واسع وبشرعية داخلية، والأهم من ذلك أن تكون قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة.

يُعدّ التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية، على أهميّته، غير كافٍ بحدّ ذاته. ففي غياب جهة فاعلة سياسية فلسطينية موثوقة وقادرة على ترجمة التضامن الشعبي العربي إلى دعم سياسي ملموس، من المرجّح أن يبقى الشارع العربي مكتفياً بالتعبير عن استيائه وغضبه المعنوي، عوضاً عن التعبئة المستدامة لصالح الأهداف الفلسطينية. وحدها قيادة فلسطينية موثوقة ومستقلّة تملك الأداوت الضرورية لوضع إستراتيجية واضحة ومتماسكة للتحرير الوطني، بما فيها إستراتيجية دبلوماسية قابلة للتنفيذ. ومن الصعب الاستمرار في الجمود العربي (واللامبالاة) أو الدفاع عنه أمام الجمهور الداخلي في وجه حركة وطنية فلسطينية موحّدة ومتجددة، تماماً كما شعر القادة العرب بضرورة الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات.

ستتطلّب إعادة ترسيخ الاستقلالية السياسية الفلسطينية اتخاذ خيارات داخلية صعبة. وتشمل هذه الخيارات ابتعاد القيادة الحالية عن اعتمادها شبه الحصري على الغرب وعلى إسرائيل، لصالح إستراتيجية دبلوماسية متعدّدة المستويات تُعيد تموضع الدول العربية ودول الجنوب العالمي وتجد سُبلاً لإدماج حركة حماس ضمن نظام سياسي موحّد وخضع للإصلاح. فقد ولّى زمن عملية السلام بقيادة الولايات المتحدة. أمّا التمسّك بإطار أوسلو الفاشل والبالي، الذي تعمل إسرائيل والولايات المتحدة على تفكيكه علناً، فسيؤدي لا محالة إلى استمرار التهميش والجمود السياسي.

في الختام، لا يزال المصدر الأكثر استدامة لنفوذ الفلسطينيين تجاه الدول العربية يكمن في أولوية القضية الفلسطينية في قلوب المواطنين العرب وعقولهم في شتى أنحاء المنطقة. غير أنّ هذا الرصيد لا يمكن توظيفه بالكامل من دون إصلاح حقيقي للحياة السياسية الفلسطينية الداخلية، وفي غياب قيادة مستقلّة فعلياً تحظى بشرعية محلية ودولية. ورغم أنّ مثل هذه القيادة المتجدّدة قد لا تتمكّن بمفردها من عكس الاتجاهات الإقليمية غير المؤاتية أو استعادة التأثير في الوجدان العربي، من الصعب تصوّر تحقيق أيّ من ذلك في غيابها.

## الهوامش

1. من الصعب تحديد رقم دقيق، لكنّ التقديرات تتراوح بين مئات الملايين من الدولارات ومليار دولار. أنظر:

Rosemary Said Zahlan, *Palestine and the Gulf States: The Presence at the Table* (New York: Routledge, 2009), 63.

2. May Barakat and Yasser Amouri, «Who is representing the Palestinian People: The Palestine Liberation Organization or the State of Palestine? The Aftermath of United Nations General Assembly Resolution 67/19.» *Arab Law Quarterly* 38, no. 1-2 (2022): 50-79, https://doi.org/10.1163/15730255-BJA10115.

3. في أعقاب إخراجها القسري من لبنان، تعرّضت منظمة التحرير الفلسطينية لحملة مدعومة من سوريا ضد بقاياها في لبنان بين عامي 1983 و1988. للمزيد من التفاصيل حول التدخّل السوري في لبنان، أنظر:

Adeed Dawisha, "The Motives of Syria›s Involvement in Lebanon," *Middle East Journal* 38, no.2 (1984): 228-236, http://www.jstor.org/stable/4326796.

4. Mohammed Daraghmeh and Fares Akram, "Palestinian president to dissolve parliament, Hamas irate," *AP News*, December 22, 2018, https://apnews.com/general-news-dafe379cb9a245a49f41407d6957b2e2.

5. Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR), Public Opinion Poll No. 89, September 2023, https://www.pcpsr.org/en/node/955; PCPSR, Public Opinion Poll No. 90, December 2023, https://pcpsr.org/en/node/963).

6. Khaled Elgindy, "The Fall and Fall of Mahmoud Abbas," *Foreign Affairs*, August 30, 2024, https://www.foreignaffairs.com/palestinian-territories/fall-and-fall-mahmoud-abbas.

7. Khaled Elgindy, "Egypt, Israel, Palestine: Prospects for Peace After the Arab Spring," *Cairo Review on Global Affairs*, June 2012, https://www.thecairoreview.com/wp-content/uploads/2014/11/CR6-Elgindy.pdf.

8. Karim Haggag, *The shifting security landscape in the Middle East: An Egyptian Perspective*, MEI Perspectives Series 12 (Singapore: Middle East Institute at National University of Singapore, March 2019), 11, https://mei.nus.edu.sg/wp-content/uploads/2019/03/Karim-Haggag.pdf; Marc Lynch, "The Coming Arab Backlash," *Abu Aardvark's MENA Academy* (Substack blog), April 22, 2024, https://abuaardvark.substack.com/p/the-coming-arab-backlash; Yasmine Akrimi, "The Arab World, the Question of Palestine and the Spectrum of the Arab Spring," Brussels International Center, April 4, 2024, https://www.bic-rhr.com/research/arab-world-question-palestine-and-spectrum-arab-spring.

9. Omar Shaban, "International Aid to the Palestinians: Between Politicization and Development," Arab Center Washington DC, August 4, 2022, https://arabcenterdc.org/resource/international-aid-to-the-palestinians-between-politicization-and-development/.

10. Raouf Farrah, "On the Road to Rafah—The Sumud Convoy and New Maghrebi Geographies of Resistance," Middle East Research and Information Project, October 20, 2025, https://www.merip.org/2025/10/on-the-road-to-rafah-the-sumud-convoy-and-new-maghrebi-geographies-of-resistance/.

11. على سبيل المثال، وبحسب استطلاع رأي بارز، اعتبر 67 في المئة من المشاركين من 15 دولة عربية أنّ هجوم حماس في السابع من أكتوبر يشكّل عملية مقاومة مشروعة. أنظر:

Arab Center for Research and Policy Studies, *Arab Public Opinion about the Israeli War on Gaza* (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, January 2024), https://www.dohainstitute.org/en/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/arab-opinion-war-on-gaza-full-report-en.pdf.

## حول المؤلف

### خالد الجندي

خالد الجندي هو زميل أوّل في برنامج الشرق الأوسط في معهد كوينسي لفنّ الحكم المسؤول، وأستاذ غير متفرّغ في مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورجتاون. وهو مؤلّف لكتاب بعنوان:
“Blind Spot: America and the Palestinians, from Balfour to Trump”
كما شغل سابقاً مناصب في معهد الشرق الأوسط (بين عامَي 2020 و2025) ومؤسّسة بروكينغز (بين عامَي 2010 و2018). وعمل الجندي مستشاراً للقيادة الفلسطينية في رام الله بشأن مفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل بين عامَي 2004 و2009، وكان مشاركاً رئيسياً في مفاوضات أنابوليس لعامَي2007 و2008. نُشرت كتاباته في عدد من الصحف والمجلات، من بينها:
The New York Times, The Los Angeles Times, The Christian Science Monitor, The Hill, CNN, Newsweek, Foreign Affairs, Foreign Policy, The National Interest, The Washington Quarterly.

الفصل الخامس

# كيفيّة إعادة إعمار غزة: الأرض والسيادة والحق في العودة

عبد الرحمن كتانة

الفصل الخامس: نازحون فلسطينيون يتجمعون لتناول وجبة الإفطار وسط أنقاض المباني المدمرة في مخيم جباليا للاجئين شمال قطاع غزة خلال شهر رمضان المبارك، 23 فبراير 2026. تصوير: عمر القطّاع / وكالة الصحافة الفرنسية.

## المقدّمة: الأزمة الكامنة تحت الأنقاض

لا يمكن النظر إلى تدمير غزة في أعقاب السابع من أكتوبر 2023 باعتباره كارثة إنسانية فحسب، بل يمثّل هجوماً وجودياً على النضال الفلسطيني من أجل التحرير وسقوطاً أخلاقياً وقانونياً عالمياً. وفي ظلّ تدمير أكثر من 70 في المئة من المنازل أو تضرّرها، وتسوية المستشفيات والمدارس بالأرض، ومحو أحياء بأكملها، لم يضاهِ حجمَ هذا الخراب سوى صمت العالم. فقد أصبحت غزة نقطة انكسار عالمية، كاشفةً عن الانتقائية في تطبيق القانون الدولي، وتآكل المعايير الإنسانية، وخضوع العدالة للمصالح الإمبريالية.[1]

في هذا السياق، تُجسّد فكرة «إعادة الإعمار» بحدّ ذاتها ساحة معركة. تاريخياً في غزة، لم تشكّل عملية التعافي ما بعد الحرب مساراً لإعادة التأهيل، بقدر ما شكّلت آلية للاحتواء، فهي تهدف إلى تحقيق الاستقرار خلال الأزمة وفي الوقت نفسه الإبقاء على جذورها الاستعمارية.[2] اليوم، يتعاظم هذا المنطق، إذ ابتعد الخطاب عن التحرير والعدالة ليتمحور حول الأمن الإسرائيلي وحوكمة الجهات المانحة والإدارة التكنوقراطية. أما المسائل السياسية المهيمنة، مثل من سيحكم غزة وكيف ستُدار المساعدات، فتُصوّر القطاع على أنّه منطقة تعاني من أزمة إنسانية، لا أرض محتلّة بشكلٍ غير قانوني ويجب تحريرها. عدا عن ذلك، تُهمَّش السيادة الفلسطينية، ويُنزع عن المشاكل القائمة طابعها السياسي، وتتحوّل إعادة الإعمار إلى أداة لتطبيع الظلم وترسيخ التفوّق الإسرائيلي بدلاً من إعادة بناء المجتمع الفلسطيني.

يتناول الملف هذا الخطاب، ويطرح حججاً تتماشى مع «إطار فينيق غزة»، خطة إعادة الإعمار الوحيدة التي وضعها سكان غزة وأطلقها اتحاد بلديات قطاع غزة في يناير 2025.[3] ويشدّد على ضرورة التعامل مع عملية إعادة الإعمار ما بعد الحرب باعتبارها ساحة معركة سياسية حول السيادة والعدالة المكانية والحق في التحرير. وعوضاً عن اختزال سكان غزة في دور الضحايا أو متلقّي المساعدات، يؤكّد أنّهم عناصر مؤثّرة وفاعلة في عملية تعافيهم وصناعة مستقبلهم. ولا يعتبر حقوق السكن والأرض والبنى التحتية مسائل تقنية، بل ركائز أساسية للتحرير. وفي الوقت نفسه، يدعو إلى إعادة توحيد الجغرافيا والاقتصاد الفلسطينيين، رافضاً التجزئة الاستعمارية التي تعزل غزة عن الضفة الغربية وتُفكّك التعافي الوطني.

وفي الختام، يتحدّى المفهومَ القائل بضرورة تمحور التخطيط المستقبلي لغزة حول الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية بالدرجة الأولى، على غرار ما يُعرف بـ«خطة ترامب للسلام» التي أقرّها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 17 نوفمبر 2025.[4] ويشدّد على أنّ أيّ عملية فعليّة لإعادة الإعمار ينبغي أن ترتكز على العدالة والكرامة والتمثيل الفلسطيني. فإعادة إعمار قطاع غزة لا تعني إدارة سكانه، بل تمكينهم. وتنظر الأقسام التالية في مظاهر هذا التمكين في الممارسة، مُسلّطةً الضوء على رؤية لإعادة الإعمار تقوم على الحقوق الجماعية والتحرير الوطني.

## تمكين السكان: من البقاء إلى السيادة

في أعقاب هذه الكارثة، تتمثّل الأولوية المركزية في تمكين الناجين من استعادة زمام حياتهم وفق شروطهم الخاصة. ولا يعدّ هذا التمكين بادرة تعاطف إنساني أو منحة تنموية، بل ممارسة سياسية متجذّرة في الحق في تقرير المصير، والعدالة المكانية، والسيادة الشعبية. كما أنّ التحرير الحقيقي لا يُمنح على طبق من فضة بل يُنتزع ويكافَح في سبيله،[5] وهذا يعني، في سياق غزة ما بعد الإبادة، إعادة التمثيل السياسي والمادي لسكان هذه الأرض.

في ظلّ الدمار الذي تعرّضت له غزة بلا هوادة، طرحت القوى الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية والشركات ومراكز البحوث عدداً من مبادرات «اليوم التالي» تشمل مخططات سياسية وخططاً لإعادة الإعمار واقتراحات للتعافي. وفي دراسة مقارنة صدرت في يونيو 2025، خلص «معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني» (ماس) إلى أنّ معظم هذه الأُطر الموجّهة من الخارج اختزلت إعادة الإعمار في إدارة تقنية، وهمّشت التمثيل الفلسطيني، وطمست جذور الدمار الاستعمارية.[6]

تحمل هذه الرؤى في طيّاتها خطر تحويل غزة إلى موقع للسيطرة الخارجية والتجارب النيوليبرالية بدلاً من مساحة للتحرير ولسيادة السكان الأصليين. في المقابل، تطرح مبادرة «فينيق غزة» بقيادة فلسطينية مساراً آخر مرتكزاً على العدالة المكانية والاستمرارية الثقافية والمشاركة المجتمعية. بعبارة أخرى، ليست هذه المبادرة مجرّد خطة لإعادة الإعمار، بل تشكّل إطاراً للتعافي القائم على الحقوق.

لا بد أنّ يكون التمكين قائماً على تحوّل بنيوي، ما يتطلّب ضمان مجموعة من حقوق الشعب، لا سيما الحق في السكن اللائق والحق في الأرض والحق في المشاركة الجماعية في ملكية البنى التحتية وإدارتها. ولا تعدّ هذه الحقوق مستحقّات معزولة، بل أسساً متداخلة لما وصفه هنري لوفيفر بـ«الحق في المدينة».[7] ولا يشمل ذلك الحق في الوصول إلى الفضاء الحضري فحسب، بل أيضاً الحق في تصميمه والسكن فيه وامتلاكه كمكانٍ للانتماء والاستقلالية والحياة الجماعية. من هذا المنطلق، ينبغي على أيّ خطة رامية إلى إعادة بناء غزة أن تكرّس الحقوق التالية:

## الحق في مسكن لائق

لا يقتصر السكن على حاجة إنسانية أو هيكل مادي. ففي سياقات ما بعد الحروب، يضطلع المسكن بدور جوهري في استعادة الحياة المجتمعية، وإعادة بناء الثقة، وترميم النسيج العائلي والاستقرار الاجتماعي. وفي غزة، دمّرت الحرب الإبادية بشكل منهجي المساحات التي تجعل الحياة الكريمة والمجتمعية ممكنة، إذ قُصفت المنازل وجُرفت ومُحيت؛ وسُويّت أحياء كاملة بالأرض، فيما نُسفت أُسس السكن عمداً، المتمثّلة في توفير المأوى، والأمان، والخصوصية، والاستمرارية.

وبالتالي، تتطلّب مرحلة ما بعد الحرب إنتاجاً سريعاً للمساكن بغية تلبية الحاجة الملحة والهائلة إلى مأوى. بيد أنّ هذه الضرورة يجب ألا تختزل السكن في سلعة أو منتج تتحكّم به الجهات المانحة، بل لا بدّ من الاعتراف بالحق في السكن كأساس جوهري للكرامة والاستقرار والتعافي. فالمنزل ليس خيمة، ولا وحدة سكنية جاهزة أو هيكلاً خرسانياً أو نسخة حداثية عن مشاريع الإسكان الفاشلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مثل مجمّع «برويت-إيغو» السكني (Pruitt–Igoe Apartments) في مدينة سانت لويس في ولاية ميزوري الأمريكية أو «وحدة السكن» (Unité d’habitation) في مدينة مرسيليا الفرنسية؛ بل هو تجسيد مادي لنوعية الحياة بما تشمله من سلامة وخصوصية واستمرارية للعائلة وشعور بالانتماء.

من هذا المنطلق، لا يشكّل التصميم في هذا السياق فكرة ثانوية، بل يحتلّ مكانة مركزية في عملية التعافي.[8] بالفعل، ستؤثّر طريقة تصميم المنازل اليوم في طريقة عيش المجتمعات وتعافيها وترابطها لأجيال قادمة. لذا، يجب ألا يأتي إلحاح إعادة الإعمار على حساب الجودة وقابلية العيش والكرامة المكانية. كما يجب ألا يكون الإسكان الجماعي مرادفاً للتماثل أو الإهمال. ففي غياب مساحات لائقة وصالحة للعيش، لن يتحقّق أيّ تعافٍ حقيقي، بل سيستمرّ التهجير ولكن هذه المرة تحت غطاء إعادة الإعمار.

على هذا الأساس، وبينما تدعو خطة ترامب إلى بناء «ريفييرا غزة» على طراز المدن الإماراتية، تطرح «خطة فينيق غزة» مقاربة أكثر تجذّراً اجتماعياً، تستند إلى إعادة البناء على قطع الأراضي الأصلية، وتكييف التصميم مع حاجات المجتمع، وضمان مشاركة فعلية في عملية التخطيط. والأهم أنّها تدعو إلى إجراء بحوث جادة حول أنواع المساكن التي يطمح سكان غزة إلى العيش فيها. وقد أعدّت بلديات غزة استطلاعاً أُطلق بعد وقف إطلاق النار ولا يزال جارياً، يطرح على السكان أسئلة حول أنواع السكن التي يفضّلونها، ولا سيما التفاصيل الخاصة مثل عدد غرف النوم والحمّامات، مسلّطاً الضوء على ضرورة أن يرتكز التعافي على رغبات الناس المعيشية وممارساتهم وحاجاتهم اليومية.

## الحق في الأرض

تُعدّ قدرة الوصول إلى الأرض ركناً أساسياً من أركان الاستقلالية. ففي سياقات الاستعمار الاستيطاني، فالأرض ليست مجرّد مساحة جغرافية، بل أداة للسيطرة والبقاء في آن معاً. وبحسب علماء الاستعمار الاستيطاني، يمرّ القضاء على السكان الأصليين عبر السيطرة على الأراضي ومنعهم من استعمالها.[9] وتجسّد غزة المثال الأبرز على ذلك، حيث منعت الكثافة السكانية المفرطة والحصار الاقتصادي والقيود العسكرية الكثيرين من الوصول إلى الأرض التي تنبض تحت أقدامهم. وقد تفاقمت هذه القيود على نحو جذري خلال الحرب بفعل الكميات الهائلة من الأنقاض والركام، وتلوّث التربة على نطاق واسع، والتدهور البيئي الشديد.[10]

وعلاوة على ذلك، في سياقات ما بعد الحرب، غالباً ما تحدَّد إمكانية الوصول إلى الأرض بالقدرة المالية، ما يتيح للنُخب وأصحاب رؤوس الأموال السيطرة عليها، فيما تُدفع الفئات الأكثر احتياجاً إلى الهامش. ومن دون تدخّل مدروس، تصبح الأرض مكاناً للمضاربة وليس للتعافي. وفي غزة، تهدّد هذه الديناميّة بإعادة إنتاج أوجه عدم المساواة ما لم تُطبَّق سياسة متعمّدة لإعادة توزيع الأراضي. ولا بدّ أن يشمل أيّ إطار سليم لإعادة الإعمار مسألة إعادة توزيع جذرية للأراضي المملوكة من الدولة من خلال عقود إيجار طويلة الأمد أو أُطر قائمة على المشاع، بحيث تعطي الأولوية للأُسر المهمّشة والمحرومة من الأراضي.

ترتكز هذه المقاربة على التقاليد المحلية والإسلامية العريقة، ولا سيما مفهوم « الأرض الموات» -أي الأراضي غير المملوكة وغير المزروعة التي يمكن المطالبة بها عن طريق الزراعة أو البناء. ومن خلال إحياء مثل هذه التقاليد، يمكن لإعادة إعمار غزة أن تتحدّى المنطق الاستعماري والنيوليبرالي الذي يعتبر الأرض مجرّد سلعة. من شأن إعادة توزيع الأراضي أن توفّر للأُسر الأكثر فقراً في غزة أساساً للكرامة والإنتاجية. حيث يمكن للأسرة بناء ورشة عمل صغيرة أو زراعة الخضار أو إنتاج سلع مصنوعة يدوياً، على مساحة لا تتجاوز 20 متراً مربعاً، والتحوّل بذلك من متلقّين هامدين للمساعدات إلى عناصر فاعلة في التعافي المجتمعي. وبهذا المعنى، لا تجسّد الأرض أصولاً مادية فحسب، بل شرطاً للتمكين والتحرّر الاجتماعي.

## الملكية الجماعية للبنى التحتية العامة

إلى جانب الحقّ في الأرض، تتطلّب إعادة الإعمار «ديكولونيالية» حقيقية، من خلال إعادة تصوّر جذرية للبنى التحتية العامّة ليس بصفتها مجالاً لجني الأرباح، بل باعتبارها مرفقاً مشتركاً وضرورياً للحياة الجماعية. ففي عددٍ من سياقات ما بعد الحرب، وظّف بعض المستثمرين من القطاع الخاص ومن جهات مانحة دولية، البنى التحتية كوسيلة لإعادة الهيكلة النيوليبرالية، عبر الترويج لخصخصة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والنقل والمياه، تحت شعارات الفعالية والتحديث.[11] وغالباً ما تقصي هذه النماذج المجتمعات نفسها التي تدّعي خدمتها عن الملكية والتشغيل، ما يؤدّي إلى تعميق التبعية وتقويض السيادة العامة. من أجل مقاومة هذا المنطق، لا بدّ من تمكين الفلسطينيين من التملّك المشترك لمشاريع البنى التحتية العامة وإدارتها عبر آليات مثل المساهمة المجتمعية والإدارة التعاونية. هذه المقاربة تُحوّل البنى التحتية من مجال للاستغلال، إلى منصّة لإعادة التوزيع والتضامن سواء في شبكات الطاقة الشمسية، أو أنظمة النقل العام أو محطات تحلية المياه. كذلك، تُكرّس نماذج الملكية الجماعية، العدالةَ الاقتصادية والمساءلة المدنية والمرونة الاجتماعية على المدى البعيد.

## من التهميش إلى الحياة السياسية

غالباً ما تركّز التدخّلات الإنسانية بشكلٍ كامل على بقاء السكان على قيد الحياة فيما تتجاهل حاجاتهم ومطالبهم الأخرى. في هذا السياق، من الضروري فهم أنّ إعادة الإعمار ينبغي ألا تقتصر على استعادة المنازل أو الوظائف، بل أن تشمل أيضاً استعادة الحضور السياسي للشعب. وكما حذّر جيورجيو أغامبن،[12] فإنّ العمل الإنساني غالباً ما يختزل الناس في مجرّد كائنات حيّة ينبغي إدارتها، ولا يعتبرهم مواطنين يجب تمكينهم. غير أنّ الفلسطينيين ليسوا ناجين صامتين من كارثة طبيعية، بل هم فاعلون سياسيون يطالبون بحقّهم في الحرية وفي البناء والسكن والحكم الذاتي في وطنهم.

إنّ إغفال التمثيل الفلسطيني يحجب سؤالاً حاسماً: كيف تمكّن الفلسطينيون في غزة من تحمّل عامَين من القصف غير المسبوق، وتدمير البنى التحتية، ناهيك عن الجهود المتعمّدة لتفكيك المؤسسات الحكومية والدولية والمدنية؟ كما ويتم التغاضي عن الطرق التي تدخّلت بها البلديات والمنظمات، مثل «الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين»، ولجان الأحياء، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والجمعيات الخيرية، والشركات والعائلات والأفراد من أجل المحافظة على مقوّمات الحياة في ظلّ الإبادة. وقد عملت هذه الجهات الفاعلة على إعادة وصل شبكات المياه، وإزالة الأنقاض، وتقييم سلامة المباني، وإنشاء المخيمات، وتوزيع الغذاء، وتنفيذ عدد لا يحصى من المهام الأساسية الأخرى، كلّ ذلك في ظلّ استمرار الهجمات والتهجير والحرمان بلا هوادة.

لذا، فإنّ تمكين الشعب حقاً لا يعني نزع الشرعية عن الدور المحلي أو إهماله، أو إدارة المساعدات ضمن حدود النظام القائم، بل تفكيك هياكل السيطرة التي جعلت هذه الحرب ممكنة والتي تستمرّ في تركيز إعادة الإعمار على الاهتمامات الإسرائيلية. غالباً ما يتحدّث الخطاب الدولي حول إعادة الإعمار عن سكان غزة، ولكن نادراً ما يستمع إليهم، بل يصوّرهم على أنّهم مشاكل يجب إدارتها. ومن جهتها، تؤطّر معظم خطط إعادة إعمار غزة غير الفلسطينية التمثيل الفلسطيني، إذا اعترفت به على الإطلاق، ضمن التسلسل الهرمي الذي تحدّده الجهات المانحة وآليات السيطرة التكنوقراطية. فـ«برنامج إعادة الإنعاش المبكر لغزة» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[13] وما يُعرف بـ«الخطة المصرية»،[14] و«خطة مركز الحبتور لإعادة إعمار غزة»،[15] و«خطة ترامب» كلّها تتبنّى مفهوم «الملكية المحلية»، لكنّها في الممارسة تختزل المؤسسات الفلسطينية في دور المنفّذ. ومع ذلك، فإنّ السلطة الإستراتيجية تبقى بيد الوكالات الدولية والدول الإقليمية أو المستثمرين من القطاع الخاص.

في المقابل، تُعيد «خطة فينيق غزة» التأكيد على التخطيط باعتباره فعلاً سياسياً مقاوماً، وتدرج إعادة الإعمار في إطار المعرفة المحلية والمشاركة المجتمعية والحوكمة الديكولونيالية. ويكشف هذا التناقض تحوّل التصميم المؤسساتي بحدّ ذاته إلى ساحة معركة، إذ إنّ الخطط الخارجية تنزع الطابع السياسي عن التمثيل الفلسطيني وتُخضعه، في حين أنّ الأُطر المحليّة تصرّ على السيادة من الأسفل إلى الأعلى.

يُعزى جزء كبير من المشكلة إلى غياب قيادة وطنية فلسطينية موحّدة، ما يقوّض التمثيل الفلسطيني ويحدّ من تأثيره في الخطاب الدولي. وتُستبعَد المؤسسات في غزة باعتبارها غير شرعية وبذريعة أنها خاضعة لسيطرة حركة حماس، بينما تُهمّش السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية عمداً، ما يسهم في تفكيك التمثيل الوطني الفلسطيني. ويؤدّي هذا التشرذم السياسي، مقروناً بالفشل المؤسساتي، إلى تقييد التمثيل الفلسطيني على نحو خطير، مسلّطاً الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة وجود قيادة موحّدة وشرعية.

على هذا الأساس، ينبغي أن يتجاوز الفلسطينيون التشرذم الجغرافي والسياسي والاقتصادي لاستعادة مساحة جغرافية وسياسية موحّدة. وعلى الرغم من التوافق الدولي على أنّ الضفة الغربية وقطاع غزة يشكّلان وحدة جيوسياسية واحدة تقع تحت احتلال غير قانوني، فإنّ تخطيط سياسات ما بعد الحرب يواصل ترسيخ التشرذم الجغرافي والسياسي الفلسطيني. على سبيل المثال، تستثني «خطة ترامب» السلطة الفلسطينية إلى أجل غير مسمى، فيما تحصر التمثيل الفلسطيني في إطار «لجنة تنفيذية» غير سياسية مكلّفة بمهام إدارية ضيّقة وبتنفيذ توجيهات مجلس تنفيذي يُعيّنه الخارج. لا يعكس هذا التأطير التكنوقراطي إخفاقات نماذج الحكم السابقة لفترة ما بعد الحرب فحسب، بل يكرّر المنطق الاستعماري القائم على الهيمنة الأجنبية وعلى سياسة «فرّق تسد».

وعلاوة على ذلك، يؤثّر هذا الانقسام الجغرافي والسياسي في تعافي الفلسطينيين الاجتماعي والاقتصادي. على سبيل المثال، تضمّ الضفة الغربية مجموعة واسعة من الصناعات الصغيرة والورش وقطاعات التصنيع الخفيف، من صناعة الأغذية والأنسجة إلى مواد البناء والسلع المنزلية. وقد تعرّضت هذه القطاعات لتقويضٍ منهجي بفعل الضغوط المزدوجة الناجمة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي والتنمية المعتمدة على المساعدات. ومع ذلك، فإنّها لا تزال تشكّل ركائز حيوية لتعافٍ وطني قائم على التكافل والاعتماد على الذات. غير أنّ إمكاناتها تبقى غير مستغلّة، لا سيما بسبب الحدود المصطنعة والقيود الإسرائيلية على التحرّك.

ينبغي على أيّ استراتيجية ديكولونيالية لإعادة الإعمار أن تُعيد تصوّر تعافي غزة ضمن الجغرافيا الفلسطينية الأوسع، من خلال تفعيل القدرات الكامنة وإعادة ربط الفضاءات التي تقطّعت أوصالها. على سبيل المثال، من شأن تمكين المنتجين في الخليل أو نابلس من توفير السلع والمواد اللازمة لإعادة بناء المنازل والمدارس والأسواق في غزة أن يقلّص الوقت والتكاليف المتعلّقة بإعادة الإعمار، وينعش الصناعات في الضفة الغربية، ويدعم التعافي الاقتصادي والمادي الطويل الأمد في غزة. فالمسألة لا تتعلّق بالمساعدات، بل بإستراتيجية للتضامن الوطني الداخلي وللديكولونيالية الاقتصادية.

لماذا يستطيع الفلسطينيون من حَمَلة الجنسية الإسرائيلية في حيفا امتلاك منازل لقضاء عطلة نهاية الأسبوع في مدينة روابي في الضفة الغربية، في ظلّ غياب أيّ سياسة جادة تنظر في السماح للنازحين من غزة باستئجار منازل هناك؟ ولماذا تُعد فكرة تنقّل عمّال غزة إلى مصانع الخليل غير واردة على الإطلاق في حين أنّ المستوطنين اليهود يتنقّلون يومياً عبر «طرق الفصل العنصري»[16] من المستوطنات غير القانونية إلى أماكن عملهم في القدس وتل أبيب؟ تكشف هذه الأسئلة النقاب عن الظروف البنيوية العميقة لنزع الملكية التي تلقي بظلالها على حياة الفلسطينيين في ظلّ نظام متشابك من الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني. وتُسلّط الضوء على منظومة لا تُعتبر فيها قضايا التنقّل والإقامة وإمكانية الوصول المكاني حقوقاً، بل امتيازات موزّعة على أسس إثنية قومية ودينية.

هذا لا يعني أنّ مستقبل غزة رهنٌ بالضفة الغربية، بل لا بدّ من إعادة إعمار غزة من خلال ازدهار اقتصادها واستقلاليّته، ومستقبلها الحضري. لكن في الأمدين القصير والمتوسّط، ستتيح إعادة تنشيط الصناعات في الضفة الغربية، وضمان حرية التنقّل، ومقاومة التشرذم القسري، للفلسطينيين تسخير قدراتهم الجماعية كاملة في إعادة بناء ما دُمّر.

## الخاتمة

لقد أدّى فرض «خطة ترامب» وتبنّيها في أواخر العام 2025 إلى تهميش سائر خطط إعادة الإعمار ورؤى «اليوم التالي» المنتَجة دولياً، التي اختزلت بدورها التعافي في عملية تقنية أو مالية، متجاهلةً الظروف الاستعمارية التي قادت إلى الدمار في المقام الأول. أما «إطار فينيق غزة»، الذي وضعه اتحاد بلديات قطاع غزة، فيُقدّم بديلاً يَعتبر التخطيط نوعاً من أنواع التحرير وأداةً لاستعادة الكرامة والتمثيل وتقرير المصير.

من هذا المنطلق، يُشدّد هذا المقال على أنّ إعادة الإعمار ليست مَهمّة لوجستية محايدة، بل نضال سياسي من أجل تحقيق السيادة والتحرّر. ولا يمكن للتعافي الحقيقي أن ينبثق عن آليّات تُديرها الجهات المانحة أو عن أُطر تتمحور حول الأمن وتُهمّش أصوات الفلسطينيين، بل يجب أن يرتكز على حقوق سكان غزة في السكن والأرض والملكية الجماعية للبنى التحتية، وأن يقاوم في الوقت نفسه التجزئة الاستعمارية التي تفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. فلا يمكن كسر دوّامة التدمير، ووضع حدّ للحرب، وإرساء ركائز الكرامة والتحرير والسلام، إلا من خلال جهود عادلة لإعادة الإعمار تتمحور حول الشعب، وتقوم على أُسس سياسية، وتكرّس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

## الهوامش

1. Tawfiq al-Humaidi, «Azmat al-qānūn al-dawlī: ḥarb Ghazza wa-iʿādat al-naẓar fī manẓūmat al-ʿadāla al-ʿālamiyya» [The Crisis of International Law: The Gaza War and Rethinking the Global Justice System], *Arabi21*, June 13, 2024, https://arabi21.com/story/1604743.

2. Sultan Barakat, Sansom Milton, and Ghassan Elkahlout, «The Gaza Reconstruction Mechanism: Old Wine in New Bottlenecks,» *Journal of Intervention and Statebuilding* 12, no. 2 (2018): 208–227, https://doi.org/10.1080/17502977.2018.1450336.

3. Union of Gaza Strip Municipalities, *The Gaza Phoenix Framework* (Gaza: Union of Gaza Strip Municipalities, January 2025), https://phoenix-gaza.org/.

4. United Nations Security Council, Resolution 2803 (2025), *Security Council Resolution on President Donald J. Trump›s Comprehensive Plan to End the Gaza Conflict*, S/RES/2803 (2025), November 17, 2025, https://www.un.org/unispal/document/security-council-resolution-on-president-donald-j-trumps-comprehensive-plan-to-end-the-gaza-conflict-s-res-2803-2025/.

5. Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth*, trans. Constance Farrington (New York: Grove Press, 1965).

6. MAS (Palestine Economic Policy Research Institute), *The Day After in Gaza: Proposals for Recovery, Governance and Resistance* (Ramallah: MAS, 2025), https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/09/02/study-day-report-2025-eng-1756812600.pdf.

7. Henri Lefebvre, «The Right to the City,» in *Writings on Cities*, ed. and trans. Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas (Oxford: Blackwell, 1996), 147–159.

8. Enrico Dainese and Anamarija Staničić, eds., *War Diaries: Design after the Destruction of Art and Architecture* (Charlottesville: University of Virginia Press, 2022), https://doi.org/10.2307/j.ctv2b07tgp.

9. Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 387–409.

10. United Nations Environment Program (UNEP), *Environmental Impact of the Escalation of Conflict in the Gaza Strip*, Second Assessment Report (Nairobi: UNEP, September 2025), https://doi.org/10.59117/20.500.11822/48536.

11. Mark Duffield, *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples* (Cambridge: Polity Press, 2007).

12. Giorgio Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Stanford: Stanford University Press, 1998).

13. UNDP, *UNDP/PAPP's Support to Gaza Emergency Response and Early Recovery Planning,* Programmatic Updates (UNDP, September 2024), 3, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/undp_papp_gaza_programmatic_updates_and_catalogue-september_2024.pdf.

14. Yara M. Asi et al., "An Arab Plan for Gaza: Obstacles and Possibilities," *Arab Center Washington DC*, March 7, 2025, https://arabcenterdc.org/resource/an-arab-plan-for-gaza-obstacles-and-possibilities/.

15. Al Habtoor Research Centre, *Gaza Reconstruction Plan* (Dubai: Al Habtoor Research Centre, February 2025), https://www.habtoorresearch.com/publications/habtoor-gaza-reconstruction/.

16. Applied Research Institute–Jerusalem, «The Instigation of Apartheid Roads Era: Israel Blocks Palestinian Movement inside West Bank Governorates,» October 17, 2023, https://www.arij.org/latest/road-westbank-in-gaza-war/.

## حول المؤلف

### عبد الرحمن كتانة

عبد الرحمن كتانة هو مهندس معماري وباحث فلسطيني، وهو حالياً زميل ما بعد الدكتوراه في جامعة تامبيري في فنلندا، وأستاذ مساعد في الهندسة المعمارية بجامعة بيرزيت. شارك الدكتور كتانة في تأسيس مشروع «يلا»، المبادرة البحثية التجريبية في مدينة نابلس التي تُعنى بإعادة إحياء المباني التاريخية بصفتها عوامل محفّزة للتجديد الحضري. ترتكز بحوثه على قضايا الهندسة المعمارية والبقاء في زمن الحرب، ومصائر المدن في ظلّ الصراعات، وإعادة إحياء المدن وإعادة الإعمار ما بعد الحرب، بالإضافة إلى تاريخ الهندسة المعمارية والتنمية الحضرية.

الفصل السادس

# تضامن أم لامبالاة؟ قراءة في استجابات الجنوب العالمي للعدوان على فلسطين

سارانج شيدور

متظاهرون يحملون لافتات وأعلاماً فلسطينية أثناء مسيرتهم في وسط المدينة خلال تجمع حاشد لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية من أجل غزة، كيب تاون في 27 سبتمبر 2025. تصوير: رودجر بوش / وكالة الصحافة الفرنسية.

## المقدّمة

أثار العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة في أعقاب الهجوم الذي شنّته حركة حماس في السابع من أكتوبر 2023، والذي استهدف مدنيين أيضاً، موجة واسعة من الإدانات العالمية. وفيما شهد الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا تحولاً مطّرداً لصالح القضية الفلسطينية، واصلت الحكومات الغربية دعمها القوي لإسرائيل إلى حدّ كبير.

وقد جاءت أيّ معارضة دولية شديدة لسلوك إسرائيل من الجنوب العالمي أساساً. وقادت جنوب أفريقيا الحملة مبكراً برفع دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية في ديسمبر2023 بشأن انتهاكات إسرائيل المزعومة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.[1] وقد صوّتت دول الجنوب العالمي مراراً وبأغلبية ساحقة لصالح وقفٍ فوري لإطلاق النار في الأمم المتحدة طوال فترة الحرب.

في سجّل الجنوب العالمي تاريخٌ طويلٌ من التضامن مع القضية الفلسطينية، لا سيما في «مؤتمر باندونغ» الأفريقي الآسيوي التاريخي الذي انعقد عام 1955 في إندونيسيا، وضمن حركة عدم الانحياز. غير أنّ هذا التقليد التضامني تراجَعَ بعدما وضعت الحرب الباردة أوزارها، في ظلّ تهميش حركة عدم الانحياز، وانحسار الاهتمام بالقضية الفلسطينية غداة التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، والاحتكار الأمريكي لـ«عملية السلام».

تُقيّم هذه الورقة تجدّد التضامن في دول الجنوب العالمي مع فلسطين في الآونة الأخيرة من خلال قراءة استجابات الدول.[2] وتَطرح أسئلة عن مدى هذا التجدّد وتأثيره، وعن دوافعه وقيوده، بالإضافة إلى آثاره على فلسطين والنظام العالمي على نطاق أوسع.

وتشير هذه الورقة إلى أنّه على الرغم من التصاعد الملحوظ في تضامن دول الجنوب العالمي مع فلسطين، فإنّ تأثيره على السياسات الإسرائيلية يبقى محدوداً، لا سيما وأنّ العقوبات المادية الآيلة إلى تغيير السياسات الإسرائيلية لم تتبنّاها سوى عدد من الدول. بيد أنّ هذه الاستجابات أسهمت في الحؤول دون تآكل القانون الإنساني الدولي في الوقت الذي لم تمتنع فيه القوى العظمى ومعظم حلفائها الرئيسيين عن حماية هذه المعايير فحسب، بل تواطأت في بعض الحالات في انتهاكها بشكلٍ صارخ. وبذلك، تدافع دول الجنوب العالمي عن مبدأ عالمٍ تحكمه مدوّنة سلوك مشتركة بحدّها الأدنى في خضم الأزمات العالمية المتداخلة.

## «الجنوب الجديد» بوصفه «واقعاً جيوسياسياً»

وُلد «الجنوب العالمي»، الذي كان يُعرف سابقاً بـ«العالم الثالث»، غداة إنهاء الاستعمار في آسيا وأفريقيا.[3] وشكّل «مؤتمر باندونغ» الأفريقي الآسيوي عام 1955 محطة مفصليّة في تاريخ تضامن العالم الثالث. في وقتٍ لاحق، تأسّست حركة عدم الانحياز عام 1961، واستضافت كوبا التيارات الأكثر ثوريةً من العالم الثالث في مؤتمر القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا عام 1966. بلغ تضامن الجنوب ذروته في السبعينات، في ظلّ النقاش حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد في الأمم المتحدة وشبه الإجماع على القضية الفلسطينية والنضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

بيد أنّ الجنوب العالمي لم يعد اليوم كما كان في السابق. فقد حلّ ترحيبٌ حذر بالاستثمار والتجارة الأجنبيين محل الدعوات الواسعة إلى الاكتفاء الذاتي. وتمكّنت مجموعة من الدول النامية، معظمها في آسيا، من الخروج من فئة الدول المنخفضة الدخل وتحقيق التصنيع السريع، من خلال إعطاء الأولوية للصادرات على حساب سياسة إحلال الواردات. وقد أدّى ذلك كلّه إلى تزايد التفاوت الاقتصادي داخل الجنوب العالمي، سواء من حيث الثروة أو الدخل.

ينعكس هذا التنوّع أيضاً في تحوّل الهويات الجيوسياسية، ويُعزّزه تلاشي الذاكرة المرتبطة بالاستعمار الرسمي. من هذا المنطلق، باتت دول الجنوب العالمي تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة عوضاً عن محاولة تشكيل كتلة شبيهة بحركة عدم الانحياز.[4] وتُركّز هذه الدول على الصعود الوطني، مع تفسير أضيق للمصالح الوطنية في معظم الحالات. يُمكن وصف الجنوب العالمي الجديد بأنه «واقع جيوسياسي»، تسود فيه نزعة الاعتماد على الذات.[5] هذا هو العالم الذي يتعيّن على الفلسطينيين التعامل معه.

## الحرب القانونية

قوبلت الفظائع المرتكبة في غزة بتجدّد تضامن دول الجنوب في دعم القانون الدولي. وقد شكّلت الحرب القانونية الأداة الأبرز التي استخدمتها دول الجنوب العالمي في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية في غزة. وأظهرت عمليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة دعماً ساحقاً من مختلف أنحاء الجنوب العالمي لوقف القتال وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح جميع الرهائن.[6] وقد اعتُمدت أربعة قرارات رئيسية تُطالب بالهدنة أو بوقف إطلاق النار بأغلبية كبيرة بعد اندلاع الصراع في غزة. واضطلعت الدول العربية، ولا سيما الأردن ومصر، بدورٍ محوري في صياغة هذه القرارات وإدخالها، وحشدت ائتلافات واسعة من الدول الراعية، التي انضمت إليها إسبانيا في وقت لاحق.[7]

اتُخذت الخطوة الرئيسية الأولى في 27 أكتوبر 2023 حين اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى «هدنة فورية ومستدامة» وإلى وقف الأعمال العدائية. وأدان النصّ جميع أعمال العنف ضد المدنيين وطالب الأطراف كافة بالامتثال الفوري والكامل للقانون الدولي. وحظي القرار بدعم واسع من أغلبية دول الجنوب العالمي، إذ نال 96 صوتاً مؤيّداً.[8] غير أنّ مجموعة صغيرة إنما مهمة من الدول امتنعت عن التصويت، بما فيها الكاميرون وإثيوبيا والهند والفلبين، وبنما والأوروغواي وزامبيا. وصوتت ضده عدد من الدول، من ضمنها غواتيمالا وباراغواي وفيجي وعدد من سائر دول جزر المحيط الهادئ.

أما التصويت المهم التالي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 ديسمبر2023، فَدعا إلى «وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية» في الحرب بين إسرائيل وحركة حماس، وإلى «الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وامتثال الأطراف كافة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي». وقد نال القرار دعم أغلبية أكبر من دول الجنوب العالمي، إذ ارتفع عدد الأصوات المؤيّدة إلى 109. ومن جهتها، انتقلت إثيوبيا وفيجي والهند والفلبين وزامبيا إلى تأييد القرار، خلافاً لتصويتها في أكتوبر.[9]

جرى التصويت الرئيسي التالي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد زهاء عام، في 11 ديسمبر 2024، وطالب القرار بـ«وقف فوري لإطلاق النار» في غزة وبإنهاء الحصار الإسرائيلي. واعتُمد بسهولة إذ حظي أيضاً بـ109 أصوات من دول الجنوب العالمي.[10]

استؤنف التحرّك في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب انهيار وقف إطلاق النار المتفاوَض عليه في غزة (الذي دام نحو شهرين) في مارس 2025 بعدما عاودت إسرائيل هجماتها بشكل أحادي. وفي 12 يونيو 2025، شكّل التصويت بنداء الأسماء انتكاسة طفيفة في دعم دول الجنوب العالمي، إذ تراجع عدد الأصوات المؤيّدة إلى 99. وكانت الإكوادور وإثيوبيا والهند وبنما من بين الدول التي انتقلت إلى الامتناع عن التصويت.

يكشف التمعّن في هذه الأرقام عن تضامنٍ متين. لكنّه يظهر أيضاً بعض الاختلافات الخفيّة وإنما المهمة داخل الجنوب العالمي. وقد تجلّى ذلك في ديسمبر 2023 خلال التصويت على تعديل قدّمته الولايات المتحدة ويُشير إلى حركة حماس بالاسم (ولكن ليس إسرائيل) ويدين «هجماتها الإرهابية الشنيعة».[11] وقد عارض هذا التعديل حزامٌ متّصل من الدول ذات الأغلبية المسلمة يمتدّ من موريتانيا في أقصى غرب أفريقيا إلى باكستان، بالإضافة إلى إندونيسيا وماليزيا. وانضمّت إلى هذه المجموعة جنوب أفريقيا وكوبا وبوليفيا ونيجيريا وأوغندا وبعض الدول الأخرى ذات الأغلبية غير المسلمة. غير أنّ باقي دول الجنوب العالمي، بما فيها دول رئيسية مثل الهند والفلبين وسنغافورة وتشيلي والبيرو وكينيا وغانا، أيّدت التعديل الأمريكي، فيما امتنعت البرازيل وكولومبيا والمكسيك وجامايكا وإثيوبيا وتايلاند، وغيرها من البلدان، عن التصويت.[12]

إذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرب ما يكون إلى برلمان عالمي، فإنّ محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية تُمثّلان سلطة العالم القضائية. وقد شكّل تقديم جنوب أفريقيا دعوى بحق إسرائيل لدى محكمة العدل الدولية في ديسمبر 2023، بشأن انتهاكها المزعوم لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، تطوّراً تاريخياً. واستندت بريتوريا علناً في ملف الدعوى إلى السياق التاريخي والأسباب الجذرية، بما في ذلك إشارات إلى الاستعمار والفصل العنصري.

إلا أنّ هذه القضية تخطّت النطاق الثنائي بأشواط. فقد تدخّلت دول متعدّدة من الجنوب العالمي رسمياً لدعم الدعوى المقدّمة من جنوب أفريقيا، من بينها بليز وبوليفيا وتشيلي وكولومبيا وكوبا وليبيا والمكسيك وجزر المالديف. وفي يوليو 2025، أعلنت البرزيل عن نيّتها الانضمام إلى القضية.[13] وعلاوة على ذلك، رفعت نيكاراغوا دعوى منفصلة ضد ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية في أبريل 2024 بشأن انتهاك برلين المزعوم لالتزاماتها من خلال مواصلة دعم إسرائيل، وطالبتها بوضع حدّ لمبيعات الأسلحة إلى إسرائيل.[14]

تُشكّل المحكمة الجنائية الدولية، التي تحاكم الأفراد وليس الدول، محوراً من محاور الحرب القانونية التي يقودها الجنوب العالمي. ففي نوفمبر 2023، رفعت جنوب أفريقيا وبوليفيا وبنغلادش وجزر القمر وجيبوتي إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم محتملة ارتُكبت بحق الفلسطينيين. وفي يناير 2024، تقدّمت المكسيك وتشيلي بطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتُكبت في فلسطين منذ 13 يونيو 2014.[15] وفي خطوة مثّلت انتصاراً كبيراً للجهات المُشتكية، أصدر المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف دولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق (بالإضافة إلى ثلاثة من قادة حركة حماس، بمن فيهم قائدها العسكري) بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب مزعومة.[16]

## الإجراءات المادية

ذهبت مجموعة من الدول أبعد من الخطوات الدبلوماسية والقانونية واتخذت إجراءات مهمة من الناحية المادية في ما يتعلّق بإسرائيل. من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استدعت كل من بليز والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وبوليفيا وهندوراس وتشاد وجنوب أفريقيا سفيرها، بينما قطعت أو علّقت بليز وبوليفيا وجنوب أفريقيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ومن جهتها، استدعت تشيلي ملحقيها العسكريين.

كما اتّخذت بعض الدول إجراءات اقتصادية بحق إسرائيل. فقد فرضت ماليزيا حظراً بحرياً على السفن التابعة لأكبر شركة شحن إسرائيلية، «زيم».[17] وفي يونيو 2024، أعلنت كولومبيا عن حظر صادرات الفحم إلى إسرائيل (التي تقدَّر قيمتها بـ300 مليون دولار سنوياً) وأنهت اتفاقية التجارة الحرة معها في أكتوبر 2025.[18] أما رئيس تشيلي فقد قدّم مشروع قانون يحظّر كل السلع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة.[19] ومن جهتها، وقّعت البرازيل على اتفاقية تجارة حرة مع السلطة الفلسطينية في بادرة دعم لفلسطين.[20] وأعلنت إندونيسيا عن نيّتها معالجة ألفي جريح فلسطيني من غزة في منشأة طبية على أراضيها.[21] كما فرضت تشيلي قيوداً على علاقاتها الدفاعية مع إسرائيل، فألغت تدريبات عسكرية وتوقّفت عن شراء الأنظمة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.[22]

وفي يناير 2025، أسّست مجموعة من دول الجنوب العالمي «مجموعة لاهاي» تضامناً مع فلسطين واعتراضاً على الإجراءات الإسرائيلية في غزة.[23] ووصفت جنوب أفريقيا الجهود التي تبذلها المجموعة بأنّها «تدفع القانون الدولي قدماً في عصر الإفلات من العقاب».[24] وخلال اجتماع المجموعة في بوغوتا في يوليو 2025، التزمت 13 دولة بتطبيق ستة إجراءات محدّدة للضغط على الدولة الإسرائيلية بهدف تغيير مسارها.[25] وتضمّنت هذه الإجراءات منع توفير الأسلحة إلى إسرائيل أو نقلها إليها، ومنع عبور أو رسو أو خدمة أيّ سفينة يُشتبه بنقلها عتاداً عسكرياً إلى إسرائيل، وضمان عدم استخدام أي أموال عامة لدعم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ودعم الإجراءات القضائية الوطنية والدولية لضمان المساءلة والعدالة، بالإضافة إلى مساندة الولايات القضائية الدولية.

## الجهود الفلسطينية

في دول الجنوب العالمي عبر أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بذل السفراء الفلسطينيون ومسؤولون آخرون جهوداً منسّقة بغية الدفاع عن القضية الفلسطينية في وسائل الإعلام والمناسبات والفعاليات الاجتماعية، وكذلك أمام المسؤولين الحكوميين مباشرة منذ السابع من أكتوبر 2023. وتتعدّد الأمثلة على ذلك في المكسيك وتشيلي والبرازيل والهند وإندونيسيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، وغيرها من الدول.[26]

كما اضطلعت مجموعات المجتمع المدني الفلسطيني بدورٍ رئيسي في رسم ملامح النقاش ونتائج السياسات في الجنوب العالمي. على سبيل المثال، تحتفظ "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" بمنسّقين ناشطين مخصّصين لكلّ منطقة في الجنوب العالمي حيث حشدت الدعم على مدى سنوات. وفي العام 2020، وقّع عشر رؤساء سابقون، وأكثر من 700 عضو في البرلمان، وشخصيات بارزة، وقادة المجتمع المدني من شتى أنحاء الجنوب العالمي، على بيانٍ تبنّوا فيه مطالب الحركة باتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل بسبب ممارساتها القمعية في فلسطين.[27]

## في النفوذ والمقاربات التحليلية

ما الأنماط التي يمكن استنتاجها من السجل التجريبي لاستجابات الجنوب العالمي إزاء غزة؟ بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أنّ المطالبة بوقفٍ فوري لإطلاق النار، وتوفير المساعدات الإنسانية، والإفراج عن جميع الرهائن، شكّلت موقفاً ثابتاً من معظم دول الجنوب العالمي، وهو ما رفضته إسرائيل وداعموها الغربيون رفضاً منهجياً.

أما في ما يتعلّق بالإجراءات الملموسة التي تتخطّى الحرب القانونية، فإنّ عدداً أقل من دول الجنوب العالمي قد تحرّك فعلاً. وتمثّل «مجموعة لاهاي» خطوة مهمة ومتعدّدة الأطراف في هذا الاتجاه. بمعنى آخر، يحاول هذا الائتلاف التدخّل حيثما فشلت الأمم المتحدة. بيد أنّ الدول الثلاث عشرة الموقّعة على تعهّد «مجموعة لاهاي» تشكّل أقليّة واضحة، بحيث لا تمثّل سوى 11,5 في المئة و20 في المئة من سكان الجنوب العالمي وناتجه المحلي الإجمالي، على التوالي.[28]

وتواجه «مجموعة لاهاي» عائقاً إضافياً يتمثّل في ضعف التأثير المادي المباشر للجنوب العالمي على إسرائيل مقارنة بالولايات المتحدة والقوى الأوروبية الكبرى، مثل ألمانيا.[29] ولا تُعدّ سوى الهند والبرازيل من بين أكبر خمس عشرة وجهة للصادرات الإسرائيلية،[30] فيما تندرج تركيا والهند وفيتنام ضمن أكبر خمسة عشر مصدراً لواردات إسرائيل.[31] من اللافت أنّ الهند تُعدّ المشتري الأكبر للأسلحة الإسرائيلية في العالم. ومن ناحيتها، تمثّل الفلبين عميلاً مهماً للصناعات الدفاعية الإسرائيلية. ومن بين هذه الدول الخمس في الجنوب العالمي التي تربطها بإسرائيل علاقات مادية وثيقة، فإنّ تركيا والبرازيل فقط حضرتا اجتماع بوغوتا، ووحدها تركيا وقّعت على الإجراءات الست الملموسة لـ«مجموعة لاهاي».

صوّتت ما بين 25 و30 دولة من دول الجنوب العالمي، أي ما يقارب 20 في المئة من المجموع، أحياناً فقط أو لم تصوّت بتاتاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح وقف إطلاق النار في غزة.[32] ويُعزى هذا الغموض أو هذه المعارضة إلى مجموعة من العوامل المختلفة، من بينها السياسة الداخلية. لقد طوّرت الحكومة اليمينية المتشدّدة في الهند تقارباً أيديولوجياً عميقاً مع إسرائيل منذ تسلّمها مقاليد السلطة عام 2014، علماً أنّ مسار العلاقات كانت يسير في هذا الاتجاه منذ اعتراف الهند بإسرائيل عام 1992.[33] كما توفّر إسرائيل للهند أسلحة ومساعدة تكنولوجية متقدّمة من دون شروط تُذكر.

خلال الحرب الباردة، كانت دول متعدّدة في أمريكا اللاتينية، التي كانت ترزح آنذاك تحت أنظمة ديكتاتورية عسكرية مدعومة من الولايات المتحدة، موالية لإسرائيل باعتبارها حصناً منيعاً في وجه الشيوعية. تُعزى الآراء المعاصرة حول إسرائيل في المنطقة إلى دوافع أكثر تنوّعاً. لطالما كان اليسار في المنطقة من أشد المعارضين للممارسات الإسرائيلية في فلسطين. وكانت الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية، مثل بوليفيا وكولومبيا وكوبا ونيكاراغوا، في طليعة النشاط السياسي المتعلّق بهذه المسألة، متأثّرة بتاريخ الدعم الإسرائيلي للأنظمة الديكتاتورية العسكرية في عددٍ من هذه البلدان. من جهة أخرى، أبدى الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي، وبدرجة أقل الرئيس الإكوادوري دانيال نوبوا، تقارباً أيديولوجياً قوياً مع إسرائيل. علاوة على ذلك، أصبحت شرائح واسعة من سكان أمريكا اللاتينية من المسيحيين الإنجيليين، ما أدى إلى صعود الصهيونية المسيحية في المنطقة.

كما أنّ الصهيونية المسيحية تحظى بنفوذٍ ملحوظ في منطقة المحيط الهادئ، حيث تسود الميول الإنجيلية العميقة بين المواطنين. علاوة على ذلك، تُقيم دول متعدّدة في المحيط الهادئ، مثل بابوا غينيا الجديدة وبالاو، علاقات أمنية وثيقة واعتمادية مع الولايات المتحدة، ما يدفعها إلى اتخاذ مواقف حيادية أو موالية لإسرائيل والولايات المتحدة.[34]

وتؤدّي الروابط الشخصية المتينة دوراً أساسياً كذلك. في سجّل رئيس الكاميرون، بول بيا، الذي يعدّ حكمه من الأطول في العالم، تاريخٌ من الموالاة لإسرائيل امتدّ على أربعة عقود. لم تعترف الكاميرون، شأنها شأن إريتريا في أفريقيا، بفلسطين يوماً. ومن جهتها، نسجت إثيوبيا روابط تاريخية عريقة بإسرائيل. امتنعت عن التصويت على قرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم عام 1947 ولم تعترف بإسرائيل إلا في العام 1961.

على مستوى أعمق، تبرز مقاربتان متنافستان في التعامل مع القضية الفلسطينية. فعندما يُقدَّم إطارٌ على أنّه «إرهابي»، تميل بلدان متعدّدة من الجنوب العالمي إلى انتهاج مقاربة دولتية مناهضة للإرهاب، ما يدفعها إلى إظهار تعاطف أكبر مع إسرائيل ويؤدي إلى انقسام ائتلاف الجنوب العالمي على نحو شبه متساو. تُفسّر مخاوف حقبة ما بعد الاستعمار هذا التحوّل إلى حدّ ما، مقرونة بحالة عامة من القلق من عنف الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويُعدّ جزء كبير من هذه الدول ثمرة التقسيم الاستعماري والاستراتيجيات القائلة بمبدأ «فرّق تسد»، ما أسفر عن مشاريع غير مكتملة لتحقيق وحدة الأراضي وبناء الأمم. وقد تجلّت هذه المقاربة خلال التصويت على التعديل الأمريكي المذكور آنفاً والذي يدين حركة حماس في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2023.[35] كما ظهر ذلك في التوصيف الذي اعتمدته دول رئيسية مثل البرازيل والهند وسنغافورة لهجوم حركة حماس في السابع من أكتوبر 2023 على أنّه هجوم إرهابي، في ردود فعلها الأولية.[36]

من ناحية أخرى، تميل دول الجنوب العالمي إلى الالتفاف حول موقف تضامني حين يتمثّل إطار النقاش بالاستعمار الجديد أو الاحتلال الأجنبي المدعوم من الغرب. وتُعد فلسطين من أقدم قضايا إنهاء الاستعمار التي ما زالت عالقة بموجب القانون الدولي، ولديها تاريخ طويل من الدعم في الجنوب العالمي، وما زالت هذه الذكريات حيّة.

قد يعكس الطيف الممتد من التضامن إلى اللامبالاة صراعاً بين ما بعد الاستعمارية والواقعية. لا شك في أنّ معظم دول الجنوب العالمي تمتلك الاثنين معاً إلى حدّ كبير، إلا أنّ الواقعية تشهد صعوداً بينما تتراجع ما بعد الاستعمارية في ظلّ الانحسار التدريجي لذكريات الحقبة الاستعمارية الرسمية.

## الخاتمة
## كأس نصف ممتلئ

يُطرح سؤال في غزة على نطاق واسع: كيف يمكن أن يكون المجتمع الدولي عاجزاً إلى هذا الحد في وجه فظائع مماثلة؟ لكن في عالمٍ تسود فيه النزعة الواقعية ومنطق الاتكال على النفس، لا ينبغي توقّع أمراً مختلفاً. وينطبق ذلك بشكل خاص على دول الجنوب العالمي التي لديها الكثير لتخسره، ونفوذ محدود لتمارسه، والقليل لتكسبه في مواجهة إسرائيل وداعميها الغربيين النافذين. ومن شأن دوافع مبنيّة على المصالح البحتة أن تدفع دول الجنوب العالمي إلى اللامبالاة في وجه معاناة غزة وفلسطين.

تكمن المفاجأة إذاً في أنّ مجموعة كبيرة من دول الجنوب العالمي قد تصرّفت ضد مصالحها المادية، ورفعت صوتها عالياً لإدانة إسرائيل أو ملاحقتها قضائياً، وحتى لفرض عقوبات عليها. وكما ذُكر أعلاه، يشير ذلك إلى أنّ مقاربة ما بعد الاستعمار والإيمان بأهمية القانون الدولي لا يزالان حاضرين بقوة في الجنوب العالمي.[37]

في حين أنّ الدول العظمى قادرة على البقاء والدفاع عن نفسها في عالمٍ تغيب فيه سيادة القانون، فإنّ القوى المتوسّطة والدول الصغرى عاجزة عن ذلك. وهذا يمنح الدول البعيدة النظر منها حافزاً للدفاع عن القانون الدولي عندما يُنتهك بشكلٍ صارخ من أجل منع نشوء عالمٍ مستقبلي حيث يمكن أن يتعرّض أي كان لهيمنة الأقوياء المطلقة على الضعفاء.

تُدرك الدول التي تتّخذ إجراءات رداً على ما يجري في غزة، قيود الحرب القانونية وحدود نفوذها في تغيير السلوك الإسرائيلي. غير أنّ اللجوء إلى الأدوات الدبلوماسية والقانونية يُمكّن هذه الدول أيضاً من ضمان صمود القانون الإنساني الدولي، على الرغم مما يتعرّض له من انتهاكات. من جهتها، تقرّ إسرائيل بخطورة أفعالها، وإلا لما حاربت بهذه الشراسة أمام محكمة العدل الدولية، مستعينةً بأفضل المحامين.

من خلال فرض نقاش دولي مستمر ومنظّم حول الفظائع المرتكبة في غزة، نجح الجنوب العالمي في ضمان صمود القانون الدولي لمواصلة النضال في انتظار عالمٍ تعترف فيه جميع القوى، كبيرة كانت أم صغيرة، اعترافاً كاملاً بضرورة وجود حدّ أدى من القواعد المشتركة التي ينبغي الالتزام بها. ويكتسب ذلك طابعاً ملحّاً لا سيما عندما نتعرّض جمعينا، من دون أيّ استثناء، لتهديدات متزايدة تتمثّل في التحديات العالمية من حروب وتدهور بيئي وأمراض.

## الهوامش

1. International Court of Justice, *APPLICATION OF THE CONVENTION ON THE PREVENTION AND PUNISHMENT OF THE CRIME OF GENOCIDE IN THE GAZA STRIP: SOUTH AFRICA v. ISRAEL*, (The Hague: International Court of Justice, December 29, 2023), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20231228-app-01-00-en.pdf,

2. The emphasis of this study is the Global South outside the MENA region.

3. Some analysts prefer the older term "Third World," as they see "Global South" as, among other things, a rebranding exercise to win acceptance among the great powers. This paper will use both terms interchangeably. Membership in the G77, a UN group of developing countries founded in 1964, is a good approximation of who belongs to the Global South. China is not considered a Global South country in this analysis. See https://www.g77.org/ ; https://foreignpolicy.com/2024/10/10/china-is-not-the-global-south/

4. Initiatives such as BRICS appear to be a counter example. However, BRICS, a loose coalition between the eight Global South middle powers and the "Global East" of China and Russia, represents a cooperative effort aimed more at economic problem-solving than anything else. See https://foreignpolicy.com/2025/07/02/brics-america-first-trade/

5. Sanrang Shidore, "The Return of the Global South," *Foreign Affairs*, August 31, 2023, https://www.foreignaffairs.com/world/return-global-south-critique-western-power?check_logged_in=1. ; Sarang Shidore, "What does the Global South want?" *International Politics and Society*, August 26, 2024, https://www.ips-journal.eu/topics/foreign-and-security-policy/what-does-the-global-south-want-7733/.

6. The focus in this paper is the UNGA rather than the UNSC, where several resolutions were also introduced, but failed to pass due to a U.S. veto. The UNGA is the best reflection of Global South perspectives due to its universal membership.

7. Algeria, as non-permanent member of the UN Security Council in 2024 and 2025, took a lead role in resolutions on Gaza introduced in that body. All such resolutions were vetoed by the United States.

8. Eight Global South states voted no, 16 abstained, and 13 did not vote.

9. Though Argentina, reflecting a change of government during an intervening election, switched to vote no. Six Global South states voted no, 12 abstained and six did not vote.

10. Also, a December 17, 2024, UNGA resolution on a broader but related matter of the right of the Palestinian people to self-determination received as many as 115 affirmative votes from the Global South. See https://digitallibrary.un.org/record/4069726?ln=en. In this and other tallies in this study, a total of 133 votes are attributed to Global South states.

11. Sarang Shidore and Dan M. Ford, "Mapping it: Striking US isolation in UN vote," *Responsible Statecraft*, December 15, 2023, https://responsiblestatecraft.org/un-vote-global-south/.

12. The Global South vote tally on the U.S. amendment was as follows: Yes = 32, No = 56, Abstain = 25, Did Not Vote = 20, implying a defection of 53 states from the Yes votes on the December 12, 2023, UNGA resolution.

13. Lisandra Paraguassu, "Brazil to join South Africa's Gaza genocide case against Israel at ICJ," *Reuters*, July 24, 2025, https://www.reuters.com/world/americas/brazil-join-south-africas-gaza-genocide-case-against-israel-icj-2025-07-23/.

14. Matt Murphy, "Germany faces genocide case over Israel weapon sales," *BBC*, April 9, 2024, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68759146.

15. The referral does not name any specific perpetrators, so the ICC could investigate such violations by both Israel and Hamas or any other entity since June 13, 2014.

16. International Criminal Court, "Statement of ICC Prosecutor Karim A.A. Khan KC on the issuance of arrest warrants in the Situation in the State of Palestine," Press Release, November 21, 2024, https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-issuance-arrest-warrants-situation-state-palestine.

17. "Malaysia bans Israel-flagged ships from its ports in response to Gaza war," *Al Jazeera English*, December 20, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/12/20/malaysia-bans-israeli-affiliated-and-israel-bound-ships-from-its-ports.

18. Eman Abusidu, "'Not a single ton:' Colombian President orders navy to ban coal shipments to Israel," *Middle East Monitor*, July 25, 2025, https://www.middleeastmonitor.com/20250725-not-a-single-ton-colombian-president-orders-navy-to-ban-coal-shipments-to-israel/. ; "Colombia expels all remaining Israeli diplomats, severs free trade agreement," *The Cradle,* October 2, 2025, https://thecradle.co/articles-id/33467.

19. Laura Gamba Fadul, "Chile to ban goods from Israeli-occupied territories," *Anadolu Ajansi,* June 3, 2025, https://www.aa.com.tr/en/americas/chile-to-ban-goods-from-israeli-occupied-territories/3588098.

20. Reuters, "Brazil adopts free trade with Palestinian Authority in show of support," July 9, 2024, https://www.reuters.com/world/brazil-adopts-free-trade-with-palestinian-authority-show-support-2024-07-08/.

21. Khamis Saeed, "Indonesia readies island medical facilities for 2,000 wounded Gazans," *Al-Monitor*, August 7, 2025, https://www.al-monitor.com/originals/2025/08/indonesia-readies-island-medical-facility-2000-wounded-gazans.

22. "Colombia pauses buying Israeli weapons and president calls war in Gaza 'genocide'," *AP News,* February 29, 2024, https://apnews.com/article/colombia-petro-israel-netanyahu-hamas-palestinian-59425fba3eee60114a3444d1c935364d.

23. Chloe Ross Bohn and Eric Omorogieva, "The Hague Group: A Unified Stand for Paletine Across Continents," *The SAIS Observer*, https://saisobserver.org/2025/02/12/the-hague-group-a-unified-stand-for-palestine-across-continents/.

24. Laura Gamba, "Members of the Hague Group declare six 'concrete' steps against Israel at Bogota summit," *Middle East Eye*, July 16, 2025, https://www.middleeasteye.net/news/gaza-war-several-states-announce-six-concrete-steps-against-israel-bogota-summit.

25. The 13 states are Bolivia, Colombia, Cuba, Indonesia, Iraq, Libya, Malaysia, Namibia, Nicaragua, Oman, Saint Vincent and the Grenadines, South Africa, and Turkey.

26. *__Addendum:__ In Latin America, Palestine's Ambassador to Mexico, Nadya R.H. Rasheed, went to Guadalajara to meet with human rights organizations and request humanitarian aid for Gaza, addressed the country's most prominent public university in Mexico City, and met with the President of the Mexican Senate and Mexican President Claudia Sheinbaum to win broader support in the country.

Palestine's Ambassador to Chile, Vera Baboun, spoke at a Catholic mass held at a cathedral in Santiago meant to bring together Chile's Muslim and Christian communities, and gave interviews to multiple Chilean media outlets. She also met top Chilean and UN officials, including the Chilean foreign minister, Alberto van Klaveren, and spoke of the importance of international recognition for a Palestinian state. At the invitation of the Palestinian-Chilean Community, the ambassador raised the Palestinian flag on the town hall of San Felipe. Chile hosts the largest community of Palestinian descent outside the Arab world.

In next door Brazil, President Lula de Silva met with Palestine's Ambassador to Brazil Ibrahim Alzeben to discuss the ongoing crisis in Palestine. The ambassador also addressed the ruling party's (Worker's Party, or PT) national meeting. Palestine's Minister of State for Foreign Affairs Varsen Aghabekian visited Brazil in March 2025 and held a press conference focused on Israel's atrocities in Gaza, Palestinian statehood, and Brazil-Palestine relations.

Palestinian diplomats have also been active in Asia. Palestine's ambassador to India, Adnan Abu Al Hijah, gave interviews to prominent Indian newspapers The Hindu and Indian Express, in which he emphasized India's role as a friend to both Palestine and Israel before advocating for India to mediate peace efforts.

Palestine's Ambassador to Indonesia, Dr. Zuhair S.M. Al Shun met with the President of Indonesia, Prabowo Subianto, and the Minister of Foreign Affairs, Sugiono, and expressed Palestine's gratitude for Indonesia's solidarity with Palestine and its people. Secretary of the Communist Party of Vietnam (CPV) Central Committee, Phan Dinh Trac, met with the Palestinian Liberation Organization Secretary General Azzam Najib Mustafa Al-Ahmad in Hanoi. During the meeting, Secretary Trac reaffirmed Vietnam's steadfast support for Palestine and the Palestine liberation movement.

In Africa, the Palestinian ambassador to Nigeria, Abdullah Abu M Shawesh, was active in print and broadcast media on making his case. He also met with the Nigerian Minister of Foreign Affairs, Yusuf M. Tuggar. Palestine's Embassy in South Africa hosted an event in support of South Africa's legal case at the ICJ. The attendees watched the first hearing of the South African case against Israel. The Palestinian ambassador Hanan Jarrar also engaged with multiple media outlets in the country.

27. BDS Movement, ""All oppression will end, we must keep fighting": A year of the Global South Response," ," accessed November 25, 2025, https://bdsmovement.net/A-Year-of-the-Global-South-Response

28. BDS Movement, ""All oppression will end, we must keep fighting": A year of the Global South Response," ," accessed November 25, 2025, https://bdsmovement.net/A-Year-of-the-Global-South-Response

Calculation by author based on World Bank data. The corresponding fractions as compared to the world are 7.5% and 5.3%.

29. Indirect pressure could be applied through Israel's Western backers, for example, by withholding trade and investment ties from such states, though this will carry its own costs.

30. "Which countries trade the most with Israel and what do they buy and sell?" *Al Jazeera English,* May 22, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/5/22/which-countries-trade-the-most-with-israel-and-what-do-they-buy-and-sell.

31. Turkey is included in the Global South for the purposes of this paper, though it is arguably does not belong due to its membership of NATO. For a longer treatment of the definition of the Global South, see https://www.foreignaffairs.com/world/return-global-south-critique-western-power.

32. The ambiguous and opponent group is larger if the UNGA request on December 30, 2022, for an ICJ advisory opinion on Israeli policies in Palestine is also considered. The Global South tally on this resolution was as follows: Yes = 71, No = 11, Abstained = 26, Did Not Vote = 25. Key states such as Brazil (at the time under President Bolsonaro), India, Cote D'Ivoire, Ethiopia, Ghana, Tanzania, Philippines, and Thailand abstained, whereas Costa Rica, DRC, Kenya, Liberia, Togo and several Pacific Island states voted No. See https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/A.RES.77.247.pdf

33. The main Indian opposition party, the Congress Party, has more recently taken a tough stand on Israel. See https://x.com/INCIndia/status/1933786778869354770. It is also noteworthy that India voted yes on other important UNGA resolutions on Palestine during the Gaza conflict, including a resolution on December 4, 2024, condemning Israeli settlements in occupied Palestinian territories as illegal which garnered 97 yes votes from the Global South.

34. This is also true to a degree for the Philippines.

35. The Global South vote on the UNGA resolution calling for an immediate ceasefire was as follows: Yes = 109, No = 6, Abstain = 12, Did Not Vote = 6. The tally on the U.S. amendment was 32—56—25—20, implying a defection of 55 states.

36. Sarang Shidore, "How the Global South is reacting to events in Israel and Gaza today," *Responsible Statecraft,* October 9, 2023, https://responsiblestatecraft.org/hamas-israel-global-south/

37. "...the most consequential event of the twentieth century might not be the First or the Second World War, the Shoah, the Cold War, or even the collapse of communism, but decolonization." --- Pankaj Mishra, *The World After Gaza* (London: Penguin, 2025), p. 210.

## حول المؤلف

### سارانج شيدور

سارانج شيدور هو مدير برنامج الجنوب العالمي في معهد كوينسي. كان سابقاً أستاذاً غير متفرّغ في جامعة جورج واشنطن، حيث درّس مادة حول الجغرافيا السياسية لتغيّر المناخ. يركّز في بحوثه وكتاباته على الجغرافيا السياسية في الجنوب العالمي وآسيا، وعلى تغيّر المناخ. نُشرت مقالاته في «فورين آفيرز» و«فورين بوليسي» و «ذا نيويورك تايمز» و «ذا ناشيونال» و«ساوث تشاينا مورنينج بوست» و«ذا ديبلومات» و«مجلس العلاقات الخارجية» و«إينرجي بوليسي» و«إينرجي ريسيرش آند سوشال ساينس» وغيرها من وسائل الإعلام الدولية. ويشغل حالياً منصب شريك في قيادة مسار مراكز الفكر (T20) ضمن اجتماعات مجموعة العشرين (G20). وقبل ذلك، كان شيدور مدير الدراسات في معهد كوينسي، وخبير بحوث أول في جامعة تكساس في أوستن، ومحلّلاً عالمياً أول في شركة «ستراتفر إنك» المتخصّصة في المخاطر الجيوسياسية. كما أمضى عقداً ونيّف في مجالَي الهندسة وإدارة المنتجات في قطاع التكنولوجيا.

قدّم كل من زكريا رحيمي وبان ثو المساعدة البحثية في إعداد هذا العمل.

الفصل السابع

# النشاط الفلسطيني في الغرب بعد السابع من أكتوبر: الفرص والتحديات

زها حسن

أشخاص يشاركون في مسيرة "تضامن مع فلسطين" في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، 4 نوفمبر 2023. (تصوير: إيمي أوزبورن / وكالة الصحافة الفرنسية.

## المقدّمة

لا يشكّل الفلسطينيون المقيمون خارج الشرق الأوسط سوى نسبة ضئيلة من إجمالي عدد المغتربين، تتراوح بين 5 و8 في المئة، أي ما بين 740 ألف و1,1 مليون نسمة.[1] لكن بما أنّ معظمهم يعيشون ضمن أنظمة ديمقراطية ليبرالية، فإنّهم يمارسون تأثيراً على النشاط العالمي بما يفوق حجمهم، دعماً لحقوق الفلسطينيين الوطنية، ولا سيما الحق في تقرير مصيرهم. كما اضطلعوا بدورٍ محوري في رسم ملامح النقاش العالمي حول قضية فلسطين-إسرائيل. وفي ظلّ تفاقم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية وتنوّع التجارب المعيشية، منح النشاط السياسي والعمل التنظيمي للجاليات الفلسطينية في الشتات مساحة جامعة وفرصة لتعزيز التماسك الاجتماعي خارج وطنهم الأم. لقد تغيّرت سمات نشاط الشتات ونوعيّته مع اختلاف موجات هجرة الفلسطينيين إلى الغرب والأحداث السياسية والتدهور المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى سياسات التمييز التي تنتهجها الدول المضيفة بهدف تقييد هذا النشاط أو قمعه.[2]

ينظر هذا الفصل في الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا بهدف فهم: (1) كيفيّة تطوّر نشاط الشتات الفلسطيني والدور الذي يضطلع به في الحركة العالمية من أجل حقوق الفلسطينيين؛ (2) التحديات والفرص التي يواجهها الناشطون منذ السابع من أكتوبر 2023؛ (3) مستقبل «خطة السلام» الأمريكية للفلسطينيين والإسرائيليين في ظلّ تدهور النظام القانوني الدولي.

## التاريخ الحديث وسمات الشتات الفلسطيني في الغرب

وصل المهاجرون الفلسطينيون إلى الغرب في أواخر الستينات غداة حرب 1967 بين العرب وإسرائيل، في ظلّ غياب مؤسسات وطنية قادرة على دعم النشاط السياسي أو توجيهه في دول المهجر. وكانت الجاليات الفلسطينية الصغيرة المقيمة أصلاً في أمريكا الشمالية والجنوبية ذات أغلبية مسيحية، وكان عدد من أفرادها قد تلقّى تعليماً ما بعد الثانوي، ما سهّل اندماجهم الاجتماعي بمساعدة الكنائس المحلية في أغلب الأحيان. وتركّز نشاطهم على الكتابة السياسية والانخراط المباشر مع صنّاع السياسات والمسؤولين أكثر منه على الاحتجاج في الشارع.[3] غير أنّ الموجات اللاحقة من الصراعات الإقليمية والاضطرابات السياسية كثّفت هجرة الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة وأوروبا، بما في ذلك الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عام 1970، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 والحرب الأهلية، والاحتلال العراقي للكويت عام 1990، وما أعقبه من طرد جماعي للفلسطينيين من دول الخليج.[4]

في أعقاب استيلاء حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969، ثم الاعتراف الدولي بها عام 1974، وافتتاح مكاتب دبلوماسية في العواصم الغربية، اكتسبت الجاليات الفلسطينية مظلّة مؤسساتية أتاحت لها تنسيق نشاطها الثقافي والسياسي ودعمه. وفي صلب هذه الجهود، برز دور «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» (GUPS)، وهو عضو مؤسّس في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي ربط الطلاب الجامعيين حول العالم بالحركة الوطنية، وعزّز البرامج الثقافية، وساعد في توجيه النشاط نحو فلسطين. وفي ذروة النشاط في السبعينات والثمانينات، حافظ طلاب الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذين ينتمي الكثيرون منهم إلى الجيل الأول من المهاجرين إلى الغرب، على روابط فاعلة مع الحركات والفصائل السياسية الفلسطينية، ما أتاح نقاشاً مستداماً حول توجّه الحركة الوطنية وأولوياتها وأهدافها الإستراتيجية.[5]

كانت هذه الحركات قومية ويسارية وعلمانية ومناهضة للاستعمار، وشملت حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني. وبفضل طابعها الثوري، وجدت قضيةً مشتركةً مع نظيراتها في الغرب، بما فيها نشاط الحقوق المدنية والحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا. أما في أوروبا، حيث تُعدّ الجاليات الفلسطينية أصغر حجماً وأكثر تشتتاً، فقد تمّت قنونة النشاط عبر مجموعة من الجمعيات الثقافية ومجموعات التضامن. وفي العام 1986، أُنشئت «هيئة التنسيق الأوروبي للجان وجمعيات فلسطين» بهدف تعزيز عمل مختلف المنظمات. وفي الولايات المتحدة، ساعدت المجموعات الاجتماعية القروية، المنحدرة من بلدات مثل رام الله، والبيرة، ودير دبوان، وبيرزيت، في حشد الاحتجاجات رداً على الأحداث الجارية في الوطن.

شكّل التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 تحوّلاً جذرياً في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية من التحرير الوطني إلى بناء الدولة في غزة والضفة الغربية، بما ترتّب عليه من تداعيات على الجاليات الفلسطينية في الشتات. ونشأ شرخ بين قيادة السلطة الفلسطينية التي تأسّست حديثاً والناشطين المنتمين إلى الفصائل السياسية الفلسطينية وشرائح الشتات المعارضة لاتفاق أوسلو.[6] وقد تمحور الانتقاد الرئيسي حول ما إذا كانت صيغة أوسلو لـ«الأرض مقابل السلام» قد ضحّت بحقوق اللاجئين ومطالبهم، ونقلت مركز ثقل حركة التحرير من قضيّتَي جبر الضرر والعودة إلى فلسطين التاريخية، إلى مشروع بناء الدولة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإذ فقدت منظمة التحرير الفلسطينية مصادر التمويل التقليدية المتأتية من الدول الخليجية، وأُعيد تحويل مساعدات الجهات المانحة نحو بناء الدولة الفلسطينية الناشئة، أُفرغت المنظمة ومؤسّساتها من مضمونها لصالح السلطة الفلسطينية. وبالتالي، أصبح نشاط الشتات منفصلاً عن الإطار السياسي الوطني المنظّم. وفي غياب دور منظمة التحرير الفلسطينية التوجيهي والتنسيقي، فقدت الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة، لفترة معيّنة، قدراً من ترابطها مع حركات النضال الأخرى المناهضة للإمبرالية. ولكن حتى في أوساط المغتربين الذين دعموا عملية أوسلو للسلام والمفاوضات مع إسرائيل، شهد العمل السياسي المنظّم من أجل فلسطين حالة من الجمود خلال سنوات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المتقطّعة.

عاد العمل التنظيمي للحركة الوطنية إلى الواجهة في ظلّ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000. كما استعادت التعبئة دفاعاً عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين زخمها، لا سيما من خلال تأسيس منظمات مقرّها الولايات المتحدة، مثل ائتلاف «العودة» لحق العودة، وهو جمعية ديمقراطية عالمية غير حزبية تضمّ ناشطين قاعديين وطلاباً. وكثّفت المنظمات الفلسطينية، مثل «مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين» في بيت لحم، الإنتاج المعرفي حول حق العودة.

## نشاط الفلسطينيين في الشتات بعد انهيار اتفاق أوسلو

إبان الانتفاضة الثانية وفي أعقابها، تركّز نشاط الشتات الفلسطيني في الغرب بشكلٍ مطّرد على انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، ولا سيّما عمليّات القتل خارج نطاق القضاء وتواطؤ حكومات الغرب في تزويد إسرائيل بالمساعدات العسكرية وبالأسلحة. وفي ظلّ انهيار عملية أوسلو للسلام، انتشر التأطير المناهض للفصل العنصري على نطاقٍ أوسع.[7] وفي الولايات المتحدة، تمحور نشاط الفلسطينيين في الشتات ومجموعات التضامن، على غرار «العودة» و«الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي» (التي سُميّت لاحقاً بـ«الحملة الأمريكية من أجل حقوق الفلسطينيين»)، وهي منظمة جامعة تضمّ أكثر من 200 مجموعة شعبية على امتداد البلاد، إما حول الدفاع عن مطالب حقوقية معيّنة، وأبرزها حقوق اللاجئين، وإما حول فضح تورّط الولايات المتحدة في انتهاكات حقوق الإنسان في الخارج. وتجنّبت معظم الجهود التنظيمية عمداً الترويج لنتيجة سياسية محدّدة، تفادياً للانقسامات الفلسطينية الداخلية على النقاش بشأن حلّ الدولة الواحدة مقابل حلّ الدولتين، أو لأنّ منظمات متعدّدة ضمّت أعضاء غير فلسطينيين الذين لم تكن لديهم مصلحة مباشرة في أيّ إطار سياسي محدّد. وعليه، اتّجه نشاط الفلسطينيين في الشتات وحلفائهم نحو التركيز على دور بلدانهم في دعم الاحتلال العسكري الإسرائيلي وانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان.

حين شنّت الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب» في أعقاب هجمات 11 أيلول 2001، ضاقت المساحة السياسية المتاحة للعمل التنظيمي الفلسطيني في الغرب إلى حدّ كبير. ولمّا بدأت الفصائل الفلسطينية المسلّحة بتنفيذ هجمات انتحارية ضد إسرائيل، نجحت المنظمات الموالية للصهيونية في تصوير أيّ مقاومة فلسطينية في الخارج وحتى الدفاع عن حقوق الإنسان كشكلٍ من أشكال دعم الإرهاب.[8] علاوة على ذلك، بفعل تكثيف المراقبة الأمنية والإجراءات الشرطية المفروضة على المجتمعات العربية والمسلمة في الولايات المتحدة من خلال آليات مثل «فرق العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب»، ودور واشنطن القيادي في مكافحة الإرهاب وتتبّع مصادر تمويل الإرهاب على الساحة العالمية، أصبح من الصعب على فلسطينيي الشتات تنظيم نشاطهم بصفتهم الفلسطينية المعلنة.[9] لذا، كان نشاط الشتات من أجل فلسطين يتمّ في إطار ائتلافات مع منظمات وحركات أخرى قائمة على خلفيات دينية وتُعنى بحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

وفي ظلّ انحسار الانتفاضة الثانية عام 2005، واستئناف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وتراجع التهديد المتصوَّر للإرهاب العابر للحدود على الولايات المتحدة، عاودت الجاليات الفلسطينية العمل التنظيمي السياسي بنشاطٍ أقوى في الغرب. فنسجت شبكات جديدة وأعادت إحياء شبكات أخرى داخل الطوائف المسيحية الكبرى ومنظمات المجتمع العربي الأمريكي، ومنظمة «المسلمون الأمريكيون من أجل فلسطين»، ومنظمة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، في ظلّ نشوء هياكل موازية في مختلف أنحاء أوروبا والمملكة المتحدة. وعلى الرغم من أنّ الفلسطينيين يُعدّون أقليّة داخل هذه المجموعات، فقد شغلوا مناصب قيادية أو كانوا جزءًا من اللجان التوجيهية.[10] وقد تمثّل ركنٌ أساسي من نشاط هذه المنظمات المبكر، لا سيما بعد العام 2005، في دعم الدعوات الفلسطينية العالمية إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).[11]

أما داخل المنظمات ذات التوجّه اليساري، فقد تَجدّد التضامن بين مختلف الحركات، رابطاً النضال الفلسطيني بحملات تركّز على حقوق المرأة، ومناهضة العنصرية ضد السود، والقضايا المتعلّقة بالمهاجرين والشعوب الأصلية.[12] وقد أسهم هذا الانخراط في تعزيز الوعي والتعليم وتقدير التجارب الحياتية للمجتمعات المهمّشة في المجتمعات الغربية، كما شجّع على الفهم المشترك لأنظمة القمع المنتشرة محلياً وخارجياً والرامية إلى السيطرة على هؤلاء السكان. ونظراً لحجم الجاليات الفلسطينية الصغير نسبياً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا، شكّل هذا الإطار التحليلي المتعدّد الجوانب عنصراً حاسماً في بناء النفوذ السياسي والمحافظة على القدرة التنظيمية الطويلة الأجل داخل البلدان المضيفة.

## قمع نشاط الشتات في عصر الإبادة الجماعية: الفرص والتحديات ما بعد السابع من أكتوبر

شكّل نشاط الفلسطينيين في الشتات، لا سيما استثماراتهم في بناء الائتلافات بين مختلف الحركات، وانخراطهم في شبكات التضامن وإنتاج السرديات عبر منصات الإعلام غير التقليدية، عاملاً حاسماً في إعادة صياغة الخطاب الغربي بشأن فلسطين وإسرائيل. وقبل السابع من أكتوبر بوقت طويل، أشارت بيانات استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة إلى تحوّل في التصوّرات تجاه الفلسطينيين و«صراعهم» مع إسرائيل لدى ناخبي الحزب الديمقراطي.[13]

لكن في أعقاب إطلاق حملة الإبادة الإسرائيلية في غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، تسارعت هذه الاتجاهات بصورة لافتة. فبحسب استطلاع للرأي أُجري عام 2025، أبدى 60 في المئة من الديمقراطيين تعاطفاً أكبر مع الفلسطينيين، مقابل 12 في المئة فقط تجاه إسرائيل،[14] فيما عبّر أكثر من نصف البالغين الأمريكيين عن نظرة سلبية تجاه إسرائيل،[15] وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 70 في المئة بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و49 عاماً.[16] وتغيّرت كذلك مشاعر الناخبين الجمهوريين على نحو ملحوظ، إذ أبدى 37 في المئة من الجمهوريين،[17] ونصف الجمهوريين ما دون سن الخمسين، آراء سلبية عن إسرائيل، في مارس 2025. وبات أكثر من 60 في المئة من الأمريكيين متّفقين على أنّ «إسرائيل تضطلع بدورٍ سلبي في التعامل مع التحديات الرئيسية في الشرق الأوسط».[18]

وقد طرأت تحوّلات مماثلة في شتى أنحاء أوروبا، حيث حقّقت أنشطة التضامن بقيادة الفلسطينيين ظهوراً علنياً وتعبئة غير مسبوقة. فشارك مئات الآلاف في احتجاجات داعمة لفلسطين في إيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيرلندا وغيرها من الدول.[19] وعلى سبيل المثال، نُظّم إضراب عام في إيطاليا في أكتوبر 2025 تضامناً مع غزة، وحشد أسطول من النشطاء الدوليين نحو 400 ألف شخص على مستوى البلاد، ما أدّى إلى شلل فعلي في البلاد.[20] وفي المملكة المتحدة، شاركت «حملة التضامن من أجل فلسطين» في حشد أكثر من نصف مليون متظاهر احتجاجاً على الحرب الدائرة في غزة عام 2025.[21] لا تعكس هذه التعبئة غضباً ظرفياً، بل تحوّلاً ثقافياً وسياسياً دائماً في النظرة إلى فلسطين لدى شرائح واسعة من المجتمعات الأوروبية.

يبدو أنّ الضغوط الشعبية المتصاعدة والانتقادات الواسعة النطاق لتقاعس الحكومات دفعت عدداً من الدول الأوروبية والمملكة المتحدة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية عامَي 2024 و2025. وأقدمَ الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء فيه على تنفيذ، أو النظر جدياً في تنفيذ، إجراءات عقابية ضد إسرائيل، بما فيها حظر الأسلحة،[22] وسحب الاستثمارات من الشركات المتواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان،[23] وتعليق بعض الترتيبات التجارية الثنائية.[24] وقد عُمّمت جهود

المجتمع المدني الداعمة لحركة المقاطعة على نطاقٍ أوسع. وانضمّ فنانون أوروبيون، بما في ذلك ممثّلون بارزون، إلى مئات من نظرائهم حول العالم في التعهّد بعدم عرض أفلام مرتبطة بالمؤسسات السينمائية الإسرائيلية أو التمثيل فيها أو التعاون معها.[25] وأطلقت مجموعات حقوق الإنسان ومشجّعو كرة القدم حملة #GameOverIsrael بهدف إقصاء إسرائيل عن البطولات الرياضية الدولية، في حين دعت منظمة العفو الدولية (المملكة المتحدة) والمكلّفون بولايات من الأمم المتحدة إلى منع الفرق الرياضية التابعة للمستوطنات غير قانونية من المشاركة في المسابقات الرياضية الدولية والفعاليات الثقافية.[26]

غير أنّ التقدّم الذي أحرزته الأنشطة الفلسطينية والأنشطة التضامنية معها أثار ردود فعل شرسة ومنسّقة. ففي وجه التدهور المتسارع لصورة إسرائيل لدى الرأي العام الدولي، وما قدّمه ذلك من فرص إستراتيجية للفلسطينيين، ردّ أنصار إسرائيل والمؤسّسات الحليفة لها في الغرب بإجراءات عقابية غير مسبوقة. فقد استغلّ داعمو إسرائيل نفوذهم المؤسساتي والمالي والسياسي المتجذّر لتصوير معظم الانتقادات الموجّهة ضد إسرائيل على أنّها خطاب كراهية معاد للسامية؛ ولتجريم النشاط المؤيّد لفلسطين باعتباره دعماً مادياً للإرهاب؛ ولمنع أيّ مشاركة أكاديمية وثقافية متعلّقة بالتاريخ والهوية والتجارب الحياتية الفلسطينية. وفي الولايات المتحدة، شمل ذلك الجهود الآيلة إلى تسخير القوانين الفيدرالية الخاصة بمكافحة التمييز من أجل حظر انتقاد إسرائيل قانونياً داخل الجامعات.

واضطلعت وسائل الإعلام الغربية التقليدية بدورٍ أساسي في صناعة قبول شعبي لحملة إسرائيل العسكرية الإجرامية ودعم الحكومات الغربية لها. وعلى الرغم من أنّ منصّات التواصل الاجتماعي شكّلت عاملاً حاسماً في دمقرطة تدفّق المعلومات من غزة وفلسطين، فإنّها كثّفت ممارساتها الرامية إلى تعديل المحتوى، مستهدفةً بشكل غير متناسب الخطاب المؤيّد للفلسطينيين، من خلال إزالة المنشورات وتعليق الحسابات والقمع الخوارزمي. وعلى الرغم من توثيق هذه الممارسات،[27] لم ينفك حجمها وتنسيقها يتّسعان.

وتصاعدت كذلك حملات القمع التي تمارسها الدول. ففي الولايات المتحدة، تعرّضت المجموعات الطلابية ومنظمات التضامن الفلسطينية للحظر أو للطعن في وضعها القانوني كمنظمات غير ربحية.[28] على سبيل المثال، صَنّفت الولايات المتحدة وكندا «شبكة صامدون للدّفاع عن الأسرى» كمنظمة إرهابية بسبب ارتباطها المزعوم بـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وهي فصيل سياسي فلسطيني مُدرج سابقاً على قوائم التصنيف، على الرغم من عدم وجود أدلة.[29] وفي المملكة المتحدة، اعتُقلت أعداد كبيرة من الأفراد لمجرّد رفعهم لافتات تُعبّر عن دعمهم لحركة «فلسطين أكشن» (Palestine Action)، وهي مجموعة لا تُعد أنشطتها الاحتجاجية، التي يشمل معظمها إلحاق الضرر بالممتلكات، إرهابية بموجب القانون البريطاني، بحسب تقرير استخباراتي بريطاني مسرّب.[30] أما في ألمانيا، فقد مُنعت مؤسسة أكاديمية من استضافة طبيب بريطاني لديه خبرة مباشرة في غزة لإلقاء محاضرة عبر الفيديو، بحجّة أنّ انتقاده المتوقّع لإسرائيل قد يُفسَّر على أنّه معاداة للسامية.[31] وعلى نطاقٍ أوسع، بات المتقدّمون للحصول على الجنسية الألمانية مُلزمين بالإعلان عن دعمهم لحقّ إسرائيل في الوجود قبل أن يصبحوا مؤهّلين.[32]

تعكس هذه التطوّرات مجتمعةً عمقَ القمع الذي يواجهه نشاط الجاليات الفلسطينية في الشتات واتّساع نطاقه في الوقت الراهن. فعلى أرض الواقع، أقدمت الديمقراطيات الليبرالية، التي تُكرس حرية التعبير رسمياً، على بناء أنظمة موسّعة من الرقابة والمراقبة والعقوبات بهدف حماية إسرائيل من المساءلة. بيد أنّ حدّة ردود الفعل تسلّط الضوء على فعاليّة العمل التنظيمي للجاليات الفلسطينية، إذ إنّ القمع لا يتصاعد رغم نجاح النشاط الفلسطيني، بل لأنّ هذا النجاح بالذات تَمكّن من إعادة تشكيل وعي الرأي العام، وتقويض السرديات الراسخة، وتهديد هياكل مزمنة تُكرّس الإفلات من العقاب.

## الخاتمة

لا شكّ في أنّ نشاط الجاليات الفلسطينية في الشتات قد تجاوز حجمه وثقله بأشواط، من حيث حضوره في المجال العام، ونفوذه داخل المجتمع المدني، وتنامي تأثيره في الأوساط السياسية ودوائر رسم السياسات. ومن خلال نسج الائتلافات، والتدخّل في تشكيل السرديات، والانخراط المستدام في الساحات الثقافية والسياسية على امتدادها، ساهم الشتات في تغيير الخطاب العام على نحوٍ كان يصعب تصوّره قبل عقدٍ من الزمن.

مع ذلك، لا تزال هذه الإنجازات مكبّلة بقيود بنيوية. فما زالت أنشطة المناصرة في الشتات تتعرّض لقمع شديد في الداخل، في حين أنّ غياب مؤسّسة تمثيلية وطنية فلسطينية موثوقة وخاضعة للمساءلة حال دون تحويل المكاسب الخطابية والمعيارية إلى نفوذ سياسي ملموس. وعوضاً عن توظيف الخطاب الجديد القائم على احترام حقوق الإنسان، تماهت القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية مع المبادرات السياسية للقوى الغربية إلى حدّ كبير، بما في ذلك ما يُعرف بخطة ترامب للسلام في غزة التي تقصي فعلياً المؤسسات الوطنية الفلسطينية لصالح جهاز تنفيذي دولي غير خاضع للمساءلة تقوده الولايات المتحدة.[33]

في الوقت الراهن، لا تبذل القيادة الحالية جهوداً جادة في سبيل المصالحة الوطنية الفلسطينية والإصلاح المؤسساتي وإجراء الانتخابات الفلسطينية، فيما لم تتبلور بعد حملات فاعلة بقيادة الشتات للتأثير في صناعة القرار الفلسطيني الداخلي. وتكمن النتيجة في اتّساع الفجوة بين الزخم الدولي والجمود السياسي الداخلي. وما لم تتمكّن الجاليات الفلسطينية في الشتات وأبناء الوطن في فلسطين التاريخية من توجيه قوّتهم الجماعية نحو إحياء مؤسساتهم الوطنية المتعثّرة، من غير المرجّح أن تُترجم المكاسب التي تحقّقت على الصعيد الدولي في إعادة تشكيل الخطاب حول فلسطين وإسرائيل إلى تقدمٍ فعلي نحو التحرير الوطني.

# الهوامش

1. Mohamed Khaled Ghumrawi, "Longing for the Homeland: The Palestinian American Diaspora and Palestinian Advocacy in the United States" (PhD diss., Florida International University, March 2022), 28, https://digitalcommons.fiu.edu/record/13647?v=pdf; "Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) Presents the Conditions of the Palestinian Population on the Occasion of the World Population Day, 11/07/2024," Palestine Central Bureau of Statistics, November 7, 2024, https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5791.

2. For examples of the tools of repression and the impact this has had on pro-Palestinian advocacy, see: Zaha Hassan and H.A. Hellyer, eds., *Suppressing Dissent: Shrinking Civic Space, Transnational Repression and Palestine/Israel* (London: Oneworld Academic, 2024).

3. Maya Berry, "From Exclusion to Erasure: The Attempt to Silence Arab Americans on Palestine," in *Suppressing Dissent: Shrinking Civic Space, Transnational Repression and Palestine-Israel*, eds. Zaha Hassan and H.A. Hellyer (London: Oneworld Academic, 2024), 206.

4. Toufic Haddad, "Palestinian Forced Displacement from Kuwait: The Overdue Accounting," *Al Majdal* 44 (2010), https://badil.org/publications/al-majdal/issues/items/1355.html.

5. Saliem Wakeem Shehadeh, «Researching the General Union of Palestine Students from the Diaspora,»(PhD diss., University of California, Los Angeles, 2023), https://escholarship.org/content/qt9hm9h33z/qt9hm9h33z.pdf.

6. Jamil Hilal, "The Polarization of the Palestinian Political Field," *Journal of Palestine Studies* 39, no.3 (Spring 2010): 24-39, https://palquest.palestine-studies.org/sites/default/files/The_Polarization_of_the_Palestinian_Political_Field-Jamil_Hilal.pdf.

7. Omar H. Rahman, *Apartheid and the Palestine Liberation Movement: Opportunities and Challenges, the Middle East Council on Global Affairs*, Analysis Paper (Doha: Middle East Council on Global Affairs, May 2023), https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2023/05/MECGA_Analysis-Paper-3_Omar-Rahman.pdf.

8. Darryl Li, *Anti-Palestinian at the Core: The Origins and Growing Dangers of U.S. Antiterrorism* Law, Briefing Paper (New York: Center for Constitutional Rights, February 2024), https://ccrjustice.org/anti-palestinian-core-origins-and-growing-dangers-us-antiterrorism-law; Hatem Bazian, "The islamophobia industry and the demonization of Palestine: Implications for American studies," *American Quarterly* 67, no. 4 (2015), https://doi.org/10.1353/aq.2015.0073.

9. Rama Izar, "US Hyper-Surveillance in the Name of Counterterrorism: Responses to State-Sanctioned Repression of Arabs and Muslims Then and Now," *Public Interest Law Reporter* 29, no.2 (2024), https://lawecommons.luc.edu/pilr/vol29/iss2/7.

10. This is based on the author's experience and involvement during the period in question, where she served as co-chair of the US Campaign, co-chair of the Middle East subcommittee of the National Lawyers Guild, and founded Americans United for Palestinian Human Rights in Oregon.

11. "What's Behind the Rise of BDS?" BDS Movement Official Website, August 7, 2014, https://bdsmovement.net/news/what%25E2%2580%2599s-behind-rise-bds.

12. Lori Allen, "What's in a Link?: Transnational Solidarities across Palestine and their Intersectional Possibilities," *South Atlantic Quarterly* 17, no.1 (2018), https://doi.org/10.1215/00382876-4282064; Ruba Salih, Elena Zambelli, and Lynn Welchmann, "'From Standing Rock to Palestine we are United': diaspora politics, decolonization and the intersectionality of struggles," *Ethnic and Racial Studies* 44, no. 7 (2020), https://doi.org/10.1080/01419870.2020.1779948.

13. Lydia Saad, Democrats› Sympathies in Middle East Shift to Palestinians, Gallup, March 16, 2023, https://news.gallup.com/poll/472070/democrats-sympathies-middle-east-shift-palestinians.aspx.

14. "Majority Of Voters Oppose GOP Budget Bill, With Just 67% Of Republicans In Support, Quinnipiac University National Poll Finds; Trump Job Approval: 38%, His Handling Of Russia - Ukraine War Lowest Among List Of Issues," Quinnipiac University Poll Release, June 11, 2025, https://poll.qu.edu/poll-release?releaseid=3924.

15. Laura Silver, "How Americans View Israel and the Israel-Hamas War at the Start of Trump's Second Term," Pew Research Center, April 8, 2025, https://www.pewresearch.org/short-reads/2025/04/08/how-americans-view-israel-and-the-israel-hamas-war-at-the-start-of-trumps-second-term/.

16. "Negative views of Israel have risen in the U.S." Pew Research Center, April 8, 2025, https://www.pewresearch.org/short-reads/2025/04/08/how-americans-view-israel-and-the-israel-hamas-war-at-the-start-of-trumps-second-term/sr_25-04-08_us-views-of-israel_4/.

17. Silver, "How Americans View Israel."

18. Dina Smeltz and Lama El Baz, *Americans Grow More Divided on US Support for Israel* (Chicago: Chicago Council on Global Affairs, May 2025), https://globalaffairs.org/research/public-opinion-survey/americans-grow-more-divided-us-support-israel.

19. "Hundreds of Thousands Turn Out at Pro-Palestine Protests Across Europe," *Al Jazeera*, October 5, 2025, https://www.aljazeera.com/gallery/2025/10/5/hundreds-of-thousands-turn-out-at-pro-palestine-marches-across-europe.

20. Sarah Rainsford, "Italians Stage Strike in Support of Gaza Palestinians," *BBC*, October 4, 2025, https://www.bbc.com/news/articles/cy8rdd5dzvro.

21. "Half a million march to Downing Street to urge Starmer to cut ties with Israel," *Middle East Eye*, May 17, 2025, https://www.middleeasteye.net/news/half-million-march-downing-street-urge-end-uk-israel-ties.

22. Alia Shoaib, "Map of Countries That Have Stopped Weapons Exports to Israel," *Newsweek*, August 8 2025, https://www.newsweek.com/map-countries-weapons-exports-israel-2110947.

23. Jenny Reid, "World's Largest Sovereign Wealth Fund Exits Caterpillar and Five Banks on Israel Concerns," *CNBC*, August 26, 2025, available at https://www.cnbc.com/2025/08/26/norways-giant-wealth-fund-exits-six-firms-on-israel-concerns.html.

24. Maïa de la Baume, "EU's partial suspension of trade with Israel: Appropriate or significant?" *Euro News*, September 17, 2025, http://www.euronews.com/my-europe/2025/09/17/the-eus-partial-suspension-of-trade-with-israel-appropriate-or-insignificant.

25. "Film Workers Pledge to End Complicity," Film Workers for Palestine, accessed April 5, 2026, https://filmworkersforpalestine.org/#endingcomplicity.

26. David Smith, "Boycotting Israel has gone mainstream: We've never seen such traction before," *The Guardian*, October 11, 2025, https://www.theguardian.com/world/2025/oct/11/israel-global-boycott.

27. Hassan and Hellyer, *Suppressing Dissent*.

28. Brendan Farrington and Collin Binkley, "Florida Orders State Universities to Disband Pro-Palestinian Group," *AP News*, October 23, 2023, https://apnews.com/article/israel-palestine-desantis-florida-education-sjp-12b4d4f2bdd8618c12b8a29cc852be25.

29. US Department of the Treasury, "United States and Canada Designate Key International Fundraiser for Foreign Terrorist Organization PFLP," Press Release, October 14, 2024, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy2646.

30. Jane Bradley, Adam Goldman, and Lizzie Dearden, "Secret Report Undercuts UK Condemnations of Pro-Palestinian Group," *The New York Times*, September 12, 2025, https://www.nytimes.com/2025/09/12/world/europe/palestine-action-uk-government-assessment.html.

31. "German Police Shut Down Pro-Palestinian Conference," *DW*, March 13, 2024, https://www.dw.com/en/german-police-shut-down-pro-palestinian-conference/a-68810306.

32. Sophie Tanno, "Germany demands new citizens accept Israel's right to exist," *CNN*, June 27, 2024, https://edition.cnn.com/2024/06/27/europe/german-citizens-israel-right-to-exist-intl.

33. "Trump's 20-Point Peace Plan in Full," *BBC*, October 9, 2025, https://www.bbc.com/news/articles/c70155nked7o.

## حول المؤلف

### زها حسن

زها حسن هي محامية في مجال حقوق الإنسان وزميلة أولى في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. تركّز بحوثها على السلام بين فلسطين وإسرائيل، واستخدام الحركات السياسية للآليات القانونية الدولية، والسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. وكانت سابقاً منسّقة ومستشارة قانونية أولى لفريق التفاوض الفلسطيني إبان المسعى الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة، وكانت عضواً في الوفد الفلسطيني إلى المحادثات الاستكشافية التي رعتها الرباعية الدولية بين عامَي 2011 و2012. تُشارك بانتظام في جهود «المسار الثاني» للسلام وتساهم في الكتابة في صحيفتَي «ذا هيل» و«هآرتس». وقد نُشرت تعليقاتها في الكثير من وسائل الإعلام الدولية، منها «ذا نيويورك تايمز»، و«صالون»، و«الجزيرة الإنجليزية»، و«سي إن إن»، وغيرها.

# الخاتمة:

عمر حسن عبد الرحمن ومعين رباني

الخاتمة: شبان فلسطينيون يحملون علماً فلسطينياً في مدينة غزة، يقفون أمام دبابة إسرائيلية مدمرة، 7 أكتوبر 2023. (تصوير: هاني الشاعر / الأناضول عبر وكالة الصحافة الفرنسية)

لقد شهد النضال المعاصر من أجل التحرير الفلسطيني انتكاسات متكرّرة على مدى القرن المنصرم، إلا أنّ قلّة منها بلغت مستوى الأزمة الراهنة. تَلتقي فصول هذا الملف حول تقييم مشترك، ألا وهو أنّ الأحداث التي انطلقت في السابع من أكتوبر 2023، لا تشكّل مجرّد أزمة، بل قطيعة تاريخية في الحركة الوطنية الفلسطينية. وفي حين أنّ اعتداء الابادة الجماعية الذي ارتكبته إسرائيل على غزة قد ألقى بثقله على حياة الفلسطينيين بطرق سوف يتردّد صداهاً جيلاً بعد جيل، تُثبت مساهمات الخبراء التي تمّ جمعها هنا أنّ ما يكمن وراء الأزمة المتكشّفة ويفاقمها إنما هو التفكّك السياسي الأكثر تأصّلاً. فقد ظهر على نحو واضح ومكثّف التشرذم والانحلال المؤسساتي وتآكل السلطة التمثيلية، تحديداً في تلك اللحظة التي كان فيها الفلسطينيون بأمسّ الحاجة إلى القدرة على التحرّك الجماعي.

تُشدّد فصول متعدّدة من هذا الملف على أنّ هذه القطيعة لم تنشأ في أكتوبر 2023، بل أسهمت في حدوثه في الواقع. وكما يُبيّن كلّ من نور عودة وعمر حسن عبد الرحمن من منظارين متكاملين، فقد دخلت الحركة الفلسطينية الوطنية هذه الحقبة في وقت كانت فيه منهكة أصلاً من ناحية هيكلية وتمثيلية. وقد أدّى تفريغ منظمة التحرير الفلسطينية من مضمونها وإخضاعها إلى السلطة الفلسطينية، والانقسام بين حركتَي فتح وحماس، وتعليق الانتخابات إلى أجل غير مسمّى، والخلط بين حركة التحرير والحكم تحت الاحتلال، إلى إنتاج مؤسّسات وقادة عاجزين عن القيام بعملٍ إستراتيجي. لم يولّد السابع من أكتوبر هذه الأزمة؛ ولكنّه جعلها جليّة على نحو لا لبس فيه. وكانت النتيجة فراغاً إستراتيجياً عميقاً، لم يَعد فيه لا برنامج المقاومة الأحادي لحركة حماس ولا نزعة السلطة الفلسطينية للإذعان من أجل البقاء والتزامها بمشروع سياسي منتهي الصلاحية، قادراً على توفير الحماية للفلسطينيين أو التمثيل الشرعي أو طريق صالح نحو التحرير.

يشكّل غياب القيادة الفعالة هذا خيطاً مركزياً يمتدّ عبر فصول الملف. ففي ساحةٍ تلو الأخرى، من القانون الدولي إلى الدبلوماسية الإقليمية فإعادة الاعمار ونشاط الشتات وانخراط الجنوب العالمي، تتكرّر المفارقة عينها. يتمتّع الفلسطينيون اليوم بدرجة غير مسبوقة من السلطة المعنوية والاعتراف القانوني والدعم الدولي الشعبي، غير أنّهم يفتقرون إلى البنية التحية السياسية المطلوبة من أجل تحويل هذه المكاسب إمّا إلى نفوذ أو، الأهم، إلى إنجازات ملموسة. وكما يعلّل عبد رحمن، فقد قادت حركةُ التحرير التمثيلية السابقة في إطار عملية أوسلو إلى خلق بنية حُكم خاضعة للاحتلال العسكري، إلى جانب حركة مقاومة تعمل خارج إطار وطني موحّد لصناعة القرار. وقد أدّى ذلك، بطريقة حتميّة إذا جاز القول، إلى التآكل المستمر للشرعية الشعبية والأهمية الدولية. وحتى لو كان الفلسطينيون يحافظون على ما تبقّى من حضورهم في المحافل الدولية، إلا أنّ هذا الحضور يفتقر إلى ديناميّته السابقة، وتماسكه السياسي، كما تنقصه السلطة لممارسة دور فعّال ومواجهة التحديات الراهنة.

يضع فصل معين رباني هذه المفارقة في نطاق القانون الدولي. منذ أكتوبر 2023، حقّق الفلسطينيون أكثر من خرقٍ تاريخي في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وعلى امتداد المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، إذ غيّروا المشهد القانوني والخطابي تغييراً جذرياً. بالفعل، تواجه إسرائيل اليوم اتهامات موثوقة بارتكاب إبادة جماعية وفصل عنصري، فيما يُعدّ كبار المسؤولين فيها فارّين من العدالة الدولية، والدولة نفسها مدّعى عليها. بيد أنّ هذا التقدّم تزامن مع عدوان متصاعد على النظام القانوني الدولي نفسه، بقيادة حلفاء اسرائيل الغربيين. ويُظهِر رباني أنّ «الحرب القانونية» تبرز كأداة لإدخال القضية الفلسطينية في صلب النضال الأوسع من أجل بقاء القانون الدولي كإطارٍ عالمي. وبشكل حاسم، يشدّد هذا الفصل على أنّ الانتصارات القانونية لا يسعها أن تحل محلّ القيادة السياسية، حتى وإن توسّع الميدان الذي يمكن فيه خوض النضال السياسي.

ويبرز نمط مشابه على الساحتين الإقليمية والدولية، يقوم بمعاينته خالد الجندي وسارانج شيدور. فيُحلّل الجندي أنّ الموقف العربي السالب خلال الابادة الجماعية في غزة ليس مجرّد فشل في التضامن، بل نتيجة للنفوذ الفلسطيني المتناقص، وهو متجذّر في الضعف المؤسساتي والتبعية الإستراتيجية والتشرذم السياسي. وعلى الرغم من أنّ التعاطف الشعبي العربي لا يزال صلباً، في غياب مُحاور فلسطيني موثوق، ثبتت صعوبة حشد الدعم الشعبي وترجمته في عمل الدولة المستدام. ويوسّع شيدور هذا التحليل ليشمل الجنوب العالمي، فيوثّق عودة ملحوظة للتضامن الدبلوماسي والقانوني مع فلسطين. من عمليّات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المرافعات أمام محكمة العدل الدولية وتشكيل «مجموعة لاهاي»، تحرّكت دول متعدّدة من الجنوب العالمي للدفاع عن القانون الدولي وحقوق الفلسطينيين، وغالباً ما كلّفها ذلك ثمناً مادّياً. لكنّ هذا التضامن كان غير متكافئ ومقيّداً بواقعية الحسابات، ومحدودية أوراق الضغط على اسرائيل، وتزاحم الأطر التفسيرية.

معاً، يصوّر هذان الفصلان تعقيد سرديّات إما تعاظم التخلّي أو تعاظم الدعم. ويلمحان عوضاً عن ذلك إلى أنّ التهميش الفلسطيني في السياسة الإقليمية والعالمية لا يمكن فصله عن الأزمة السياسية الفلسطينية الداخلية بحدّ ذاتها. وحيث كانت القيادة غائبة، افتقر التضامن الدولي، مهما كان مبدئياً، إلى نقطة ارتكاز. وحيثما كان يُنظَر إلى المؤسّسات الفلسطينية على أنّها غير شرعية او عاجزة، سارعت جهات فاعلة أخرى إلى ملء الفراغ أو سحقت هذه المؤسّسات بواسطة أطر تكنوقراطية أو أمنية أو مفروضة من الخارج.

وما من سياق تتجلّى فيه هذه الديناميكية بوضوح أكبر ممّا تبرز في الصراع الدائر حول إعادة إعمار غزة. هنا يصوّر فصل عبد الرحمن كتانة هذا الصراع على أنّه مبارزة سياسية حول السيادة والأرض والتجربة الحياتية وليس مجرّد عملية عقيمة لاعادة الإنماء. أما الأطر السائدة «لليوم التالي»، بما فيها خطة ترامب، فهي تنزع الطابع السياسي عن الفلسطينيين عمداً وتصوّر غزة كمشكلة إنسانية ينبغي إدارتها وليس كوطن ينبغي إعادة تأهيله بشروط تفرضها استقلالية القرار الفلسطيني. في المقابل، يطرح إطار مبادرة «فينيق غزة» رؤية تتمحور حول توزيع عادل للأراضي، و«الحقّ في المدينة»، وإعادة دمج غزة ضمن مساحة فلسطينية سياسية واقتصادية موحّدة. ولكن حتى هذه المبادرة ذات الجذور المحلية تبقى مقيّدة بغياب قيادة وطنية شرعية قادرة على الدفاع عن استقلالية القرار الفلسطيني في وجه التعديات الخارجية.

ويأتي تحليل زها حسن للنشاط الفلسطيني في الغرب ليكمّل الصورة من خلال النظر في الساحة التي كانت فيها استقلاليّة القرار الفلسطيني، والتضامن الشعبي معها، الأكثر ديناميّةً منذ اكتوبر 2023. لقد اعاد نشاط الجاليات الفلسطينية في الشتات تشكيل الرأي العام، وأثّر في نقاشات السياسات، وساهم في دفع التحوّلات القانونية والسياسية في شتى أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد تجلّت فعاليّة هذا النشاط في حدّة القمع الذي جوبه به. غير أنّ هذا الفصل يُعيد التأكيد على استنتاج جوهري في الملف، ألا وهو أنّ تعبئة الشتات، شأنها شأن القانون الدولي وتضامن دول الجنوب العالمي، لا يمكنها أن تقوم مقام القيادة الإستراتيجية للمؤسّسات الوطنية التمثيلية. ومن دون عمليّات فورية وموثوقة للتجدّد السياسي الداخلي، يلوح خطر أن يفقد هذا الزخم الذي يقوده الشتات اندفاعته.

عبر صفحات الفصول السبعة، يبرز تشخيص مشترك: ما يُحدّد القضية الفلسطينية اليوم ليس الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية فحسب، بل أزمة وساطة سياسية بين الشعب الفلسطيني والساحات التي يتمّ فيها تقرير مصيرهم. ومن هنا، فإنّ تشبيه الوضع تكراراً بفترة ما بعد النكبة يُعتبر مفيداً. حينذاك، كما اليوم، خلّفت الكارثة فراغاً تنظيمياً، أعقبته عملية طويلة وغير متكافئة لإعادة بناء الذات سياسياً. يبقى من غير المؤكّد إذا ما كانت القطيعة الحالية ستؤدّي إلى مسار مشابه. ولكن من الواضح أنّ لا المحافظة على الوضع الراهن ولا «الحلول» المفروضة خارجياً يمكنها أن تجد حلاً للقضية الفلسطينية.

لا يقدّم هذا الملف مخطّطاً لإعادة الإعمار السياسية الفلسطينية، ولكنّه يطرح مجموعةً من الاقتراحات المبنية على أسس تحليلية: الوضوح القانوني بدون تعبئة سياسية لا يجدي نفعاً؛ وتضامن الدولة بدون توجيه من فعالية القيادة الفلسطينية يبقى رمزياً؛ وإعادة الإعمار بدون سيادة تُعيد توليد الهيمنة والمقاومة؛ والنشاط بدون تجديد مؤسّساتي معرّض لخطر الاستنزاف التكتيكي. في الوقت عينه، تشير فصول الملف إلى أنّ القومية الفلسطينية والصمود والدعم الدولي لا تزال قوية، وإن كانت مشتّتة حالياً.

في نهاية المطاف، لن يكون مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية رهناً بتماسك الخطط الدولية أو حسن نوايا الجهات الفاعلة الخارجية، بل بظهور أو إحياء البنى السياسية القادرة على توحيد الفلسطينيين على امتداد الجغرافيا، واستعادة استقلالية صناعة القرار ومواءمة الشرعية الأخلاقية مع القدرة الإستراتيجية على تحقيق القوة والنفوذ. تبقى حتمية حدوث هذا التحوّل موضع شك، بيد أنّ ضرورة حصوله هي الاستنتاج المشترك، والواقعي، الذي خلص إليه هذا الملف.

مع ذلك، تُتيح السوابق التاريخية والتوجّهات الناشئة وتراجع مكانة اسرائيل عالمياً للفلسطينين مكاسب إستراتيجية كانوا يفتقرون إليها في أعقاب النكبة. وهذا، من حيث المبدأ، يُهيّئهم على نحو أفضل من أجل نهضة وطنية مقارنةً بالخمسينات. وقد يساعدهم استخلاص العِبَر المناسبة من هذه المجموعة في تحقيق المزيد من النتائج الملموسة.

**Middle East Council on Global Affairs**
Burj Al Mana 3rd floor, Street 850, Zone 60, Doha, Qatar
www.mecouncil.org

Copyright © 2026 The Middle East Council on Global Affairs
The Middle East Council on Global Affairs is an independent, non-profit policy research institution based in Doha, Qatar. The Council gratefully acknowledges the financial support of its donors, who value the independence of its scholarship. The analysis and policy recommendations presented in this and other Council publications are those of the author(s) and do not necessarily reflect the views and opinions of the organization, its management, its donors, or its other scholars and affiliates.